جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضـــوع:

واقع المعارضة السياسية في الجزائر
2012 -2017

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية

إعداد الطالب:
محمد معمري

إشراف الدكتور:
ياسين ربوح

لجنة مناقشة المذكرة:

	الاسم واللقب	الدرجة والانتماء	الصفة
01	د/عصام بن الشيخ	استاذ محاضر 'ب' جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
02	د/ ياسين ربوح	أستاذ محاضر 'ب' جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقرّرا
03	أ/الياس حود ميسة	استاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾...

سورة المجادلة، الآية: (11)

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع :

إلى من قال فيهما الله وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا، إلى الوالدين الكريمين

أطال الله عمرهما

و جدتي اطال الله في عمرهم ،

إلى من صبرت على تقصيري معها من أجل إتمام هذا العمل ، إلى زوجتي أدامها الله

إلى بناتي الكريمات...حفظهن الله

اهدي هذا العمل الى الاستاذ محمد الامين سويقات الذي كان المشرف علي في

مذكرة الليسانس حيث جاء هذا العمل كتكملة لهذه المذكرة المتعلقة دائمة بدارسة

الاحزاب السياسية في الجزائر

اهدي هذا العمل ايضا الى الدكتور بلعور مصطفى حفظه الله

إلى جميع الأصدقاء والزملاء وكل من شجعني على هذا العمل من قريب او

بعيد.....أهدي هذا العمل.

شكر و تقدير

كل الشكر لله ونحمده على عظيم فضله وكثير عطائه وتوفيقه

ولأن حسن السجية يوجب نتقدم بالشكر إلى جميع الاساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ،اخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور ياسين ربوح .

شكر موصول ايضا الى الدكتور عصام بن الشيخ الذي لم يبخل بالمشورة الصادقة

شكرا خاصا ايضا الأستاذة ولد عامر نعيمة على نصائحها بخصوص هذا العمل

وإلى كل من ساعدنا وساهم من قريب وبعيد لإتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من بعض الاحداث التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر سنة 2012 البعض منها كان امتداد لبعض التجاذبات التي كانت قائمة وسط المجتمع ،أي المعارضة السياسية التي مازالت تبحث لنفسها عن موقع داخل النظام السياسي و النخبة الحاكمة، و بالرجوع الى نشأة و تاريخ المعارضة السياسية في الجزائر عبر بعض الاحداث الاخرى السابقة حيث نجد نوع من السلوك منتهج بين المعارضة و النخبة الحاكمة .

و بالتطرق الى بعض الاحداث الوطنية التي وقعت بين حدي الدراسة و مقارنتها بما مضى حاولنا معرفة واقع المعارضة السياسية من خلال ردود افعالها و مقترحاتها و كذا الصعوبات التي تتلقاها و التي تعوق من تقدمها و على ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2017 حاولنا وضع احتمالات لمستقبل المعارضة السياسية في الجزائر، و حسب ما خلصنا اليه انه ستكون استمرارية لهيمنة احزاب السلطة و استئثارها بالأغلبية، و بالرغم من نتائج التشريعيات الاخيرة التي تؤكد ذلك الا انه بالنظر الى الوضع الامني، السياسي و الاقتصادي، و خاصة عد رضا المعارضة على نتائج الانتخابات التشريعية 2017 باتهامها المعهود للسلطة بالتزوير في نتائجها ، كل هذه المتغيرات ستجعل من بعض الاحزاب المعارضة، خاصة احزاب التيار الاسلامي ما زالت قادرة على فرض نفسها بان يكون لها نصيب في اللعبة السياسية .

و عليه فستعمل السلطة على اشراك هذه الاحزاب داخل حكومة التي ستتميز بانها ذات اغلبية برلمانية و توافقية ، في محاولة للسطلة لخلق التوازن بين الكتل البرلمانية المهمة ، و من خلال العمل على ما سبق تكون السلطة قد مهدت لأول خطوة للرئاسيات القادمة لان مرشحها يجب ان يحظى بإجماع غالبية القوى السياسية التي تملك قاعدة شعبية.

English Abstract

This study stems from certain events in the political arena in Algeria in 2012, some of which were an extension of some of the interactions that existed in the community, any political opposition are always looking for itself from the site within Of the political system and the ruling elite, and referring to the genesis and opposition political history in Algeria by other previous events where one finds a kind of behavior to apply between the opposition and ruling elite .

And to tackle certain national events that have taken place between my own study and to compare them with the past, we have tried to know the political reality of the opposition through their reactions and suggestions and the difficulties they receive and And in the light of the 2017 parliamentary elections, we tried to put forward the prospects for the political opposition in Algeria, and we concluded that it would be a continuation of party And despite the results of recent legislation confirming this, but given the security, political and economic situation, in particular the opposition was satisfied with the results of the legislative elections in 2017 Fraud in the results, all these variables will be part of the opposition parties, especially the trad Islamic states are still able to impose themselves which have a share in the political game.

And power will run over the involvement of these parties within the government, which will be characterized as having a majority and consensual parliamentarian, in an attempt by Paillasse to balance the parliamentary importance of the blocs, and working on what Precedes the authority paved the way for the first stage for the upcoming presidential elections because his candidate must receive unanimous majority of political forces that have a popular base.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: إطار نظري لشرح نظرية المعارضة السياسية

المبحث الأول : نظرية المعارضة السياسية

- المطلب الأول: تعريف المعارضة السياسية
- المطلب الثاني: أسباب نشأة المعارضة السياسية
- المطلب الثالث : ادبيات المعارضة السياسية

المبحث الثاني: أشكال المعارضة السياسية و اهميتها

- المطلب الأول: اشكال المعارضة السياسية
- المطلب الثاني : اهمية المعارضة السياسية

المبحث الثالث: المعالجة الدستورية و القانونية لدور المعارضة السياسية في الجزائر.

- المطلب الأول: الإطار الدستوري للمعارضة السياسية في الجزائر
- المطلب الثاني: المحددات القانونية للمعارضة السياسية في الجزائر

الفصل الثاني : التطور التاريخي للمعارضة السياسية في الجزائر

المبحث الاول: المعارضة السياسية في فترة الحزب الواحد 62-89

- المطلب الاول: حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب القانوني العلني)
- المطلب الثاني : المعارضة غير الرسمية في مرحلة الأحادية الحزبية

المبحث الثاني: المعارضة السياسية في بدايات التعددية السياسية في الجزائر 89-96

- المطلب الأول: أسباب الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية
- المطلب الثاني : نشأت أحزاب المعارضة بعد الانفتاح السياسي في الجزائر 1989
- المطلب الثالث: إيقاف المسار الانتخابي و غياب الشرعية للنظام السياسي الجزائري

المبحث الثالث: المعارضة السياسية في الجزائر بعد دستور 1996

- المطلب الأول: النظام السياسي وبداية ترتيب خارطة المعارضة السياسية.
- المطلب الثاني : الانشقاقات داخل احزاب المعارضة السياسية في الجزائر

الفصل الثالث: المعارضة السياسية و الاصلاح السياسي في الجزائر 2012-2017

المبحث الاول: مبادرات المعارضة السياسية في الجزائر

- المطلب الأول: مبادرة التنسيقية من اجل الحريات و الانتقال الديمقراطي
- المطلب الثاني : مبادرة الاجماع الوطني

المبحث الثاني: دور المعارضة السياسية في بعض القضايا الوطنية

- المطلب الأول : دور المعارضة السياسية في قانون المالية 2016
- المطلب الثاني: دور المعارضة السياسية في التعديل الدستوري 2016

المبحث الثالث: تقييم دور المعارضة السياسية في الجزائر

- المطلب الاول : صورة المعارضة السياسية في الاعلام الرسمي الجزائري
- المطلب الثاني : معوقات المعارضة السياسية في الجزائر
- المطلب الثالث : المشاهد المستقبلية للمعارضة السياسية على ضوء تشريعيات 2017

الخاتمة

مقـــدمـــة

مقدمة:

تعدّ الأطر الحزبية إحدى أبرز الحاضنات السياسية التي تنتظم فيها الأفكار والمعتقدات في المجتمعات الديمقراطية والحديثة منها خاصة، كما تعتبر نتاج تحولات معقدة تبلورت من خلالها الأفكار البشرية بالممارسة السياسية سعيا منها للدفاع عن افكار المجموعة ولقد ظهرت الاحزاب السياسية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لتتسع بعد ذلك رقعة تبنّي المجتمعات في مختلف الدول لفكرة انشائها، و قد كان لانتشار مفهوم الديمقراطية الاثر الكبير في شيوع هذه الظاهرة السياسية، حيث يتلازم ظهور عدّة أحزاب سياسية في دولة ما بالحياة الديمقراطية التي ما فتئت أن تكفلت الدساتير في مختلف الدول المتحوّلة نحو الديمقراطية بضمان حق انشائها، وتنظيم أطرها ضمن نظم تشريعية و قانونية تختلف من بلد إلى آخر، حسب ما تقتضيه عملية السير الأمثل للحياة السياسية في المجتمعات الديمقراطية.

وبما أن مقاليد الحكم لا تكون إلا من نصيب حزب واحد في اطار التعددية الحزبية فهذا لا يعني الوقوف محلّ المتفرج من قبل باقي الأحزاب التي لم تحظى بالسلطة، ولكن تبقى دائما تشير الى مواطن الضعف لسياسات الحزب الحاكم وفق رؤيتها للمسائل المنبثقة عن عقيدتها السياسية، و يكون ذلك أيضا وفق أطر رسمية داخل مؤسسات الدولة، أي من خلال السلطة التشريعية أو خارج هذا الاطار، أو غير برلمانية مثل وسائل الاعلام، لإثارة الرأي العام حيال عدد من القضايا والمسائل الخلافية المتعلقة بالمصالح السياسية والنفوذ، فالأحزاب غير الحاكمة تكون في معسكر المعارض للسلطة الحاكمة، وهي في الحقيقة تقف موقف المترقب و تنتظر الفرصة للظفر بالسلطة، وإنزال الحزب الحاكم عن عرشه.

فالمعارضة السياسية تمثل احد الطرفين في اللعبة السياسية، الذي لم يتمكن من الحصول على أغلبية كافية تمكنه من ممارسة السلطة، كما أنّ الفاعل الملتزم ينسب النجاحات الى نفسه، و يرمي الاخفاقات على المعسكرات الأخرى فتبقى المعارضة السياسية تستعمل كل ما أتيح لها من الوسائل المشروعة في انتقاد سياسة الحاكم و طرح البدائل لها، مع تلميع و تقديم نفسها كحلّ للمشاكل التي يعاني منها النظام القائم، كما هو الحال في الجزائر.

و لقد عرفت الجزائر اثر الانفتاح السياسي بعد أحداث 05 اكتوبر سنة 1988 تبنى التعددية السياسية في دستور 1989، المكرسة في المادة 40 منه، و تبعه دستور 1996 لا سيما

المادة 42 منه التي اعترفت بالتعددية الحزبية، حيث مثلت الاحزاب السياسية المنشاة آنذاك مختلف التيارات (الوطني، الاسلامي، الليبراليّ، اليساريّ)، حيث اصطدمت بعدها التجربة الحزبية في الجزائر بعدها بانتكاسة توقيف المسار الديمقراطي و الدخول في عشرية أقل ما يقال عنها وصفها بالدموية، إلا أن ذلك لم يثن الجزائر عن المواصلة قدما نحو تبنى التعددية الحزبية التي اعتبرت مكسبا للديمقراطية بالرغم من الكثير مما شابها .

شهدت الجزائر صدور عدّة تعديلات دستورية وقوانين ناظمة للحياة الحزبية استطاعت من خلالها المحافظة على استقرار الحياة السياسية، فمرّت المعارضة السياسية في الجزائر بعدّة تجارب، كانت بمثابة محطّات اختبرت مدى قدرتها على التأطير الجماهيري وتغير خطابها السياسي، الذي تقلّب بين حدّي المتذبذب والمستقر، و في خضم ذلك ظلت بعض الأحزاب تبحث عن إيجاد موقع لها على الساحة السياسية ، في حين تبقى أخرى تتخبط في الوحل إلى أن آل الحال بالعديد منها إلى الاضمحلال، و أنشأ على أنقاضها أحزاب أخرى، كما تعرّضت العديد من أحزاب المعارضة إلى الانشقاقات في إطار تضارب المصالح وتباعد وجهات النظر، و بين شدّ و جذب في خضم العملية السياسية التي يشهدها المجتمع السياسي التي تمخضت على عدة ظواهر سياسية، نتج عنها واقعا للمعارضة السياسية في الجزائر، و هو موضوع مذكرتنا.

تكمن **أهمية اختيار موضوع** واقع المعارضة السياسية في الجزائر في دراسة تلك العلاقة بين المعارضة السياسية والسلطة الحاكمة بمعنى اخر معرفة و لو جانبا من تلك العلاقة وما تكتسيه من تعقيدات محاولين تفكيك تشفيراتها بإسقاطها على إطار نظري يمكننا من فهمها.

من جهة أخرى فان الجزائر منذ تبنيها للتعددية الحزبية سنة 1989 شهدت نشأت عدة احزاب عجت بهم الساحة السياسية الى حد التساؤل عن مدى جدوى انشاء هذه الاحزاب من طرف عموم الناس، و لا شك هذا يعتبر مؤشر من مؤشرات الديمقراطية في البلاد، لكن عملية الاستنساخ و التوالد ضمن التيار الواحد التي يبدوا مبدئيا ان الاختلاف بينها ليس ايديولوجيا أو فكريا، وعليه فإن من الأهمية بمكان معرفة تلك الاختلافات التي أدت إلى نشوء تلك الأحزاب.

أيضا تهتم الدراسة بمعرفة سلوك المعارضة في مختلف الأحداث خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، فلا شك أنّ المتتبعين للشؤون السياسية من دارسين وباحثين خاصة في الفترة الاخيرة يهتمون بالأسباب و العوامل أو المصالح، من وراء تبني الاحزاب السياسية لنمط معين من السلوكات أو المواقف تجاه حدث او قضية ما، خاصة منها ما يثير الراي العام، وعليه سنحاول تسليط الضوء على اهم الاحداث التي اسالت حبرا كبيرا من خلال تتبع ميداني لسلوك المعارضة، اضافة الى ما جادت به حناجر رؤساء الاحزاب السياسية من خلال وسائل الاعلام.

و تكمن اهم **صعوبات الدراسة** التي يواجهها أي دارس للمعارضة السياسية في:

صعوبة جمع المعلومات الدقيقة عن الاحزاب السياسية، كون هذه الاخيرة محاطة بهالة من الغموض تجعل من الصعب على الباحث أن يستقي المعلومات الاكيدة خاصة و أن الفاعلين بها يحاولون في كثير من الأحيان الاحتفاظ بالاتفاقات الحاصلة داخل الحزب، ما يتوجب على الباحث ان يتمتع بقدر من الذكاء اثناء معالجته للموضوع بكيفية تسمح له استخلاص النتائج و لا يكون ذلك الا بعد عناء كبير.

اما الصعوبة الثانية تكمن في التأويلات المختلفة لسلوك الفاعلين السياسيين خاصة ما يتداول منها في وسائل الاعلام، فمن خلال عزمنا على تتبع اكبر قدر ممكن من سلوك الفاعلين السياسيين، كان لابد من تتبع وسائل الاعلام هذه الاخيرة التي لا يكون لها نفس الطرح خلال تغطيتها الاعلامية للشأن السياسي، و هذا ينطبق ايضا على العديد من الباحثين الذين لديهم انتماءات سياسية التي يبدوا انه كان للإيديولوجية اثر كبير على تحليلاتهم و لم يستطيعوا إلى حد ما التجرد من الذاتية، و بالتالي يجد الباحث نفسه أمام كم كبير من التفسيرات التي لا بد أن يقوم بتدقيقها و غربلتها .

اضافة الى صعوبة الاحاطة بكامل سلوكيات المعارضة السياسية و الربط بين هذه المسلوكات و تركيبها، قصد اعطاء مشهد واضح يستطيع الباحث من خلاله فهم العملية السياسية .

نقص الدراسات الأكاديمية التي لها علاقة بالمعارضة السياسية في الجزائر خاصة ما يتعلق بواقعها و مستقبلها و اطرها النظرية ، اضافة الى عدم وجود دراسات دائمة للاكاديميين تصدر بشكل مستمر في المجلات الاكاديمية خاصة المحكمة منها ناهيك عن الكتب ما يصعب المهمة اكثر على الباحث الذي يريد البحث في المستجدات الجديدة للمعارضة السياسية في الجزائر .

و عن **أسباب اختيار الموضوع** فان هناك سبب و هدف راودني منذ إتمام مذكرة الليسانس تخصص تنظيمات سياسية و إدارية المعنونة "بالتعددية الحزبية في الجزائر (1989-2012)" فانه كان لدي رغبة في مواصلة دراسة الاحزاب السياسية، حيث انه من بين نتائج هذه الدراسة ان هناك تعددية حزبية في الجزائر و ليس تعددية سياسية و مواصلة لذلك أردنا معرفة مدى مساهمة هذه المعارضة في العملية السياسية و قدرتها على الإضافة البناءة من خلال التطرق إلى السلوك التي تنتهجه خلال نشاطها في وسط المجتمع السياسي.

أما عن الجانب **الموضوعي** لاختيار هذا الموضوع فهو محاولة إعطاء تفسيرات لسلوك المعارضة السياسية في الجزائر، إضافة إلى محاولة منا لإثراء الدراسات التي تتناول المعارضة السياسية خاصة ما تعلق منها بالمعارضة السياسية في الجزائر، و التي تميزت بالندرة و اغلبها جاءت في شكل مقالات نعتبرها ردت فعل عن حدث معين بذاته من طرف الدارسين كما ينقصها إطار التنظير للمعارضة السياسية حيث نحاول تدارك هذا الجانب .

إشكالية الدراسية:

تعمل احزاب المعارضة على ترقية الممارسة السياسية و نشر الوعي السياسي في المجتمع كما تعتبر أحيانا في وظائفها رافدا للنظام السياسي من حيث تشكيلها قناة تجري فيها المصالح المجمعة من طرف هذه الاحزاب التي تكون مدخلات النظام السياسي، و بالتالي فان سلطة أو نظام سياسي قوي يستلزم معارضة قوية، و حسب الدارسين و المتتبعين فان المعارضة السياسية في الجزائر محاطة بجملة من الصعوبات والعوائق، منها ما هو خارجي و منها ما هو داخلي، هذا ما يقودنا للحديث على ادائها السياسي خاصة على مستوى مناقشة المواضيع ذات الصلة بالسياسة العامة، اضافة الى نظرتها لموضوع الديمقراطية و سلوكها المنتهج فيما يخص التداول السلمي على السلطة، خاصة تعليقاتها على القوانين و المكانيزمات

الناظمة للحياة الحزبية و السياسية في الجزائر (التي تعتبرها بعض الاحزاب السياسية مصممة حسب المقاس)، و عليه لمعالجة موضوع بحثنا نطرح الإشكالية التالية حيث نتساءل عن:

ما واقع المعارضة السياسية في الجزائر و ما مدى قدرتها على التأثير في مخرجات النظام السياسي ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية هي كالآتي:

- ما هو مفهوم المعارضة السياسية؟ و ما هو إطارها النظري؟
- ما هي الجذور التاريخية للمعارضة السياسية في الجزائر و كيف تطورت في النظام الساسي الجزائري ؟
- ما هو الدور الذي لعبته المعارضة السياسية في الاصلاح السياسي في الجزائر؟
- اي مستقبل للمعارضة السياسية على ضوء تشريعيات 2017 ؟

وتبعا لهذه الإشكاليات أستند البحث على **الفرضيات** التالية:

- المعارضة السياسية هي التشكيلة او مجموع التشكيلات السياسية التي تتصف بالأقلية، و تقوم بانتقاد و مراقبة الاغلبية الحاكمة (الحكومة) في طريقتها لتسيير الشؤون العامة.

- ان ظهور المعارضة السياسية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال كان نتاج اختلاف ايديولوجي، و كان ظهورها ضرورة حتمية، و قد تطورت و اصبح لها الطابع الرسمي بعد ظهور التعددية الحزبية و السياسية مع دستور1989 .

- إن سلوك المعارضة السياسية في الجزائر ينم عن عدم اكتمال نضوجها و اهتدائها إلى الرسم الواضح لسلوكها إزاء مختلف الأحداث المستجدة، أي أنها غير معيارية في سلوكها مما جعلها محدودة التأثير في مخرجات النظام السياسي .

صحيح أنه يوجد في السياسة مصالح دائمة الا ان المعارضة السياسية في الجزائر سريعة التغيير و التذبذب في سلوكها و بالتالي سوف نفترض أنه.

- رغم منح المعارضة بعض الضمانات في دستور 2016 الا ستبقى تعاني عدم قدرتها مضاهاة الأحزاب السلطة، نظرا لعدم توفرها على وعاء انتخابي يمكنها من السيطرة على السلطة و اتسامها بالطابع المصلحي و عدم تقديمها لبدائل حقيقية .

لدارسة هذه الفرضيات كان لابد لنا من الاستعانة ببعض **المناهج في الدراسة** و تعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية: اهمها هو المنهج الوصفي التحليلي لوصف المعارضة السياسية في الجزائر، المنهج التاريخي حيث اعتمدناه في ابراز حقبة تاريخية للمعارضة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال، منهج دراسة حالة حيث كانت الدراسة حول المعارضة السياسية في الجزائر، منهج تحليل المضمون الذي يمكننا من دراسة مضمون بعض الخطابات السياسية سواء الصادرة عن قادة الاحزاب السياسية او المسؤولين في النظام الجزائري.

و قد تمت دراسة موضوع واقع المعارضة السياسية في الجزائر في ثلاثة فصول **فالفصل الأول** الذي سنتطرق فيه إلى إطار نظري لشرح نظرية المعارضة السياسية الذي يتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان نظرية المعارضة السياسية، اما المبحث الثاني يتعلق بأشكال المعارضة السياسية و اهميتها، و المبحث الثالث فقد وسم بالمعالجة الدستورية و القانونية لدور المعارضة السياسية في الجزائر، و قد عالج **الفصل الثاني** التطور التاريخي للمعارضة السياسية في الجزائر، حيث سنتطرق في المبحث الأول منه الى المعارضة السياسية في فترة الحزب الواحد 62-89، اما المبحث الثاني ندرس فيه المعارضة السياسية في بدايات التعددية السياسية، و المبحث الثالث خصصناه لدراسة المعارضة السياسية بعد دستور 1996 أما عن **الفصل الثالث** فقد افردناه لدراسة المعارضة السياسية و الاصلاح السياسي في الجزائر(2012-2017) مقسم الى ثلاثة مباحث هو الاخر، كان المبحث الأول بعنوان مبادرات المعارضة السياسية، أما المبحث الثاني فقد وسم بدور المعارضة في بعض القضايا الوطنية، و المبحث الثالث عنون بتقييم دور المعارضة السياسية في العملية السياسية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

بالرغم مما جاء في صعوبات الدراسة ونقص البحوث العربية في مجال المعارضة السياسية، خاصة في الجزائر، إلاّ أنّ هنالك بعض الدراسات السابقة التي بحثت ظاهرة المعارضة السياسية و يمكن تقديمها كالآتي:

دراسة الباحث العراقيّ سربست مصطفى رشيد أميدي، والموسومة بـ: **"المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية – سياسية – تحليلية – مقارنة"**

والصادرة عن مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، سنة 2011، وتعتبر دراسة أكاديمية هامة جدا، وقدّمت تعريفات شاملة لظاهرة المعارضة السياسية، وبطريقة ممنهجة. و الجدير بالذكر انّ التجربة العراقية التي اهتمت بها الدراسة، تشبه النموذج الجزائريّ في التحوّل من الحزب الواحد نحو التعددية السياسية، بالتالي انتقال المعارضة من العمل السريّ نحو العمل العلنيّ القانونيّ.

دراسة الباحث الجزائري نصر الدين لعياضي، والموسومة بـ:**"صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي :الواقع و التمثلات"**، و هي دراسة منشورة على موقع الجزيرة للدراسات في 21 ماي 2015، ركزت على هذه الأخيرة على الإستراتيجية التي يستخدمها الخطاب الإعلامي الرسمي للمعارضة السياسية في الجزائر لبناء صورة لها في وعي الرأي العام التي تزيد من الهوة بين السلطة والمعارضة بشكل يبقي الفعل السياسي في الجزائر رهينة لمزيد من الاحتقان والتأزم، كما قدمت هذه الدراسة من خلال إستراتيجية البناء الإعلامي أو سلوك الإعلام الرسمي بين إظهار المعارضة في أحداث لا تثير خلافا في الرأي والمواقف وانتقاء الشخصيات و الاحزاب التي تشيد بإنجازات السلطة، و تغييب للمعارضة السياسية في الأحداث التي تهز الشارع الجزائري، إلا أن هذه الدراسة ركزت في الدراسة فقط على الإعلام الرسمي التابع للدولة ، و بما ان المواطن الجزائري أصبح له الخيار في تتبع العديد من القنوات الجزائرية الخاصة ناهيك عن آلاف من القنوات الأجنبية فستبقى تأثير القنوات الرسمية محدودا نوعا ما على المتلقي الجزائري.

الدراسة الثالثة من انجاز الدكتور عصام بن الشيخ، وهي البحث الموسوم بـ: **" أداء المعارضة الجزائرية في ضوء مبادرة الإجماع الوطني"** والمنشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ (10 ماي 2015)، تعتبر هذه الدراسة من ضمن قليل الدراسات الحديثة التي أسهبت في تقديم إطار تنظيري للمعارضة السياسية، من خلال اعتمادها على تنظير بعض المفكرين المعاصرين، هذه الدراسة تتميز بالاستخدام المكثّف لمنهج تحليل المضمون، حيث تناولت المعارضة السياسية من خلال الخطب والتصاريح لبعض الشخصيات البارزة المعروفة بأفكارها الهامة في الساحة السياسية الجزائرية، تناولت المعارضة من خلال حراكها، في ضوء سلوكها حيال مبادرة الإجماع الوطني التي طرحها أقدم حزب جزائري معارض (جبهة القوى الاشتراكية FFS)،وسبل تشكيل "سلطة مضادة" لدعم البناء المؤسسي للدولة، على الصعيد

الداخلي من اجل إشراكها في الحياة السياسية، والتي قال الدكتور عصام بن الشيخ، أنّها تعكس الأطروحات الإصلاحيّة لرئيس الحكومة السابق السيد مولود حمروش، المرشح للانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

الفصل الأول:

إطار نظري لشرح نظرية المعارضة السياسية

الفصل الأول: إطار نظري لشرح نظرية المعارضة السياسية

المبحث الأول : نظرية المعارضة السياسية.

- **المطلب الأول: تعريف المعارضة السياسية**

اولا- المعنى اللغوي:

تعتبر المعارضة لغة هي الاحتجاج والمخالفة والممانعة، وعارضه رفض قوله أو عمله وناقشه فيه، ناقضه في كلامه وخالفه، وجانبه وعدل عنه، وجاء معنى المعارضة السياسية في المعجم الغني بمعنى "انتقاد حزب من الاحزاب او فئة برلمانية لأعمال الحكومة والتصدي لها بإظهار عيوبها، كما اعتبرها معجم اللغة العربية المعاصرة " مناوأة القوى السياسية من أفراد و أحزاب أو هيئات للحكومة او للنظام السياسي القائم أو لبرنامج سياسي".[1]

ويعتبر هذا المفهوم غربيا حيث تأثرً بنظم الحكم السياسية لتأخذ كلمة (opposition) أي المعارضة ومصدرها"oppose" أي يعارض، ومن معانيه (يقابل يقارن، يقاوم، أو يعارض) ومنه أشتق لفظ كلمة opposite بمعنى الضد، العكس، النقيض أو المواجهة[2]ومن ثم اكتسبت كلمة opposition معناً أوربياً ـ غربياً جاءنا على هذا الأساس لاسيما وأنه جرى ربط المعارضة بالديمقراطية الغربية .[3]والمعارضة هي قدرة جماعة أو شخص على فرض إراداتها على جماعة أو شخص، وأن كانت الأخيرة تعارض هذا الفرض.[4]

المعاني في كل هذه التعاريف هي حتمية وجود طرفين أو أكثر حتى يتحقق فعل المعارضة اذ لا يعقل أن ينقد الشخص نفسه إذا فالمقصود بها هو معارضة فكرة لفكرة أخرى أو غيرها من الأفكار و لا علاقة هنا لاستعمال العنف المعنوي أو الجسدي، و للتعرف أكثر على معنى المعارضة في العلمية و الفعل السياسي خاصة في مجال صنع السياسات و قيادة المجتمع سنتطرق إلى ما تفضي به تعاريف لمختلف المفكرين في العلوم السياسية.

---

[1] قاموس المعاني، الرابط الإلكتروني:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6 %D8%A9/

[2] شهاب الدين ناشر, **قاموس أكسفورد الحديث**،ط1. طهران ، 2003. ص 522.

[3] توفيق اشرف محمد ، **المعارضة**. دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،1989 .ص21.

[4] شعبان الطاهر الأسود, **علم الاجتماع السياسي** ، ط1. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، آب 1999 .ص21.

"المعارضة السياسية تحمل عادة الطابع التنافسي، وتعني فيما تعنيه مخالفة الرأي السائد سلطويا، ومعارضة سياسة النظام، فلها هي أيضا رؤاها وتطلعاتها، وقد تطرح برنامجا سياسيا بديلا، ترسم فيه تصورها التنموي اجتماعيا واقتصاديا، فضلا عن تصورها لطبيعة وشكل الحكم وإدارة السلطة، وللحقيقة".[1]

حيث يعتبر مفهوما "يستخدم في السياق الانتخابي والبرلماني ليشير إلى الاحزاب السياسية أو التجمعات السياسية التي تكون على خلاف كلي أو جزئي مع الحزب الحاكم أو الحكومة أو النظام السياسي برمته"[2]. وهكذا فان الدلالة الأصلية لمعنى معارضة هي المقابلة وفيها كذلك المباراة كما أنها مدارسة و متابعة و فيها يظهر أيضا روح المغالبة أو التحدي إلا أنّ المعنى الذي ارتبط بالمعارضة هو ذلك الشكل من أشكال النظم السياسية حيث تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين أحداهما يكون في السلطة ويطلق عليه الحكومة والثاني يكون خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة.[3]

ثانيا ـ المعنى الاصطلاحي :

في مقدمة الأمر فانه من غير السهل إيجاد تعريف دقيق و واضح لمفهوم المعارضة السياسية، و ذلك يعود إلى اختلاف هذا الأخير من طرف لأخر كل حسب إطاره السياسي أو مرجعيته الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية ما ترك المجال واسع لإيجاد عدة تعاريف لمفهوم المعارضة السياسية و عليه سنحاول التذليل للمفهوم.

وعليه فأن مصطلح المعارضة تبلور تبعاً لتطور أنظمة الحكم و تتابعها، إذ خرج من معناه الأعم (التعبير عن الرأي الآخر) إلى أن وصل هذا المصطلح إلى طابعه الحالي إذ لم يكن هناك دستور يحكم و ينظم طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة في ما بعضها البعض.[4]

وعلى الرغم من اختلاف صيغ المفكرين والدارسين في تعريفهم لظاهرة المعارضة السياسية إلا أن اغلبهم ذهب إلى ربط هذا المفهوم بميزة التنافس قصد الوصول إلى السلطة

---

[1] حسن دهام ، (ماهية المعارضة السياسية) .الرابط الإلكتروني:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1943

[2] عمرو هاشم ربيع و آخرون ، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية و البرلمانية (مع ملف تعريفي ببرلمانات دول العالم و المنظمات البرلمانية الدولية).** مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2009. ص 253.

[3] أشرف مصطفى توفيق, مرجع سابق. ص21،20.

[4] جابر قميحة، **المعارضة في الإسلاميين النظرية و التطبيق** ط1. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.ص51.

أي أن المعارضة السياسية تحمل عادة معنى المضمون التنافسي بين جماعات سياسية لها تصورها الخاص في كيفية سياسة المجتمع و إدارته للوصول إلى السلطة.

و هي تعني بالأساس مخالفة الرأي السائد سلطويا و معارضة سياسة النظام[1] و نحن هنا أمام مصطلح مقترن في الحياة السياسية الحديثة خاصة بالأحزاب السياسية و قد تتمثل المعارضة بحزب واحد، أو مجموعة أحزاب وهي ترتدي أشكالا متنوعة من النضال، فقد يكون نضالها مشروعا بقانون تشرّعه مؤسسات الدولة المعنية، و هذا ما تعترف به الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في إدارة الدولة و مثل هذه النظم ضمنا تؤسس لمبدأ تداول السلطة، وعليه فهي القوى والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي في إطار عملية التداول السلمي للسلطة.[2]

و قد تعني المعارضة الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموماً[3] فالافتراض هنا وجود انقسام للحياة السياسية بين مجموعتين بينهما تنافس ،الأولى تمثل الأغلبية بيدها مقاليد الحكم أي السلطة و ثانية أقلية تكون في محل معارض للأولى، و تبقى تقتنص الفرص لاستبدال الأدوار و يطلق على هذه المجموعة "المعارضة"، و التي تعني أيضا العمل و الكفاح المتواصل في مراقبة أجهزة الدولة و متابعة مواقفها و مخططاتها، و محاولة توعية و إثارة الرأي العام دائما من أجل اليقظة على أمور هو التنبيه لما يمر به من أحداث، و ما يجب عليه من مواقف أي أن المعارضة تعني حماية الحرية و حقوق الشعب من خطر الاستبداد و العدوان السلطوي الذي قد تسببه له سياسة الحكومة في غفلة من الشعب[4].

في نفس السياق المعارضة (Opposition) لدى فقهاء القانون الدستوري و النظم السياسية لها معنيان أولهما عضوي شكلي و ثانيها موضوعي :[5]

01: **المعنى الشكلي**: هي القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها و قد تكون ضمن أهدافها الحلول محلها سواء كان عن طريق الفوز في الانتخابات أو غير..

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق .ص21.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، ط1. دارالنهضةالعربية، بيروت، 2008.ص581.

[3] أحمد العوطي، **حكم المعارضة و إقامة الأحزاب السياسية في الإسلام**، ط1. دار النفائس، عمان، 1992. ص5 .

[4] فاضل الصفار، **الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم و الضمانات**، ط1. دار العلوم للتحقيق و الطباعة و النشر، بيروت، 2008.ص244.

[5] مصطفى رشيد أميدي سربست ، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية – سياسية – تحليلية - مقارنة ،** طبعة 2011. مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل، 2011. ص (31 - 32).

02: **المعنى المادي أو الموضوعي**: فتعني الفعاليات والأنشطة المتمثلة بانتقاد الحكومة ومراقبة خططها وأنشطتها، و يكون ذلك من قبل القوى و الهيئات التي تمثل المعارضة العضوية و قد يكون من قبل فئات و شخصيات من داخل الحكومة نفسها خاصة إذا كانت حكومة ائتلافية.

و بخصوص المعارضة البرلمانية يقول **روبيرت دال** انه "يمكن ان تفهم على انها مجموعة التشكيلات السياسية الممثلة في البرلمان التي لا تقدم دعم لسياسات اصحاب السلطة" اذا فالمعارضة البرلمانية في النظم الديمقراطية تشير الى اقلية انتخابية [1].

إضافة إلى هذه التعاريف فان مفهوم المعارضة ذا علاقة يقترن ببعض المفاهيم الأخرى على سبيل المثال لا الحصر أهمها مفهوم الديمقراطية، المشاركة، الرقابة والتقويم ...الخ ، ومن بين المحاولات التي جاءت بهذا الخصوص هي:

فالديمقراطية تعتبر صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، من خلال قواعد و أسس متفق عليها سلفا بين جميع الأطراف، تتضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة و نزيهة 2، إذ يصبح حزب المعارضة هو أحد الخصائص المميزة للديمقراطية نفسها إن لم يكن أهمها، و كما يؤخذ عدم وجود حزب المعارضة على أنه دليل – أن لم يكن برهاناً ساطعاً – على غياب الديمقراطية3، ترفض المعارضة السياسية الأحادية والشمولية حيث تعمل بصورة حثيثة على بناء دولة المؤسسات، لأن وجود المعارضة ضرورة كقيمة سياسية ديمقراطية لأجل تقويم و أداء عمل الحكومة فيما إذا أخفقت لأن القائمين عليها هم من البشر يتعرضون للأخطاء والهفوات, ومن ثم يبرز دور وأهمية المعارضة في المراقبة والمسائلة والتقويم العام, فالمعارضة أخيرا هي ليست لأجل الصراع من أجل البقاء، بل تنافس لخدمة الصالح العام، وهكذا يبدو جلياً الدور المهم الذي تتكفل به المعارضة.4

---

[1] Hastings Michel, (Oppositions parlementaires, gouvernements minoritaires et démocraties inclusives. L'exemple des pays scandinaves**), Revue internationale de politique comparée**, (2011/2), Vol. 18.p46.

[2] احمد عظيمي، (دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر)، مدونة الدكتور عظيمي على الرابط الالكتروني: http://adimiahmed.over-blog.com/article-115557757.html

[3] نيفين عبد الخالق، **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي**، ط1.مكتبة الملك فيصل الاسلامية ، القاهرة،1985. ص20.

[4] عبد العظيم جبر حافظ، (ثقافة المعارضة)، الصباح اليومية, العدد(844)، بتاريخ 2006/5/27. ص 3.

- **المطلب الثاني: أسباب نشأة المعارضة .**

لا شك أنه من في سياق حديثنا على المعارضة السياسية فإننا نتحدث بذلك عن الأحزاب السياسية التي تشكل الفعل المعارضاتي وأساسه في المجتمعات الحالية متقدمة كانت او متخلفة و بالتالي فان نشوء المعارضة السياسية كانت نتيجة لجملة من الأسباب أوعزها المفكرون كل حسب توجهاته الفكرية الى عدة أسباب. وسنأتي في هذا المقام على التركيز اكثر على تلك الاسباب لنشوئها في بلدان العالم الثالث باعتبار دراسة الحالة التي نحن بصدد دراستها تمس جزءا من مجموع هذه البلدان (حالة الجزائر)

وسناتي على التطرق الى بعض النظريات التي قامت بشرح اسباب ظهور الاحزاب السياسية فمنها ما يتعلق بالدولة المتقدمة و اخرى تتعلق بدول العالم الثالث ، و في سبيل تطرقنا الى هذه النظريات سنحاول التركيز اكثر على تلك القادرة على شرح و تفسير ظهور المعارضة في النوع الثاني لسبب سبق ذكره في الفقرة السالفة.

اولا: النظرية البرلمانية:

- أحزاب التكوين البرلماني او الانتخابي:

اذ نشأت الاحزاب السياسية الحديثة نتيجة لانقسام البرلمان الى كتل و مجموعات سياسية بسبب التقارب الايديولوجي، او رغبة في الدفاع عن مصالح مهنية أو إقليمية وباستثناء الولايات المتحدة ، فانه لم تكن هناك أحزاب سياسية حديثة الى غاية سنة 1850 حيث تقدم هذه الاخيرة برامج لإدارة الدولة، و تسعى للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها.

لقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي الذي طبق حق الاقتراع العام، و بتكوين المجالس النيابية، التي كان أعضائها يسعون الى إعادة انتخابهم مرة أخرى، و كلما زاد عدد الناخبين زادت اهمية التنسيق مع المرشحين الذين يتفقون في الاتجاهات و الآراء و المواقف السياسية و الفكرية، و من خلال هذا الالتقاء على اساس انتخابي مهد لتأسيس أحزاب سياسية، و هكذا ارتبطت نشأة الأحزاب في الدول الأوروبية بالانتخابات و العمل البرلماني في معظم الأحوال.

ويقصد بالأحزاب ذات الاصل البرلماني او الانتخابي، تلك الاحزاب التي تكونت و تطورت نتيجة لتطور المجموعات البرلمانية او اللجان الانتخابية وهذا التطور واضح المعالم يتلخص في قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما تسمى بالمجموعات البرلمانية اولا ثم تكوين او ظهور اللجان الانتخابية ثانيا ثم حدوث اتصال و تفاعل دائم بين هذه الجماعات و اللجان ثالثا[1].

بالنسبة للمجموعات البرلمانية فانه غالبا ما كانت المجاورة الجغرافية او إرادة الدفاع المهنية من اعطيا الدفعة الاولى في تكوين الكتل البرلمانية و ليس وحدة العقيدة السياسية التي لم تأتي الا بعد ذلك، و ليس ادل على ذلك من نشأت الاحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي عام 1789، كما ان للعوامل الإيديولوجية والمحلية و الاقليمية شان كبير في ذلك من خلال قيام الكتل بالدفاع عن مصالحها البرلمانية[2]، ولا ريب ان الحسابات الانتخابية تعد جزءا من تلك المصالح و الذي يمثل الهاجس التي تسعى من خلاله عناصر الكتل الحفاظ على مواقعها ومناصبها داخل المؤسسة التشريعية .

و لقد احتلت حسب **استروغورسكي** الرشوة مكانة في ظهور الكتل البرلمانية و نموها وذلك من خلال تامين الوزراء الانجليز اصوات النواب لأنفسهم بشراء اصواتهم وبلغ ذلك الى درجة وجود شباك في مجلس العموم يقبض من خلاله النواب ثمن اصواتهم في فترات الاقتراع وأطلق على القائم بهذا الشباك "سكرتير التطبيقات و هكذا نشا تدريجا نظام قاس خضع له حزب الاكثرية، الأمر الذي أدّى بالأقلية اخضاع نفسها لنظام مشابه من باب الدفاع على نفسها، و ظهرت الاعراف البرلمانية بعد ذلك بشكل تدريجي الا انه استمرت الكتل البرلمانية بتنظيمها القوي صامدة على الرغم من زوال تلك العوامل التي عملت على تكوينها.[3]

أما بالنسبة للجان الانتخابية، فهي تلك الهيئات التي كانت تتكون قصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين، التي ارتبط بروزها بمبدأ الاقتراع العام وتطوره خاصة انه ادى الى تقوية الشعور بالمساواة لدى المواطنين مما دفعهم الى استخدام حق الانتخاب على نحو يؤكد رغبتهم في التخلص من الصفوة الاجتماعية الحاكمة و باتساع حق

---

[1] ياسين ربوح، **الاحزاب السياسية في الجزائر :التطور والتنظيم**. دار بلقيس ، الجزائر،2010. ص 09.
[2] نعمان الخطيب، **الاحزاب السياسية و دورها في انظمة الحكم المعاصر** . دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ،1983.ص 65.
[3] موريس دوفرجيه ، ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد ،**الاحزاب السياسية** . شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة،2011. ص 09.

الاقتراع اتسعت القاعدة الانتخابية ما جعل ذلك ينعكس على حدة التنافس بين المرشحين للوصول الى الناخبين وتأييدهم، ما جعل ايضا الامر بالاستحالة بمكان ما لم تتوفر همزة وصل بين الطرفين (المرشح والناخب)، و التي تمثلت في الاحزاب السياسية التي ضمنت هذا الدور.[1]

و لكي نكون بصدد نشأت الاحزاب السياسية فانه يتم ذلك من خلال العملية الاتصالية و التفاعل بين المجموعتين السابقتين اي المجموعة البرلمانية التي تساند اعضائها و تقوم بتدعيمهم حتى يتسنى لهم الحفاظ على مواقعهم، اي العودة الى البرلمان ، الاّ أنّ هؤلاء مرتبطين في نفس الوقت مع مجموعتهم الانتخابية التي تؤازرهم في الدائرة الانتخابية يتم الارتباط بشكل غير مباشر بين التنظيمين ، ففي البداية يكون الارتباط أساسه شخصي لتنقضي هذه النمط من العلاقة و تتحول الى علاقة تنظيمية الأساس، عندها نكون أمام ظهور حزب سياسي وعليه فنشوء اي لجنة انتخابية يقابلها احتمال ميلاد حزب سياسي.

ثانيا: أحزاب التكوين الخارجي:

و يقصد بها تلك الاحزاب التي نشأت خارج اطار الهيئة التشريعية و انطوت على بعض التحدي للحكم القائم و على المطالبة بالتمثل في البرلمان، هذه الاحزاب تمثل ظاهرة اكثر حداثة و ترتبط اكثر بالتوسع في حق التصويت و بالأيديولوجيات المتشددة العلمانية أو الدينية كما انها ترتبط في اغلب المناطق النامية بالحركات القومية والمعادية للاستعمار و أبرز الامثلة لهذا النوع من الاحزاب في الغرب يتمثل في الاحزاب الاشتراكية العديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر و الاحزاب المسيحية أو المسيحية الديمقراطية التي نشأت في مستهل القرن العشرين في جزء منها كرد فعل لتهديد الحركات السياسية الراديكالية.[2]

ثالثا:نشأة المعارضة السياسية في دول العالم الثالث:

في هذه الجزئية المتعلقة بنشأة المعارضة السياسية في دول العالم الثالث تعود الى نشأة الاحزاب السياسية حيث سنقدم وجهة نظر اهم النظريات في ظهورها بهذه الدول وذلك لان ما سبق التطرق له من قبل يتعلق بالدول الغربية التي شهدت الظاهرة الحزبية و تحولات سياسية في هذا الشأن قبل أن تظهر في دول العالم الثالث حيث يبقى ما سبق قاصرا على تفسير

[1]ـ ياسين ربوح، مرجع سابق .ص10.

[2] اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** .المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سبتمبر 1987. ص (76-77).

الظاهرة الحزبية في هذه الأخيرة، وبالتالي وجب على المفكرين إيجاد إطار نظري لهذا الغرض سنتعرض للنظريات التالية.

أ. النظرية التنموية:

تعتبر النظرية التنموية ان هناك علاقة بين التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و بين ظهور الاحزاب السياسية و لقد ساهم بعض المفكرين في بلورت هذه النظرية من بينهم "جوزيف لابالومبارا" و "وينر" الذين سعيا الى وضع مجموعة من الافتراضات التي يمكن ان تسهم في صياغة نظرية تحديثية او تنموية نشأة الاحزاب السياسية وطبقا لتلك الافتراضات فلا بد من أن تؤخذ في الاعتبار عملية ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلى وجه الخصوص ظهور واتساع طبقات المنظمين وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة، حيث يبقى التساؤل حول مدى تأثير تقدم وتطور شبكات وسائل المواصلات ووسائل و تدفق المعلومات وتطور النظم التعليمية على انشاء الاحزاب السياسية، ويدلل المفكران على ذلك انه على الرغم من تكون جماعات قومية صغيرة في عدة انحاء في الهند خاصة الحضرية منها سنوات الستينات والسبعينات من القرن الـ 19 م، غير انه لم يتم تكوين الحزب القومي الهندي الاّ عام 1885 أي بعد فترة من انشاء السكك الحديدية و بروز الصحف المكتوبة بالإنجليزية واسعة الانتشار اضافة الى انشاء نظام جديد للبرق..[1]

ب. نظرية التحديث:

يمكن القول بشكل عام ان تبلور الاحزاب السياسية فعليا له ارتباط بدرجة معينة من التحديث و التنمية، و تكون الاحزاب البعد السياسي للتنظيم الذي يعتبر بدوره احد سمات المجتمع الحديث والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على انشاء و صيانة اشكال تنظيمية كبيرة و معقدة موسومة بالمرونة و قادرة على القيام بالوظائف الجديدة او الموسعة التي يتوجب القيام بها من طرف المجتمعات الحديثة اضافة الى ذلك فمن اجل تحقيق التحكم في الموارد الطبيعية للاستفادة من الطاقة و التكنولوجيات لا ينطوي فقط على مهارة فنية، ولكن يجب كذلك ايجاد اشكال تنظيمية مجمعة في اوسع تطاق ممكن لإدارة الافراد والموارد في الصناعة الحديثة في نفس السياق فمن متطلبات المجتمعات الحديثة ان يكون لها نظاما مدرسيا معقدا يفي

[1] اسامة الغزالي حرب، مرجع سابق .ص 106.

بأغراض الحصول على التعليم الجيد- وكذا جامعات قادرة على التكيف مع الابداع ايضا جاهز بيروقراطي ملائم بما يضمن سلاسة في مجرى انفاذ التعليمات والقرارات من شأنها الوفاء بأهداف الحكم الديمقراطي كما يتطلب سلاسة في انتقال المعلومات والافكار والافراد من خلال و جود كفاءة من المؤسسات القائمة بالإعلام و وسائل الاعلام الجماهيري، و في هذه الحالة يكون الحزب السياسي[1]،وعليه يكون من المنطقية بمكان ظهور معارضة سياسية متجذرة في وسط مجتمع حديث ولها دور راسخ بعيدتا عن أي تحكم سلطوي يرهن بقائها و فاعليتها .

- **المطلب الثالث : ادبيات للمعارضة السياسية .**

لقد جاءت نظرية العقد الاجتماعي لتعطي تفسيرا حول طبيعة العلاقة بين الحاكم و المحكوم ، حيث يعتبرها "هوبز"عقداً بين أفراد، وعند "جون لوك" هي عقدا بين الأفراد و السلطات اما عند jean jack rousseau فيتلخص جوهر العقد الاجتماعي على ان يضع كل فرد شخصه و كامل حقوقه تحت المشيئة العامة و ان غاية العقد الاجتماعي الحفاظ على حياة المتعاقدين، كما يتحدث "روسو" في هذا السياق عن خلق سلطة مضادة / contre pouvoir تقوم علاقتها بالسلطة على فكرة التشاركية و التبادلية و صولا إلى تحقيق الاعتماد المتبادل لدعم شرعية المؤسسات و النظام السياسي نفسه، حيث أن في معارضة قوية دعم أسس نظام سياسي قوي و يعمل النظام على تقوية المعارضة، وتعمل المعارضة على تقوية النظام السياسي دفاعا عن هيبة الدولة وتناغم القوى السياسية ومؤسسات الدولة "[2].

إضافة إلى ما ذهب الباحث "هاستينغ ميشال" إلى طرح فكرة وجود تعاقد ثان يحدث بين الموالاة و المعارضة بطريقة تحويل الخصم إلى شريك (transformer l'adversaire en partenaire)، في حين يذهب "يفاز سورال" إلى طرح ثلاثة أبعاد لدراسة المعارضة من خلال (الوضعية والمكانة - الوظيفة والدور - الحراك و الدينامية)، باعتماده على سلسلة من العوامل التفسيرية: (البعد المؤسسي الديناميات السياسية، تأطير الدور المعارض قانونيا،

---

[1] اسامة العزالي حرب ، مرجع سابق .ص(107-108).

[2] عصام بن الشيخ، (أداء المعارضة الجزائرية في ضوء" مبادرة الإجماع الوطني..."": ضبابية الرؤية، تضارب الآراء، الفرص الممكنة.. والمخاطر المحدقة)، الحوار المتمدّن، العدد 4802، محور: حقوق الإنسان، (2015/05/10)، الرابط الالكتروني:
≤***http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=467338***≥
≤***http://issame1982.blogspot.com/2015/04/2014_30.html***≥

الموضوعية و رفض التوظيف من قبل السلطة). و يوافق "سورال" على الرأي الذي ينسب لظهور مفهوم "الأغلبية /الأقلية " ظهور مفهوم "المعارضة " و تبريزها بشكل واضح.[1]

و من خلال تقسيم "جابريال الموند" وظائف النظام السياسي فقد تعرض إلى تلك الوظائف التي وصفها وظائف للحفاظ على النمو و التكيف، لا سيما وظيفتي الاتصال السياسي و التنشئة السياسية التي يتم من خلالها ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة فقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية كما تساعد على عملية التحديث و تساعد على الاندماج و تذويب الفوارق المتعلقة بالعادات و التقاليد حيث تلعب الأحزاب السياسية و الجماعات و قادة الرأي دورا كبيرا في تطوير ثقافة سياسية مستقرة و موحدة إلى جانب الأدوات الرسمية و التنظيمات السابقة كذلك الأسر.

كما تناول وظائف التحويل التي تشتمل التعبير عن المصلحة و تشير إلى العملية التي يبرزها الأفراد و الجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي، و تمثل هذه الخطوة الأولى في عمليـــة التحويل السيـــاسي المتعلقة بتحـــويل المدخلات إلـــى المخرجات ،و يتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة و بوسائل متعددة و متنوعة مثل : التظاهرات و البيانات كما ان تجميع المصالح هي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة تقوم بها الأحزاب السياسية كما الجهاز البيروقراطي .

وفي تناوله للوظائف الحكومية و أبنيتها تعرض الى وظيفة صنع القاعدة، و هي التشريع التي تتسع لتشمل أبنية عديدة من بينها السلطة التشريعية و يصعب تحديد الهيئات و المؤسسات المنخرطة في هذه العملية و طرقها و أنماطها غير ان الأحزاب السياسية، لا سيما الواقفة في معسكر المعارضة السياسية تساهم في العملية التشريعية و ذلك عند تجميعها لمصالح فئة معينة على الأقل في المجتمع فهي من خلال تبني هذه المصالح او المطالب قصد توسيع قاعدتها تقوم بدفع كتلتها في المؤسسة التشريعية "البرلمان" للضغط بقوة حتى تلقى مطالبها استجابة لدى السلطة الحاكمة تكون في شكل مخرجات النظام السياسي.

[1] عصام بن الشيخ، (أداء المعارضة الجزائرية في ضوء" مبادرة الإجماع الوطني...": ضبابية الرؤية، تضارب الآراء، الفرص الممكنة.. والمخاطر المحدقة)، المرجع السابق .

و يقول محمد السويدي "قد تتعدى وظيفة الاعلام للحزب مستوى الناخبين الى المنتخبين أو الحكام، فالأحزاب تضع هؤلاء في مستوى مختلف تغيرات الجسم السياسي وتنقل اليهم مطالب الشعب الذي يترقبون اصوات افراده ،و من خلال هذا الدور التواصلي تبدو الاحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة "[1]، أي أن الاحزاب السياسية تقوم بعملية الاتصال السياسي.

اما عن المشاركة السياسية للمعارضة السياسية فتعد المشاركة السياسية اساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل و امتداده بدرجات مختلفة من دولة الى دولة اخرى لكل اعضاء المجتمع و من خلال المؤسسات التشريعية التي تشجع التنظيمات و اللقاءات السياسية و التواجد الحزبي او التنظيمي ويساهم ايضا تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية ما يجعل من الانسان كائنا سياسيا، و يشير مفهوم المشاركة الى تلك الانظمة التطوعية التي يشارك فيها افراد المجتمع مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة و تشتمل تلك الانشطة بصورة اساسية على التصويت والبحث عن المعلومات الكتابة المناقشة وحضور الاجتماعات و المساهمة المادية والاتصال بالنواب و يعتبر الانضمام الى احدى التشكيلات السياسية الاكثر فاعلية، وتعتبر المشاركة جزءا لا يتجزأ عن مفهوم الديمقراطية وأنّ المشاركة السياسية تعد المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية حيث هناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الانشطة الادارية التي يشارك الافراد بمقتضاها في اختيار الحاكم وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

بالنسبة لأهداف المعارضة فنستطيع تجميعها في اربعة اهداف و هي تدارك اخطاء الحكومة والبحث عن افضل الحلول، ثانيا مقاومة النزاعات الدكتاتورية، و ثالثا اشتراك المعارضة في الحكم اما رابعا هو تقديم حكومة بدلية.

1. تدارك اخطاء الحكومة والبحث عن افضل الحلول: فأخطاء الحكومة تمتد الى جميع المواطنين او قطاعات واسعة من المجتمع وذلك للصلاحيات الواسعة التي تمتلكها الحكومة من تخطيط السياسة العامة للبلد وعلاقاته الخارجية و السياسية و الاقتصادية و يغرها و التي لا بد للمواطن ان يتأثر بها و تؤثر ايضا على مستقبل ابنائه خاصة اذا تعلق الأمر

[1] محمد السويدي ، **علم الاجتماع السياسي: ميادينه و قضاياه** . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1990.ص 97.
[2] سامية خضر صالح ،**المشاركة السياسية و الديمقراطية.** كتب عربية ،د م ن، 2005 . ص(17-19).

بالسياسات التعليمية الخاطئة فالمعارضة السياسية المنظمة و الجادة و التي تمتلك قدرا لازما من الحرية و تستطيع من خلال المراقبة المستمرة لأداء الحكومة و اجهزتها من تشخيص أهداف وتوضيحها للراي العام و ان تكشف الخطأ في وقت مبكر قد يجعل الحكومة أن تتراجع عنه بدل الاستمرار فيه[1]. كما يجب على المعارضة ان تكون لها نقد حقيقي وبناء نابع عن المصلحة الجمعية وليس لتشويه غيرها وفي هذه الحال وجب على المعارضة ان تقدم حلول بديلة حتى تظهر اتساع أفقها وعمق نظرها.

2. مقاومة النزاعات الدكتاتورية: تستفيد المعارضة السياسية من دور الراي العام وتشارك في تكوينه وتحريكه وتكون بالمرصاد لتشخيص توجهات السلطة تلك تقوم بالإعلان اخطائها وفضحها أمام الرأي العام الذي يحد من توجها السلطة داخل الدولة يمكن أن يكون سببا للحيلولة دون استبداد الحكام وحماية الفرد من ظلم وتعسف السلطة الحاكمة وربما يكون هذا اهم سبب لشيوع مبدا الفصل بين السلطات في أغلب الدول.[2]

3. اشراك المعارضة في الحكم : لقد نصت المواثيق الدولة ومعظم دساتير الدول على حق المشاركة السياسية، وأن الظروف السياسية والاقتصادية وأنظمة الحكم وقوانين الانتخابات والحريات السياسية هي التي تحدد طبيعة المشاركة في الحياة السياسة والمقصود هنا هو اشراك الاحزاب والتيارات السياسية المعارضة في الحكم، التي يحق لها العمل في العلن للوصل الى الحكم بعد الانتخابات العامة بإرادة الشعب.[3]

4. تقديم حكومة بديلة: لقد ظهرت الانتخابات كوسيلة لتولي الشعب حق اختيار من يحكمه بنفسه و التي تعتبر من أهم الوسائل الديمقراطية، اضافة الى الاستفتاء كنوع من انواع حق التصويت، وعليه فان اعتماد وسائل ديمقراطية للتداول على السلطة من خلال صناديق الاقتراع التي تحدد الجهة التي تؤول اليها السلطة لهذا فالمعارضة تكون في مقدمة اهدافها الوصول الى السلطة، وليس مجرد توجيه انتقادات الى السلطة الحاكمة، حيث ان هذه الانتقادات تصاغ وفق برنامجها السياسي واقناع المواطنين بسياساتها وبرامجها كبديل للسياسات المتبعة من طرف السلطة الحاكمة، حيث تكون هذه السياسات المقترحة على المواطنين متميزة

[1] سربست مصطفى رشيد أميدي، مرجع سابق. ص59.
[2] نفس المرجع . ص 63.
[3] نفس المرجع . ص67.

بالواقعية و قابلية التنفيذ على الواقع لا بيعا للأوهام و تسويق منتوج سياسي للاستهلاك الشعبي.[1]

وبالحديث عن صور حيازة السلطة، يمكن أن نحصي ثلاثة صور للوصول أو ممارسة السلطة، و هي:[2]

الصورة الأولى تتمثل في حيازة السلطة حيازة كاملة من طرف الفريق السياسي المعارض الساعي اليها و هذه الحيازة تحصل عادة حينما يسعف ميزان القوى الداخلي بإمكانية ايلولة سلطة الدولة بصفة تامة الى القوة السياسية الارجح في معادلة الصراع على السياسة و السلطة و غالبا ما يتأتى ذلك لأحزاب المعارضة المتمتعة بالتمثيل الشعبي الواسع.

الصورة الثانية هي اقتسام السلطة بين المعارضة السياسية و النخبة الحاكمة الذي لا يتأتى غالبا الا بتوفر عاملين دافعين هما امتلاك المعارضة لقوة ضغط و نفوذ كبرى تسمح لها بإجبار النخبة الحاكمة على قبول مثل ذلك الاقتسام للسلطة ، وحيازة هذه النخبة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكا ديمقراطيا يعود على النظام السياسي بالاستقرار و التماسك و يعود على سلطتها او حصتها من السلطة بأسباب الشرعية في نظر الجمهور

أما الصورة الثالثة فهي المشاركة في السلطة من قبل المعارضة بحصة غالبا ما تكون متواضعة و لا ترق الى مرتبة الاقتسام وليس هنا المعنى بالمشاركة ذلك المتداول كمشاركة في الحياة السياسية و النيابية حصرا بل يتعداه الى المشاركة في ادارة سلطة الدولة و جهازها التنفيذي ما لا يتأتى الا بوجود قدر ما من العمل بمقتضى ثقافة سياسية حديثة تقرأ في مثل تلك المشاركة ما يعني انها ضرورة في حفظ النظام السياسي.

---

[1] سربست مصطفى رشيد أميدي، المرجع السابق . ص 81.

[2] عبد الاله بلقزيز و آخرون ،**المعارضة و السلطة في الوطن العربي :ازمة المعارضة السياسية العربية**، ط 1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001 . ص (14- 15).

المبحث الثاني: أشكال المعارضة السياسية و أهميتها.

المطلب الأول: أشكال المعارضة السياسية.

حملت الأدبيات الكلاسيكية بعد الحرب العالمية و الحرب الباردة بعدا معياريا ما أدّى الى تحديد وظائف المعارضة في الانظمة الديمقراطية فالجانب المعياري يظهر بوضوح عند النظر في الانماط التي اقترحها بعض الكتاب أو المفكرين. و يمكن ان نميز بين المعارضة التي ينظر اليها انها طبيعية"normale" كلاسيكية"classique" أو دستورية من جهة ومعارضة تتخذ شكل منحرف"dévieante" او مضادة للنظام "anti-systéme".

و من ناحية تبسيط النماذج الكلاسيكية لا سيما تلك التي وضعها **"سارتوري"**، حيث ميز بين المعارضة المناهضة للنظام و المعارضة الدستورية و قد استبعد بحثه المعارضة المناهضة او المضادة للنظام ، حيث ينظر اليها على انها نموذج منحرف من المعارضة كما ان **"روبيرت دال"** عام 1973 و عند اقترابه من رؤية المعارضة في الانظمة الشمولية و المهيمنة كانت المعارضة تمثل او ينظر لها على انها خطر و هي معرضة دائما للقمع من طرف هذه الانظمة[1].

و لقد ميز "سارتوري" بين المعارضة في شكلها الطبيعي و المنحرف ، حيث يشير الى ان المعارضة الحقيقية يفترض بها المعرفة المسبقة بأساس المجتمع و النظام السياسي فهذا الشكل من المعارضة يقوم بمعارضة الحكومة و ليس النظام السياسي ، من خلال العمل بشكل بناء في مواجهة الحكومة ، كما ميز ايضا المعارضة المضادة للنظام "anti-systéme" بأنها تتحدى شرعية النظام السياسي و ترى ان تصرفه غير مسؤول من خلال عدم اعطائه اي فرصة للمطالبين بالسلطة .2

[1] Nathalie brack et Sharon wienblum,(pour une approche renouvelée de l'opposition politique), revue internationale de politique comparée,vol.18,n° 2 ,2011.p17.
[2] Idem.p16.

اما كيرشايمر "kircheimer" فقد حدد ثلاثة انواع من اشكال المعارضة :[1]

1. الاولى معارضة كلاسيكية او موالية l'opposition classique ou loyale التي توفر بديل للسياسية المختارة مع الاعتراف للحكومة بحقها في السلطة :

2. النوع الثاني هي التي تتخذ مبدا المعارضة، و هو تبني بعض احزاب المعارضة لمبدا المعارضة من اجل المعارضة حيث تعارض كل سياسات الحكومة، و يتولد عن هذا النوع من السلوك مناقشة عقيمة لا تخلص الى نتيجة يبتغي منها الطرف المعارض الوصول الى بديل ناجع محل ما هو مقترح من طرف السلطة .

3. و الثالثة "اقصاء المعارضة" فالمجموعة الاقلية تعارض من هم في السلطة لكن دون اقتراح بديل .

و يرصد الباحث "وليد المسعودي" في الدراسة السابق الإشارة إليها أوضاع المعارضة في العالم العربي في أربعة أشكال:[2]

اولا: معارضة تابعة إلى النظام الحاكم: و هي معارضة تكون في كثير من الأحيان السلطة القائمة سببا في خلقها ، و تتمثل وظيفته الأساسية في جلب الدعم و الشرعية للنظام السياسي القائم (واجهة للنظام السياسي)، كما تتميز بأنها احد أجهزة أو تنظيم تابع للسلطة أكثر ما تمثله ككيان له مبادئه و قيمه الخاصة به في العمل السياسي، وهي معارضة شكلية ديكورية المضمون والمعنى ومن حيث الوجود والممارسة الاجتماعية.

ثانيا: معارضة سرية فاعلة و نشطة بعيدة عن الظهور العلني: وهنا نحن بصدد التحدث عن نوع من المعارضة تعمل في اطار غير قانوني، أو بمعنى آخر لا يتوفر لها الصيغة القانونية وغير معترف لها من طرف السلطة بالنشاط في المجتمع السياسي، وذلك بسبب الاستبداد من جانب السلطة التي تمنع التحزب و التعدد السياسي ولا ترى في الاختلاف والتعدد أهمية في خدمة الشأن العام، كما ترى السلطة ايضا ان هذه الكيانات التي تمثل المعارضة خطرا

[1]Nathalie brack et Sharon wienblum , Op.Cit. p (14-15).
[2]محمد نبيل الشيمى، (المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل و تقييم)،الحوار المتمدن- العدد: 2979 – 2010/04/18 على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212068#

و تهديدا لبقاء النظام السياسي في الدولة ، إلا أن هذا الشكل يلقى تأييدا شعبيا سواء كان هذا الشكل معارضة دينية أو علمانية وتتعرض هنا هذه المعارضة للملاحقة و النفي و الإقصاء.

ثالثا: معارضة ذات وجهين: فهي تختلف حسب درجة المصالح و الغايات من السياسة و ما تحصل عليه من نفوذ و سلطات و هذا الشكل من المعارضة تعمل وفقا لقاعدة التغيير الدوري في التحالفات و التكتلات السياسية، و يحاول هذا النوع من المعارضة الحصول دائما على المكاسب السلطوية ومواطئ النفوذ، فهي بذلك تغير من مواقعها بصورة تخدم مصالحها التي تجعلها ضمن الطرف الرابح، وهي لا يمكن لها كسب كل فئات المجتمع فهي تتحرك من خلال النخبة أحيانا و تارة أخرى من خلال فئات متنوعة، وعليه فإنها تتميز بالازدواجية بين ما يحقق مصالحها مع السلطة وفي نفس الوقت تحاول ان تبقى متصلة مع بقية فئات المجتمع فهي معارضة واقفة على حدود الرضا عن السلطة، أي الحصول على نصيب من الحكم و الوقوف عند حدود النقد و الكشف عن الأخطاء دون ان تطرح البديل وفي النهاية تجد نفسها موافقة على النقاط التي انتقدت فيها السلطة.

رابعا: معارضة عضوية: تتعامل مع الأحداث السياسية دون الانفصال عن قيمها وأهدافها المستقبلية و يمكن لها التحالف مع قوى أخرى

يبقى ان نشير الى ان الجزء الاكبر من دراسات الحالة المعاصرة التي صممت المعارضة كأحزاب ممثلة في البرلمان و فشلت في دمج الحكومة هذا الشعور بالمعارضة يبدوا اشكاليا لعدة اسباب اولا: ادى ذلك الى التركيز على علاقة (الاغلبية /الاقلية)، التي تبدو مشكلة تجريبيا، و الواقع انه فيما وراء العلاقة بين (الاغلبية/المعارضة الحكومية) هناك علاقات معارضة اخرى محتملة ، حيث تحدث "اندويغ Andeweg و نورتون Norton" عن اشكال مختلفة من اشكال المعارضة :1

شكل المعارضة عندما تعارض الاقلية الاغلبية ـ و شكل اخر هو المعارضة داخل الحزب، اي معارضة ضد وضع سياسي حزبي ـ معارضة غير حزبية التي يشارك فيها مختلف اللاعبين معا بغض النظر عن انتمائهم السياسي ضد سياسة الحكومة ـ و اخيرا الوضع المشترك بين الاطراف حيث تتوصل احزاب المعارضة السياسية الى توافق في الآراء

[1] Nathalie brack et Sharon wienblum , Op.Cit.p(16-17).

بشان بعض السياسات المحددة، و بالإضافة الى ذلك قد يكون من المعقول في بعض الحالات التمييز بين الاغلبية القائمة ضد اقلية مستبعدة من السلطة، كما هو الحال في بلدان الشمال الاوروبي و سويسرا او في النظام البرلماني الاوربي حيث تنظم المعارضة حول البعد المؤيد لا تتطابق قوى التكامل مع الاغلبية في علاقة الاقلية /السلطة.

المطلب الثاني: أهمية المعارضة السياسية.

لا شك في أن الأنظمة التي لا تسمح بوجود معارضة ستكون من بين أضعف الأنظمة، وذلك لما سيجلبه من تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد خاصة في عصر سقطت فيه جميع الحواجز والذرائع التي كانت الانظمة تحتج بها كعدم التدخل في الشأن الداخلي فبوجود حكومة عالمية نصبت نفسها مكان المنظم لشؤون العالم، و كذا وجود منظمات غير حكومية من شأن الذين لم يسمح لهم بالظهور على الساحة الوطنية الاستقواء بها على الحكومات الوطنية، وفق ما يعرف بإعداد تقارير الظل التي من شانها احراج النظام السياسي، و عليه تجد السلطة نفسها ضعيفة أمام هذا التحدي لان علاقتها بالقاعدة الشعبية ضعيفة و ذلك بعيدا عن حالات الغضب المؤقت الذي تؤطره السلطة و بإيعاز منها الى واجهاتها، و عليه فان امثل الحلول لترك هامش لمناورة السلطة امام التحديات الخارجية هو وجود معارضة تكون قوية تعبر عن الانشغالات لمختلف الحساسيات و الاطياف من المجتمع و لذلك فان للمعارضة اهمية كبيرة للنظام السياسي.[1]

و تعتبر المعارضة السياسية من السمات اللصيقة بالأنظمة التي تتبنى الديمقراطية و التعددية السياسية في سياستها، حيث تنطوي الديمقراطية على عدة قيم اساسية مثل المساواة و الحرية و المشاركة و التعددية، شريطة ان لا تكون هذه المعارضة مجرد مظهر تعبيري صوري و نتاج دعاية اعلامية لشخصيات سياسية ضيقة الافق، تسعى من اجل مصالح و مكتسبات شخصية، فالمعارضة السياسية في اي نظام ديمقراطي هي بمثابة ضمان لتوازنه و ترسيخ مظهر من مظاهر قوته، اي ان النظام السياسي يستمد قوته من قوة المعارضة و عدم الخوف منها بل تحبيذها، لمنع الحكومة من التلاعب سواء بمرجعيتها الدستورية و القانونية او تسيئ التصرف بموجب الصلاحيات الممنوحة لها في مختلف

[1]ـ زارا مستو، (أهمية المعارضة في النظام السياسي)، الحوار المتمدن ، العدد 3661، الصادر في 2012/03/08. على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298161#

المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و ليس مطلوب من المعارضة فقط ان تمثل دور الواعض و الناصح و لكن تعكس المعارضة الوعي بمدى اهمية سمة التعددية، و عليه سوف نتطرق الى اهمية المعارضة السياسية في النقاط التالية :

ـ المعارضة السياسية في اي بلد احد مظاهر التعددية السياسية، كما تراقب ممارسات السلطة لصلاحياتها الدستورية و القانونية : و طبقا لهذا الدور المهم الذي تلعبه المعارضة فان وجودها حالة صحية ضرورية لمنع الاستبداد بالحكم ، الذي سيؤدي في النهاية الى السطو على الحريات و العمل الديمقراطي اي تلك الديمقراطية التي تعد مكسب للبشرية جمعاء من خلال مسيرتها عبر مختلف الأزمنة من التطوير المؤسساتي ، و في ظل الممارسات التي تعاني منها المعارضة في الدول العربية تحرص الأنظمة السياسية في الشعوب و الأمم المتطورة على تكريس دور المعارضة ورعايته وتطويرها، كونها تشكل دعامة أساسية لحماية النظام السياسي من الاعوجاج والنكوص الذي يقوده الى السقوط في آخر المطاف، بمعنى ان دور المعارضة في الأنظمة السياسية الديمقراطية الراسخة لا يصب في تعويق الحراك السياسي و لا يهدف أبدا إلى إسقاط الحكومات الجيدة، بل يتلخص هدف المعارضة بديمومة مراقبة صناع القرار السياسي و مدى نجاحهم أو إخفاقهم على الأرض وتقويم القرارات الخاطئة منها.[1]

ـ المعارضة هي التعبير الأبسط عن وجود السياسة ذاتها كما أنها احد الضمانات التي تجنب الوقوع في الصراعات و الحروب الناتجة عن النزاعات الداخلية و تساهم المعارضة ايضا في مواجهة التوترات الاجتماعية و العقائدية: و الملاحظ خاصة البلدان العربية التي شهدت إحداث ما يسمى "الربيع العربي" هي بلدان طبقت التضييق على المعارضة بل و ارتكاب أفعال القمع و التنكيل بالمنتمين إليها ما جعل الهوة تتسع بين النظام السياسي و أجزاء واسعة من مكونات المجتمع، و مع فقدان المعارضة إلى دورها الوسيط بين القاعدة و السلطة أدى ذلك إلى حدوث صراعات و حروب مازالت تعاني منها و من مخلفاتها اغلب هذه الدول العربية إلى اليوم.

[1] زارا مستو، المرجع السابق.

الحفاظ على اللحمة المجتمعية ، اضافة الى المساهم في صيانة الوحدة الوطنية:

هنا الحديث يكون عن وجود معارضة قوية ذات مقترحات بناءة و الطرح القوي يقتضي السعي وراء تحقيق المصلحة العامة من خلال إيجاد بدائل لتحقق التوافق لكل الأطياف المجتمعية و لعل ما يجري في العالم العربي من تفتيت الذي ينبأ بوجود خطط تستهدف الدول الكبرى في المنطقة العربية قصد تحويلها الى دويلات مركزة على الطائفية والعرقية، حيث تجعل منها فاقدة لأسس التطور والتأثير في المنطقة، الأمر الذي يجعل التعريف بالرموز الوطنية الايجابية وسط الشباب الطموح لبناء وطنه هذا يستلزم اشتراك كل القوى الوطنية بما فيها المعارضة ،هذه الخيرة و بالذات يجب ان لا تسمح لنفسها أن تكون مصدرا للانشقاق والخلاف وأن تلعب دورا كبيرا في ابراز النقاط المشتركة و العمل ترسيخها بين مختلف مكونات المجتمع ،من جهة أخرى على القوى الوطنية أن تدرك أنّ الوحدة الوطنية ليست بالثابت والأبدي فالولاءات الاثنية و العروشية و القبلية تجد طريقها في المجتمعات التي لا تتوفر على حيز كبير من الحريات.[1]

يمكن أن تتحدد شرعية النظام السياسي القائم وفقا لقوة المعارضة او ضعفها:[2]

و عليه فيمكن ان تشكل قوة او ضعف المعارضة مؤشرا على درجة تطور بلد ما، ليس في الجانب السياسي حصرا بل في الجوانب الحياتية الأخرى أيضا، و تتوقف قوة النظام السياسي على مدى قبوله بالمعارضة ودعمه لها انطلاقا من حرصه على رقابة وتصحيحات المعارضة نفسها وبهذا الفهم تتحول المعارضة الى مصدر قوة للنظام بدلا من ان تكون مصدر تهديد لإزالته .

تكوين الاتجاهات و الافكار و توجيه الراي العام: تتطلب انماء المسؤولية لدى الفرد و خلق تطابق بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة و ترجمتها في اطار تعتنقه المعارضة 3 و عليه ان يكون في مستوى تطلع الجماهير و معبرا لها و ذلك بايجاد اطر و صيغ تنمي و تحفظ الشعور السياسي للشعب ، ما يعتبر حلقة اتصال بين الحاكم و المحكومين و ذلك خلال ادارة الحوار الذي يدور بين احزاب

---

[1] احمد عظيمي، مرجع سابق .

[2] زارا مستو، مرجع سابق.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة :دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة** ، ط 1. مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004. ص 213.

المعارضة و الاحزاب الحكمة فيما يخص المسائل العامة المتعلقة بالدولة، و تقوم بالكشف للراي العام و علامه بكل ما يمكن ان يشكل اهمية للمواطن.

اعداد قادة سياسيين متعددي المشارب و كذا و اختيار المرشحين: تعتبر المعارضة السياسية كما الحال لكل الاحزاب السياسية وسيلة اساسية في تكوين القادة السياسيين و المسؤولين الحكوميين عن طريق التكوين و التدرج في مختلف المسؤوليات الحزبية اضافة الى ممارسة السلطة، و غالبا ما تتعرف الجماهير على هؤلاء بمناسبة مختلف مستويات الانتخابات لتمثيلهم وفق المبادئ السياسية التي تم صقلهم عليها [1]، و بالتالي فأحزاب المعارضة تعتبر خزان من الاطارات يمكن ان يعهد اليهم بمسؤوليات من قبل السلطة الحاكمة كما يعتبرون مؤهلين لتولي مسؤوليات سياسية حالة حصول حزبهم على اغلبية او كتلة برلمانية تمكنه من عقد تحالف مع قوى اخرى تؤله للمشاركة في الحكومة .

- **المبحث الثالث: المعالجة الدستورية والقانونية لدور المعارضة السياسية في الجزائر.**

يعتبر الدستور ذا تأثير مباشر على الحياة السياسية فهو الذي يحدد طبيعة نظام الحكم في الدولة و مؤسساتها و العلاقة فيما بينها، كما نجده أيضا يتضمن القواعد القانونية الضامنة للحقوق و الحريات العامة للأفراد إضافة إلى انه يحدد شكل النظام الحزبي في أي بلد فمن الدساتير التي اتخذت النظام الحزبي الأحادي أو نظام حزبي (لا تنافسي)، أو نظام حزبي متعدد أي (تنافسي) .

كما أن هناك قوانين خاصة بالأحزاب السياسية التي تكمل التشريع و هي انعكاس لطبيعة العملية السياسية و الصراع بين الأحزاب السياسية و ايديولوجياتها، كما تعكس هذه القوانين الصراع المحتدم بين الأحزاب السياسية و السلطة السياسية في محاولة منها لأخذ المزيد من المواقع التي تمكنها من المشاركة في صنع القرارات المهمة و الحصول على أي مكسب يخدم مصالحها في تمهيد للوصول إلى مركز القرار (السلطة):

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، المرجع السابق . ص 215.

- **المطلب الأول: الإطار الدستوري للمعارضة السياسية في الجزائر**

لقد شهدت الجزائر المستقلة خمسة دساتير، كان أولها دستور 1963 و دستور 1976 الذين كانا في فترة الأحادية الحزبية و لم يعترفا بوجود تعددية حزبية رسمية، حيث جاء في دستور 1963 بخصوص هذا الشأن أنّ "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، و أكد هذا المبدأ في دستور 1976 بنصه على أنّ "جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد، و يشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر و عيا"، و كان دستور 1989 "نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديثة، بنبذ نظام الحزب الواحد النظام الاشتراكي و التحول نحو فتح المجال السياسي امام قوى المعارضة، و الاقتصاد الحر"، ثم تلاه دستور 1996 الذي اعترف رسميا بالتعددية الحزبية ، اضافة الى ما عرفه من نزعة للتوجه نحو الازدواجية في السلطات الثلاثة ، ثم دستور 2016 الذي وعد به رئيس الجمهورية ليكون دستورا توافقيا و سنتعرض من خلال هذه الجزئية الى المعارضة من خلال ما اقره المؤسس الدستوري خلال فترة التعددية الحزبية.

أولا :دستور 1989:

لقد اختفت من دستور 1989 المادتين 94 و 95 الواردتين في دستور 1976 والقاضيتين بمبدأ الحزب الواحد متمثلا في حزب جبهة التحرير الوطني ، فهذا الحزب الذي تحدثت عنه 14 مادة في دستور 1976 لم يذكر الا في ديباجة دستور 1989 من باب السرد التاريخي[1]، و نصت المادة 39 من دستور 1989 بأنّ "حريات التعبير و إنشاء الجمعيات مضمون للمواطن" كما جاء في المادة 40 منه أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" و من المثير للانتباه هو أنّ المشرع الجزائري استعمل مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من مصطلح الأحزاب السياسية "الأمر الذي يعكس مدى عسر و مقاومة هذا التحول، و يكفي المقارنة بما جاء به دستور1989 و ما ظهر من تنظيمات سياسية لتبيان الفجوة بين ما يطرحه المشرع من مواد قانونية و ما يقره الواقع السياسي ففي الوقت الذي حصر فيه المشرع حديثه عن الجمعيات ذات الطابع السياسي ظهر إلى الوجود 16 تنظيما من مجموع 51 تنظيما سياسيا يحمل في اسمه كلمة حزب .

[1] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية**، ط 2017. دار بلقيس ، الدار البيضاء الجزائر، 2017. ص 171.

و من المعلوم أنّه لا يمكن ضمان حرية العمل السياسي، و المشاركة السياسية إلا بوجود ضمانات و حقوق مساعدة تقر بحرية التعبير و الاختيار و الديمقراطية إلى غير ذلك من الحقوق و الحريات فقد نص دستور 1989 على أن "حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماعات مضمونة للمواطن " وأن " الشعب حر في اختيار ممثليه "، و نصت المادة 14 منه أن الدولة تقوم ".. على مبادئ التنظيم الديمقراطي و العدالة الاجتماعية"، كما أكد الدستور على الطابع الديمقراطي للدولة و الخيار التعددي المنتهج خاصة في مواده (31،36،39) في الفصل المتعلق بالحقوق و الحريات، إذ أن "الحرية لا يمكن أن تكون تامة إلا في ظل تعددية تامة و فعلية ...و لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل نظام أحادي مركزي يحتكر السلطات و يضع القيود على الحريات " .

ثانيا :دستور 1996 :

بعد الأحداث التي استجدت على الساحة السياسية و الأمنية مطلع التسعينات، غداة إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية الأولى في ديسمبر1991، تبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلف نتائج لم تتمكن الإدارة أنذلك من التنبؤ بها إذ اصطدمت الديمقراطية الفتية بعوامل ثقافية و إيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري، و أمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد في دستور 1996الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 _483 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، و الذي تمت المصادقة عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الذي اعتمد هذه المرة مصطلح "الأحزاب السياسية" بدل الصياغة المقنعة المستعملة في دستور سنة 1989 المتمثلة في مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي.

و نصت المادة 42 من دستور 1996 على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و القيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية و الوحدة الوطنية و أمن التراب الوطني و سلامته و استقلال البلاد و سيادة الشعب، و كذا الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة..."، كما قضى نص هذه المادة بعدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس (الدين، اللغة، العرق الجنس المهنة أو على أساس جهوي)، و لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية

باستخدام هذه العناصر .و حضرت نفس المادة على الأحزاب السياسية كل أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية و حرمت لجوء أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما تكن طبيعتهما أو شكلهما.

وجه الاختلاف بين ما ورد في المادة 42 المذكورة، والمادة 40 من دستور 1989 نلمسه في الإضافات التي تهدف إلى حجب مكونات الهوية الوطنية عن الممارسات الحزبية و مخالفة ما سبق العمل به في دستور 1989 مع التأكيد على منع العنف والإكراه نظرا لما شهدته الجزائر منذ عام 1992 من أحداث عنيفة[1]

و من التمعن في أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور الجزائري يتضح لنا أن حق إنشاء الأحزاب السياسية هو الحق الوحيد الذي حظي بسبع (07) فقرات كاملة خلافا لبقية الحقوق و الحريات ما يبرز الأهمية التي أولاها المؤسس الدستوري لهذا الحق. و للأهمية البالغة لمسالة الأحزاب السياسية أحال الدستور تحديد التزامات و واجبات أخرى إلى قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية سنة 1997 ثم تلاه القانون العضوي الجديد الصادر سنة 2012 الذي من خلاله وضع المشرع شروط إجرائية أكثر دقة و صرامة اعتدادا بالتجربة السابقة.

كما نص دستور 1996 على إنشاء غرفة ثانية للبرلمان الجزائري يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه يسمى "مجلس الأمة " و كان الهدف من إنشائه تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة، الا ان هذه الازدواجية في السلطة التشريعية شكلت عائقا أمام التعددية الحزبية، خاصة من خلال طريقة التصويت حيث " يناقش مجلس الامة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني و يصادق عليه بأغلبية ثلاثة ارباع 4/3 على القوانين في الغرفة الثانية بحيث لا تسمح بمرور أي قانون لا ترغب السلطة التنفيذية بمروره، و بالتالي فان هذه الآلية كفيلة بوأد اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب .

كما جاء دستور 1996 بالعديد من الإضافات خاصة تلك التي جاءت بموجب القانون 02-03 الصادر في 10 ابريل 2002 ،و القانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتضمنين التعديل الدستوري لا سيما المادة 31 مكرر الفقرة الأولى من القانون الأخير

[1] عيسى جرادي ،(التعددية الحزبية السياسية في الجزائر)، رسالة الأطلس ، العدد 212 ، 26 أكتوبر 1998.

التي جاء في نصها " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، و انعكست هذه المادة على القانونين العضويين المتعلقين بكل من الأحزاب السياسية و الانتخابات، أين أصبح لزاما التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية للمرشحين المقدمين للانتخابات في مختلف الدوائر الانتخابية، و ذلك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مختلف المجالس المنتخبة .

ثالثا :دستور6 مارس 2016 :

وعلى عكس التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي فتح العهدات الرئاسية، اتى دستور 2016 على غلق العهدة الرئاسية بموجب المادة 88 منه التي نصت على "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة..." مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهذا الخصوص في المادة 212 منه، و يعتبر هذا المبدأ أحد مقتضيات الديمقراطية وأحد دعائمها الأساسية من شأنه تعزيز اسس الديمقراطية وبعث الحياة السياسية [1]، فالمادة 88 من الدستور تبدد من قلق المعارضة السياسية من عهدة محتملة اخرى للرئيس او استئثار من يخلفه بالسلطة.

فبموجب المادة 5/91[2] منه التي تنص على استشارة رئيس الجمهورية للأغلبية البرلمانية عند تعيين الوزير الأول بدل ما اقرته المادة 77 من تعديل 2008 التي تعطي لرئيس الجمهورية حق اختياره من أية تشكيلة سياسية دون مراعاة للأغلبية، الا ان الدستور لم يلزم رئيس الجمهورية باختيار الوزير الاول من اي تشكيلة سياسية ، كما انه لم يحدد نوع الاغلبية هل هي اغلية حزبية داخل البرلمان او اغلبية تحالف احزاب، و بالتالي فان الدستور ترك هامش للمناورة في هذا الشأن لرئيس الجمهورية .

و تلزم المادة 94 من دستور 2016 الوزير الأول بعرض مخطط عمل الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني الذي يعكس البرنامج السياسي و الاقتصادي و الثقافي الذي تنبثق منه جل القوانين التي تسير الشأن العام و مؤسسات الدولة ، و بهذا يكون المؤسس الدستوري قد ألغى الإشارة إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المعتمد في الدستور السابق في المادة 79

[1] مولود ديدان ، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية** ،ط 2017 . مرجع سابق .ص 309.
[2] تنص المادة 91 الفقرة 5 من دستور 2016/03/06 على ان رئيس الجمهورية "..يعين الوزير الاول بعد استشارة الاغلبية البرلمانية وينهي مهامه.."

منه أثناء إعداد مخطط عمل الحكومة من جهة، واستقلالية مخطط عمل الحكومة عن تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من جهة اخرى، ما يجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان في تنفيذه.

كما اكتست المادة 98 من الدستور 2016، صيغة الوجوب ملزمتا الحكومة بتقديم بيان عن السياسة العامة للمجلس الشعبي الوطني، لتمكينه من الاضطلاع بمهامه الرقابية و متابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذ مخطط عملها، الذي صادق عليه، و محاسبتها في حالة عدم تنفيذه، و هذه الصياغة الجديدة لم تكن معتمدة في المادة 84 من تعديل 2008 ، المكتفية بالتنصيص على تقديم الحكومة لبيان السياسة العامة دون ان التأكيد على وجوبية تقديمه.

اما في المادة 142 من دستور 2016، فقد تم تقييد التشريع بواسطة الأوامر "لرئيس الجمهورية ان يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني او خلال العطل البرلمانية بعد راي مجلس الدولة " اضافة الى امكانية الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة 107 من الدستور الجديد ،عكس ما كان من قبل[1].

في نفس السياق فقد جاء دستور 2016 بسابقة بالنسبة للتعديلات الدستورية منذ اعتماد الثنائية البرلمانية، في نصت المادة 137 منه، بخصوص ايداع مشاريع القوانين في مجالات التنظيم المحلي و تهيئة الإقليم و التقسيم الإقليمي بمجلس الامة [2].

كما كرس المؤسس الدستوري بموجب المادة 116 مبدأ جديدا، يلزم عضو البرلمان بالتفرغ لمهامه البرلمانية و إجبارية حضوره جميع الأشغال البرلمانية، وكذا ضرورة انتمائه للجان الدائمة، و تبرز أهمية هذا الحكم الجديد في ارتباطه بموضوع التصويت ومصداقية القوانين التي يصادق عليها البرلمان الذي يفصل في مسائل مصيرية.[3]

ألزام المؤسس الدستوري في المادة 114 غرفتي البرلمان، بتخصيص جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة، وسع ايضا مجال إخطار المجلس الدستوري، بمنح أعضاء البرلمان، الحق في إخطار المجلس الدستوري للنظر

[1] ، في حين بمفهوم المادة 124 من دستور 1996 كان التشريع بأوامر مطلقا و دون أية قيود و في كل الحالات و الظروف، فيما بين دورتي البرلمان.

[2] يعطي هذا الاجراء أهمية للانتخابات المحلية، لأن ثلثي أعضاء هذا المجلس منتخبون من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية المحلية، مما يترتب تغيير نمط إيداع المشاريع والمبادرة بالقوانين تبعا للمواضيع محل التشريع، خاصة ان مجلس الامة ذو تمثيل اقليمي جغرافي و ليس نسبي .

[3] اتى هذا الاجراء الدستوري لمحاربة ظاهرة غياب البرلمانيين عن جلسات مناقشة القوانين و التصويت عليها و التي اثيرة في العديد من المناسبات الاعلامية و كانت ايضا محل سخط المواطنين ، و ضمانا لحضور عضو البرلمان الأشغال البرلمانية تنفيذا لالتزامات عضو البرلمان و العهود التي قطعها على نفسه امام الهيئة الناخبة.

في دستورية النصوص المصادق عليها في البرلمان، و حسب المادة 187 منه، يمكن لـ 50 نائبا من المجلس الشعبي الوطني أو 30 عضوا من مجلس الأمة ممارسة هذا الحق، كما حدد دستور 2016 آجال الإجابة عنها بموجب المادتين 151[1] و152[2]، التي تلزم الحكومة بالإجابة عن الأسئلة والاستجوابات في غضون ثلاثين يوما، من تاريخ تبليغها بها، حتى لا يفقد السؤال غايته والهدف من طرحه، و تعزيز دور البرلمان وفعاليته.

- **المطلب الثاني: المحددات القانونية للمعارضة السياسية**

بعد صدور كل من دستور1989 و1996 وإقرارهما بمبدأ التعددية الحزبية صدرت أيضا نصوص تشريعية حددت الأطر القانونية للممارسة الحزبية بدءا بالقانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي تحت رقم 89-11 الصادر في 5 يوليو 1989، والأمر 97-09 الصادر في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، وأخيرا القانون العضوي رقم 12-04 الصادر في 12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية.

ولقد اعتمد المشرع ابتداء من الأمر 97-09 مصطلح" الأحزاب السياسية " بدلا من مصطلح "الجمعيات ذات الطابع السياسي" تجسيدا لدستور 1996، و سبق أن ذكرنا الأسباب في المطلب الأول لهذا المبحث يعرف القانون العضوي 12-04"الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار و يجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية و سلمية إلى ممارسة السلطات و المسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية "[3]و الملاحظ من هذه التعريف استعمل مصطلحات معروفة في تعريف الأحزاب السياسية إلا أنه اقتصر تركيزه على الغاية المتوخاة منها، و لم يتطرق بصفة مباشرة كما هو معروف في العديد من تعاريف المفكرين إلى الهدف الرئيس الذي يتطلع إليه الحزب السياسي و هو الوصول إلى السلطة و اكتفت بجملة (للوصل بوسائل ديمقراطية و سلمية إلى ممارسة السلطات و المسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية).

---

[1] "يمكن اعضاء البرلمان استجواب الحكومة في احدى قضايا الساعة و يكون الجواب خلال اجل اقصاه (30) يوما ..."

[2] "يمكن اعضاء البرلمان ان يوجهوا أي سؤال شفوي او كتابي الى أي عضو في الحكومة .ويكون الجواب عن السؤال خلال اجل (30)يوما.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 م، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ،المادة 3.

أولا :نظام تأسيس الأحزاب السياسية و الانخراط فيها :

لقد وضع القانون 12-04 شروطا تخص الأعضاء المؤسسين و أخرى خاصة متعلقة بالتصريح بتأسيس الحزب السياسي، حيث نصت المادة 8 انه "يتم التصريح بتأسيس حزب سياسي بإيداع ملف لدى وزارة الداخلية و يترتب على هذا الإيداع وجوب تسليم وصل إيداع التصريح بعد التحقيق الحضوري من وثائق الملف"[1]و اشترطت المادة 19 أن يشتمل ملف التصريح بتأسيس حزب سياسي على طلب التأسيس موقع من ثلاثة أعضاء مؤسسين إضافة إلى تعهد مكتوب يوقعه عضوان مؤسسان على الأقل عن كل ولاية منبثقة عن ربع ولايات الوطن على الأقل ، إضافة إلى مستخرجات من عقود ميلاد و مستخرجات من صحيفة السوابق القضائية رقم 3، شهادات إقامة، و شهادة الجنسية الجزائرية بالنسبة للأعضاء المؤسسين.

واشترطت المادة 17 من القانون 12-04 في الأعضاء المؤسسين الجنسية الجزائرية، وان يكونوا بالغين سن 25 سنة على الأقل ، و تمتعهم بالحقوق المدنية و السياسية وغير محكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية بسبب جناية أو جنحة ولم يرد إليها الاعتبار و لا يكونوا قد سلكوا سلوكا معادي لمبادئ الثورة و مثلها بالنسبة للأشخاص المولودين قبل شهر يوليو 1942، ألا يكونوا في حالة المنع التي نصت عليا المادة 5 (وهم الأشخاص المسؤولون عن استغلال الدين الذي أفضى المأساة الوطنية ـ الأشخاص المشاركون في أعمال إرهابية ويرفضون الاعتراف بمسؤوليتهم)، كما ألزمت الفقرة 7 من المادة 17 بشرط غير مسبوق في القوانين السابقة و هو وجوب أن يكون من ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء.

ومن قراءتنا لنص المادة 19 الفقرة 2 من قانون 89-11، و المادة 13 الفقرة2 من الأمر 97-09 نجد أن المشرع في الأولى اشترطت في الأعضاء المؤسسين الجنسية الجزائية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل وفي الثانية اشتراط فقط عدم ملازمة الجنسية الجزائرية بأخرى بالنسبة للأعضاء المؤسسين، ثم تراجع في قانون 12-04 باشتراطه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 م، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ،المادة 18.

فقط الجنسية الجزائرية و السبب راجع لعدم دستورية الشرط في قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي و الأمر 97-09.

أما عن الانخراط في الحزب فهو مكفول لكل جزائري أو جزائرية بالغ سن الرشد الانتخابي أن يكون عضو في حزب سياسي واحد من اختياره، بإستثناء "بعض الفئات من الموظفين المدينين والعسكريين الذين لا يحق لهم المشاركة في تأسيس أو الانخراط في الأحزاب السياسية "[1]، وهم أسلاك الأمن وأفراد الجيش الوطني الشعبي "لان الاختلاف في أطروحاتهم وأفكارهم قد يؤدي حتما إلى تفكيك المؤسسة العسكرية ومؤسسات الأمن بصفة عامة وإلى إثارة مزيد من الصراعات الدائمة " [2]،أما القضاة وأعضاء المجلس الدستوري وكل أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية، فلطبيعة وظائفهم الحساسة في أجهزة الدولة.

ثانيا: إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية :

لقد اعتمدت القوانين الناظمة للحياة الحزبية في الجزائر نوعين من نظام اعتماد الاحزاب السياسية، الأول هو نظام الاخطار الذي لا يخول للإدارة حق اتخاذ أي قرار بل يقتصر دورها بالعلم بالنشاط المزمع القيام به وهو النظام الذي اعتمده قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 11/89، المؤرخ في 05 جويلية 1989 والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، أما النظام الثاني فهو نظام الترخيص ، المعتمد في القانون العضوي للأحزاب السياسية رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997، الذي يقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الحزب قصد تفادي التجاوزات والانزلاقات في الممارسة الحزبية .[3]

نصت المادة 16 من القانون 12-04 على ثلاثة مراحل لبلوغ اعتماد الأحزاب السياسية و هي: مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي، مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي ومرحلة الاعتماد.

---

[1] عبد النور ناجي ،**تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي**. دار الكتاب الحديث ، مصر ،2010. ص 117.

[2] نفس المرجع . نفس الصفحة .

[3] مولود ديدان ، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية**، ط 2017 . مرجع سابق. ص 172.

1- مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي: و تبدأ "بتصريح تأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاؤه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية" ليقوم هذا الأخير بمطابقته حسب شروط التأسيس المذكورة سابقا خلال مدة 60 يوما كحد أقصى حيث يمكنه طلب تقديم أي وثيقة ناقصة أو استبدال أو سحب أي عضو لا يستوفي الشروط المذكورة، ثم يرخص للحزب السياسي بعقد المؤتمر التأسيسي"، و لا يعتد بهذا القرار أمام الغير إلا بعد إشهاره من الأعضاء المؤسسين في يوميتين إعلاميتين وطنيتين على الأقل ويذكر في هذا الإشهار اسم و مقر الحزب السياسي وألقاب وأسماء ووظائف الأعضاء المؤسسين في الحزب السياسي الموقعين على التعهد المذكور "[1] أعلاه في المادة 19 .

2- مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي:

يعقد وجوبا على التراب الوطني خلال مدة سنة ابتداء من تاريخ إشهار التصريح من طرف الأعضاء المؤسسين، و"ليكون المؤتمر التأسيسي مجتمعا بصفة صحيحة فانه يجب أن يكون ممثلا بأكثر من ثلث (3/1) عدد الولايات على الأقل موزعة عبر التراب الوطني " بحضور 400 و 500 مؤتمر منتخبين من طرف 1600 منخرط على الأقل دون أن يقل عدد المؤتمرين عن 16 مؤتمرا عن كل ولاية وعدد المنخرطين 100 عن كل ولاية، كما اوجب هذا القانون "أن يتضمن عدد المؤتمرين نسبة ممثلة من النساء "، ويثبت انعقاد المؤتمر بمحضر يحرره محضر قضائي.[2]

و بمكن حسب المادة 64 من القانون أن يعلق أو يوقف الوزير المكلف بالداخلية قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب بقرار معللا قانونيا كل نشاطات الأعضاء المؤسسين و المقرات التي يزاولون فيها نشاطهم حالة عدم التزامهم أو خرقهم للقوانين المعمول بها، كما يؤدي عدم انعقاد المؤتمر التأسيسي في اجل سنة ، إلى إلغاء ترخيص عقد المؤتمر و بالتالي يسقط كل نشاط حزبي يمارسه الأعضاء المؤسسون تحت طائلة العقوبة بغرامة تتراوح بين 300.000 إلى 600.000دج ، إلا انه يمكن تمديد آجال انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب حالة عدم استفاء الشروط التأسيسية " لأسباب القوة القاهرة مرة واحدة من قبل الوزير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ،المادة 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ، المادة 24.

المكلف بالداخلية بطلب من الأعضاء المؤسسين و لا يمكن أن يتجاوز التمديد مدة ستة (6) أشهر"1على أن يكون التمديد مرة واحدة ، و الملاحظ من قراءة المادة 18 من الأمر 97-09 انه لم يرد فيها مثل هذا الإجراء المتعلق بالتمديد و اكتفت بإلغاء التصريح التأسيسي في هذه الحالة .

3- مرحلة اعتماد الحزب السياسي:

يودع ملف طلب الاعتماد من طرف العضو المفوض من طرف المؤتمر التأسيسي خلال مدة الثلاثين 30 يوما التي تليه لدى الوزير المكلف بالداخلية ،و يكون أمام الوزير المكلف بالداخلية مهلة 60 يوما للتأكد من مطابقة طلب الاعتماد مع أحكام هذا القانون العضوي، حيث يمكنه "طلب استكمال الوثائق الناقصة و/أو استخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لا يستوفي الشروط التي ينص عليها هذا القانون العضوي"[2]، ليصدر قرار الاعتماد و يبلغه إلى الهيئة القيادية للحزب و ينشره في الجريدة الرسمية حتى يصبح الحزب السياسي يتمتع الشخصية المعنوية و الأهلية القانونية ، و قراءة المادة 22 من الأمر 97-09التي حددت مدة 15 من انعقاد المؤتمر التأسيسي لتقديم ملف الاعتماد فنلاحظ بأنها كانت غامضة بخصوص بداية هذا الأجل علاوة على قصرها الشيء الذي قد يؤدي إلى إلغاء التصريح التأسيسي للحزب إذا دام مؤتمره التأسيسي مدة 15 يوما .

يجب أن يكون قرار رفض الوزير المكلف بالداخلية اعتماد الحزب السياسي معللا تعليلا قانونيا و في الآجال المحددة لمطابقة ملف الاعتماد ، " و يكون هذا القرار قابلا للطعن أمام مجلس الدولة " من قبل الأعضاء المؤسسين خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه ، فإذا قبل مجلس الدولة الطعن فيعد هذا بمثابة اعتماد و في هذه الحالة على الوزير المكلف بالداخلية فورا أن يسلم قرار الاعتماد و يبلغه للحزب السياسي المعني .

ثالثا: ضوابط الحياة الحزبية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ،المادة 26.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ، المادة 29.

إن التجربة التي اكتسبها المشرع الجزائري في قانوني الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989و الأمر 97-09جعلته يضع ضوابط متنوعة و صارمة على نشاطات الأحزاب السياسية ، اذ يمنع تأسيس حزب سياسي على أهداف مناقضة للقيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية و لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 و الخلق الإسلامي أو للسيادة الوطنية و الحريات الأساسية ،و لا يمكن تأسيسه أيضا على أهداف مناقضة لاستقلال البلاد وسيادة الشعب و الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة و امن التراب الوطني وسلامته، كما يمنع على أي حزب سياسي كل تبعية للمصالح الأجنبية مهما كان شكلها ،ولا يمكنه اللجوء إلى العنف أو الإكراه مهما تكن طبيعتهما أو شكلهما ، أو يكون مستلهما من برنامج حزب قد تم حله قضائيا.

كما "لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علامة كاملة أخرى مميزة يملكها حزب أو منظمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها و كان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمة و مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 ومثلها"[1]، وذلك لمنع أي عودة للأحزاب المحلة قضائيا بأسمائها أو ببرامجها السابقة، و قد ظهر هذا الحضر القانوني في المادة 9 من الأمر 97-09لمنع الحزب المحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ من العود للحياة السياسية.

ولقد خصص القانون12-04 بابا كاملا تحت عنوان "**أحكام مالية** "، مقسوما إلى فصلين و بمجموع 12 مادة ،ما يدل عن الأهمية الحساسة و البالغ لهذه المسالة ، حيث حددت المادة 52 الموارد التي تمول منها الأحزاب السياسية مكونة من اشتراكات الأعضاء و الهبات و الوصايا و التبرعات، العائدات المرتبطة بنشاطات وممتلكات الأحزاب السياسية إضافة إلى المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة، ومنع القانون الأحزاب من تلقي أي دعم من جهة أجنبية ،سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،مادية كانت أو مالية واقصر إمكانية قبول الحزب للهبات والتبرعات والوصايا على المصادر الوطنية فقط ، بشرط أن تكون واردة"...من أشخاص طبيعيين معروفين .و لا يمكن أن تتجاوز ثلاثمائة مرة الأجر الوطني

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ، المادة 6.

الأدنى المضمون لكل هبة و في السنة الواحدة..."[1]،تدفع في الحساب المخصص للحزب و الذي يجب أن يكون بإحدى المؤسسات المصرفية أو المالية بمقرها أو إحدى فروعها عبر التراب الوطني.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية ،العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 ، المادة 55 .

الفصل الثاني:

التطور التاريخي للمعارضة السياسية في الجزائر

الفصل الثاني: التطور التاريخي للمعارضة السياسية في الجزائر

المبحث الاول: المعارضة السياسية في فترة الحزب الواحد 62-89

لا يمكن فهم الأوضاع السياسية الراهنة ودراسة مكونات طبقاتها السياسية في جزائر التعددية قبل الرجوع إلى عهد الحزب الواحد (62-88)، وأهم الأحزاب السياسية المعارضة في ظل الأحادية قبل دستور 1989 ومطالب هذه الأخيرة .

ففي المرحلة بين 1926 الى 1955 ولدت المعارضة الجزائرية تحت نير الاحتلال و وجدت من اجل المطالبة بالحقوق الأساسية للشعب الجزائري مطالب المعارضة اختلفت في هذه الحقبة باختلاف المشارب الثقافية و الفكرية و اختلاف الأحداث التاريخية، من المطالبة بالاندماج إلى الاستقلال التام و لقد غطى الثورة التحريرية بدءا من سنة 1954 على نشاطات الاحزاب السياسية أين شهدت التحاق العديد من مناضليها بالثورة التحريرية تباعا.

و منذ سنة 1963 الى غاية سنة 1989 اي بعد الاستقلال استندت السلطة السياسية في الجزائر الى الشرعية الثورية الى غاية سنة 1976 لتاتي بعدها مرحلة الشرعية الدستورية وبالرغم من أن السلطة التي كانت متواجدة آنذاك لم تعترف بالتعددية الحزبية غير أن ذلك لم يمنع نشوء بعض الاحزاب المعارضة داخل أو خارج الوطن، التي كان نشاطها مطبوع بالسرية على غرار حزب القوى الاشتراكية وحزب الثورة الاشتراكية وبعض الجمعيات ذات الطابع الإسلامي وحزب الطليعية الاشتراكية هذا الاخير الذي كان يعمل بمبدأ المساندة النقدية.[1]

- **المطلب الاول: حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب القانوني العلني)**

يمثل حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال مرحلة قائمة بذاتها مليئة بالأحداث السياسية التي اخذت طابع الشد و الجذب بين الحزب الرسمي للدولة و المعارضة الخفية السرية التي لم تلقى اعترافا رسميا في ظل استئثار نخبة معينة بمقاليد الحكم ، و التي بدورها ارادت ان تطبق سيطرتها على ادارة شؤون البلاد، حيث يعتبر هذا الفعل اقرارا من النخبة المسيطرة آنذاك بوجود نخب اخرى لها تصورات مغايرة لإدارة البلاد.

[1] أحمد عظيمي، مرجع سابق.

ففي أول نوفمبر 1954 انطلقت "جبهة التحرير الوطني" لتقود الثورة الجزائرية للتحرر من الاحتلال الفرنسي، و كانت مشكلة من العديد من التيارات التي كانت تمثل المعارضة السياسية ابان الاحتلال الفرنسي ، حيث اتحدت كل القوى السياسية الجزائرية آنذاك في جبهة واحدة بعد ان تأكد لأغلبها انه لابد من العمل المسلح لتحرير الجزائر، فتنازلت او اخرت مختلف التيارات الممثلة للمعارضة السياسية في تلك الفترة كل اختلافاتها الايديولوجية وقررت الانصهار في قالب واحد من اجل تشكيل لحمة موحدة يصعب اختراقها .

و بعد تحقق هذا الهدف كان لزاما البحث عن وسيلة التخلص من مخلفات الاستعمار وتجلت هذه الوسيلة في "تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب حاكم و وفقا لذلك تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وقد أوكلت له ثلاث مهام رئيسية هي :- تعيين الحكومة - التشريع باسم الشعب الجزائري - وضع دستور للجزائر والتصويت عليه".[1]

وطبقا لذلك قام المجلس بتكليف "أحمد بن بلة" بتشكيل حكومة تم عرضها على المجلس للحصول على الموافقة وكان ذلك في 26 سبتمبر 1962 وما يميز فترة حكم "بن بلة" في البداية هو تشكيله للجنة أعدت مشروع الدستور ، ثم نوقش المشروع في إطار الحزب ثم في ندوة وطنية لإطارات الدولة والحزب صادقت عليه في 03 جويلية 1963 مما أدى إلى استقالة رئيس المجلس الوطني التأسيسي "فرحات عباس" باعتبار أن المجلس هو المخول لوضع دستور الجزائر وبهذه الكيفية تحددت مكانة المؤسسة التشريعية في النظام الجزائري والذي يتمثل في نظام دستوري للحكم عن طريق الحزب الواحد وفي المقابل تحددت مكانة المؤسسة التنفيذية كمؤسسة مهيمنة من خلال رئيس الدولة وبالتالي الجمع بين المنصبين و توحيد السلطة وتركيزها في يد شخص واحد .

ولقد اقر دستور 1963 الأحادية الحزبية من خلال نصه على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" وهي "تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة "[2]،وبالتالي أوصد هذا الدستور الأبواب أمام التعددية الحزبية معترفا فقط بحزب جبهة التحرير الوطني.

---

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (19-62)**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998. ص132 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1963 ، المادة 23 -24.

غير أن حكم بن بلة لم يدم طويلا بعد تدخل الجيش في 19 جوان 1965 بزعامة العقيد "هواري بومدين" نتيجة تركيز جميع السلطات بيده واستعمال الحزب كقوة للتأثير على الجيش والانفراد بالحكم وبذلك تولى بومدين رئاسة الدولة بعد إنشاء مجلس قيادة الثورة وما يلاحظ على هذه الفترة هو المشاركة الضعيفة للحزب نظرا لتهميشه حيث لا يتم اللجوء إليه إلا في الأوقات التي تريد السلطة تحرير مشروع معين غير أنه لا يشارك في صناعة القرار السياسي.

و تم في عهد "هواري بومدين بتاريخ " 22 نوفمبر 1976 إصدار دستور 1976 بموجب الأمر 76-97 (و انتخب) في 10 ديسمبر 1976 هواري بومدين المرشح الوحيد للندوة الوطنية لإطارات الحزب" رئيسا للدولة و لقد حافظ هذا الدستور على مبدأ الأحادية الحزبية حيث اضطلع حزب جبهة التحرير الوطني بالوظيفة السياسية ،و لقد نصت المادة 94 منه على ما يأتي "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"[1]، كما نص دستور 1976 في المادة 102 منه على أن "الوظائف الحاسمة في الدولة تسند إلى أعضاء من قيادة الحزب".[2]

و بعد "وفاة الرئيس هواري بومدين...تم في جانفي 1979 (انعقاد) المؤتمر الاستثنائي الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني يصادق على جملة من اللوائح، وينتخب الشاذلي بن جديد أمينا عاما للحزب، ويعين مرشحا وحيدا للانتخابات الرئاسية والذي انتخب رئيسا للجمهورية في فيفري 1979"[3].وتم بذلك تزكية مرشح الجيش و"لقد احتل حزب جبهة التحرير الوطني مكانة بارزة في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد خاصة بعد مؤتمره الاستثنائي في جوان 1980 حيث أصبح يفرض على كل مسؤول في أي مستوى عضويته في الحزب طبقا للمادة 120 من قانونه الداخلي للحزب، كما تمت إعادة هيكلة الحزب في عهد الرئيس بن جديد بإنشاء لجنة مركزية و مكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية ".[4]

وبالرغم من تحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى حزب الدولة فان قيادته " لم تتمكن من إدارة عملية الانتقال إلى التعددية بكفاءة في إطار استشراف لطبيعة التحولات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1976 ، المادة 94 .
[2] نفس المرجع ، المادة 102 .
[3] مولود ديدان ، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** ، طبعة 2010. دار بلقيس، الجزائر،2010 .ص 358 .
[4] مصطفى بلعور، (حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر)، مجلة الباحث ،العدد 4 ،2006.ص 97 .

السياسية إقليميا ودوليا أو في إطار عملية التحولات الاقتصادية، حيث وقعت العناصر المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني ضد هذه التوجهات مما عرضة لتناقضات داخلية بين مؤيدين للإصلاح و بين معارضين لها لذا تعرض للانتقادات عدة "[1] كانت أولاها تلك التي وجهها الرئيس بن جديد " في خطابه بعد أحداث أكتوبر 1988متهما إياه بالضعف و اللافعالية كما بدأت الصحافة في الجزائر حملتها ضد الحزب"[2]،كما حمل التيار الإصلاحي الموالي للرئيس مسؤوليه ما أصبحت عليه البلاد من تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن خلال ما تقدم فقد كان دور الحزب منحصر في تجنيد الجماهير خلف القيادة السياسية فقط و كان واجهته التي يطل بها على الجماهير لاكتساب التأييد و الشرعية كما ان النخب التي كانت تطمح الى الديمقراطية و تعدد الراء و الافكار اصطدمت في منع التيارات المشكلة لجبهة التحرير الوطني في محاربتها للاحتلال من ان تبرز للعلن و حصر العمل السياسي في الجزائر في فترة الاحادية في حزب واحد ، كما ان هذه التيارات كانت تتوق الى العمل والمشاركة في بناء البلاد في عهد الاستقلال فظلت تناضل لافتكاك الاعتراف بها من طرف السلطة الحاكمة ما جعلها تنقسم ما بين مهادن و مواجه لها، و لقد تمثلت في هذه المعارضة في عدت تشكيلات سناتي على تناولها في الجزئية ادناه.

- **المطلب الثاني : المعارضة غير الرسمية في مرحلة الأحادية الحزبية**

اولا: جبهة القوى الإشتراكية F.F.S /front des forces socialistes **:**

في أجواء خيبة الامل التي سادت بعض الحساسيات السياسية في اثر تصرف الرئيس بن بلة في قضية الدستور وفي اثر اسقالة رئيس المجلس "عباس فرحات" احتجاجا على حرمان المجلس التأسيسي من ممارسة صلاحيته الرئيسية التي انتخب من أجلها في هذه الاجواء قدم "آيت أحمد" استقالته من مجلس لا نضن انه وجد فيه شيئا مما كان يخطط له أو يطمح فيه من توافر الفرص المواتية لتدشين مرحلة الكفاح من اجل الديمقراطية والتعددية بكل أنواعها [3]، فإلتحق بمنطق القبائل، أين يبدو أنه قد أعد العدة مع العقيد "محند اولحاج" عقيد

[1] مصطفى بلعور، المرجع السابق. ص 100-101.
[2] نفس المرجع. ص 101.
[3] علي بن محمد، (حسين ايت احمد اخر القادة التسعة الذين فجروا الثورة الجزائرية داعية الكفاح المسلح و عميد المعارضة في الاستقلال)، المسقبل العربي ، العدد 444 ، الصادر فيفري 2016 .ص18.

جيش التحرير الوطني و قائد الولاية الثالثة لإعلان العصيان المسلح، و موازاتا مع حركة العصيان و التمرد التي قام بها "حسين آيت احمد" عمد هذا الاخير إلى تكوين حزب سياسي معارض في 29 سبتمبر1963، حيث طرح فكرة مقاومة السلطة بجمع الوسائل السياسية والعسكرية "[1]، و حسب بعض المصادر فقد حصلت خلال سنة 1965 بين ممثلين عن ايت احمد و اخرين عن بن بلة من خلالها تم التوصل الى اتفاق يتم بموجبه الاعتراف الرسمي بجبهة القوى الاشتراكية كأول خطوة نحو التعددية الحزبية.

وتم بتاريخ 16 جوان من نفس السنة نشره في الصحف الجزائرية، الأمر الذي عجل بانقلاب "بومدين" على "بن بلة" بعد ثلاثة ايام في 19 جوان 1965[2]، لكن هذا الحزب تعرض لنزوح قادته إلى السلطة في فترة حرب الحدود مع المغرب مما أضعف مقاومته التي انحصرت في منطقة القبائل والمهجر. وقد شهد الحزب ركودا كبيرا في فترة حكم بومدين، وكان هذا الحزب ذو توجه علماني ديمقراطي هدفه إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون من خلال الدستور الذي يعكس روح الأمة (لا لجمهورية دينية متطرفة و لا لدولة بوليسية)، بعد إقرار دستور 1989 حصل الحزب على اعتماده القانوني وبالتالي الانتقال من العمل السري إلى الشرعية.

ثانيا: الحزب الاجتماعي الديمقراطي:

تكون الحزب في 26 جانفي 1966 وهو منبثق عن الحزب الشيوعي الجزائري ويترأس هذا الحزب "الصادق هجرس"، ولقد فشل في معارضة السلطة إلى أن جاء "هواري بومدين" حيث تحالف الحزب مع الحزب الشيوعي تحالفا صريحا ومطلقا ودعم بعض التوجيهات الجديدة التي جاء بها عام 1971 في ميادين الثورة الزراعية مستعملا ذلك لمحاربة التيارين الوطني والإسلامي داخل ما كان يسمى بالمنظمات الجماهيرية ومن مبادئه نذكر :

- "الدعوة إلى تطبيق اللائكية في النظام السياسي .

-الحفاظ على مبدأ ديمقراطية التعليم و مجانيته على جميع المستويات و إجباريته .

[1] ياسين ربوح ، مرجع سابق . ص 59 .
[2] علي بن محمد، مرجع سابق، ص18.

-القضاء على الإرهاب الفكري من حيث توفير شروط البحث النزيه " .[1]

بالإضافة لذلك نخص بالذكر بعض التيارات الإسلامية التي ظهرت في هذه المرحلة بداية بتأسيس جمعية القيم 1963 كمحاولة لتعويض جمعية العلماء المسلمين ولكن هذه الجمعية لم تدم طويلا، حيث تم حلها من طرف النظام الحاكم عام 1966. ومع مطلع السبعينات ذاع صيت الحركات الإسلامية في الجزائر بداية بجماعة الموحدين 1963 بقيادة "محفوظ نحناح " و كذا جماعة الدعوة والتبليغ عام 1966 والإخوان المحليين عام 1974 بقيادة "عبد الله جاب الله" وكانت من أهم مطالب هذه الحركات :

ـ "تحقيق الأمن على النفس ، الدين ، المال ، العرض وحرية التعبير.

ـ لا للاشتراكية والشيوعية والحكم الفردي ولا للعفوية السياسية والتشريعية و القضائية.

ـ تطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة والمعادية للدين وإزالة الفساد في البلاد.

ـ حرية القضاء وإقامة العدل بتطبيق الشريعة الإسلامية".[2]

إن المطالب العامة لهذه الأحزاب والمنظمات السرية وضع حد للأحادية الحزبية من خلال أحداث 05 أكتوبر 1988 والاعتراف بالتعددية الحزبية وضمنها المعارضة السياسية كأكبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي المعاصر بعد مخاض عسير خلفته مجموعة من الظروف الخاصة على غرار حكم الحزب الواحد، انخفاض أسعار البترول تدهور الاقتصاد الجزائري وغلاء المعيشة هذه الأحداث وأخرى شكلت إلى جانب أحداث أكتوبر منعطف سياسيا وقانونيا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر.[3]

المبحث الثاني: المعارضة السياسية في بدايات التعددية السياسية في الجزائر 89-96

المطلب الأول: أسباب الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية.

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ فبراير 1989على خلفية أحداث أكتوبر 1988، تحولاً طبيعياً او نتاجاً لأداء النظام السياسي الجزائري في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع، بل هناك عديد الاسباب التي وقفت وراء ذلك التحول مقسمة الى عوامل داخلية

[1] إسماعيل قيرة، علي غربي ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2002. ص16

[2] نفس المرجع .ص 136.

[3] نفس المرجع. ص 95.

مقسمة الى ثلاثة مجموعات منها ما يعزى الى الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي والثقافي ، اضافة الى اسباب خارجية:

اولا- الاسباب الداخلية :

1-1-الأسباب الاقتصادية:

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهوراً اقتصادياً واضحاً وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر. وتمثلت ابرز مظاهرها في:

أ- ان اهم عامل اطاح بنظام الحزب الواحد في الجزائر هو تدهور اسعار النفط متسببا بذلك في خفض إيرادات الدولة المحصل عليها منه و التي كانت تقدر في بداية الثمانينات بـ 10 مليار دولار الى 8,8 مليار دولار سنة 1985، و 7,9 مليار دولار سنة 1986 ،ثم 7 مليار دولار سنة 1987 [1]، حيث اثر هذا الانخفاض في أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي الذي وصل سنة 1985 الى نسبة 5,2% ليسقط سقوطا حرا الى 1% سنة 1986 [2] كما تأثرت نتيجة لذلك أيضا نسبة الاستثمار في حدود 4,2 % ، و مستوى الاستهلاك العائلي بانخفاض قدر بـ 0,4 % ، و في نفس السياق ارتفع معدل التضخم الى مستوى يثير القلق [3] زيادة على ذلك الضعف المسجل آنذاك و الكبير في الإنتاج الفلاحي نتيجة السياسة التي كانت متبعة بالاهتمام بقطاع الصناعة على حساب القطاع ما جعل الجزائر في تبعية غذائية للخارج وما جعلها ايضا تدفع ما تتروح قيمته 2.25 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط مسيطرة على واردات الاقتصاد الوطني بنسبة 68 و 70 % ، ويرجع ذلك الى العجز الكبير الذي شهده القطاع الفلاحي المقدر بـ 15% تولت خزينة الدولة دفعها دون مقابل.[4]

1-2- الأسباب السياسية:

لقد بني النظام الجزائري منذ الاستقلال على أساس الشرعية الثورية حيث ظلت الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني في مقاومتها للاحتلال الفرنسي، وظلت هذه الشرعية قوية بحيث كونت لها أفضلية مطلقة ضد أي قوة سياسية طامحة، مثل ما سببت تدخلا بين الدولة

---

[1] Ahmed Dahmani , **L'Algérie a L'Epreuve Economique Politique Des Reformes : 1980-1997**. Edition CASBAH, Alger,1999.P 83.

[2] Hocine Benissad, **Reformes Economiques En Algérie : L'Indicible Ajustement Structurel**. OPU, Alger , 1991.P19.

[3] محمد بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و السياسية** . دحلب للطباعة ،الجزائر، 1993 .ص (30-31) .

[4] سعيد بوشعير ، مرجع سابق. ص179.

والجبهة بما يقرب من الاندماج وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر التي عاشت في هدوء نسبي بين الفترة الممتدة بين 1965 و 1978 بقدر ما سبب لها تناقضات عديدة داخل النظام السياسي خاصة و المجتمع بصفة عامة [1]، وقد نلخص هذه التناقضات فيما يلي:

ـ امتياز النظام السياسي بالطبيعة العشائرية و سيطرة المصالح الفئوية و الاعتماد بغية استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات تبعا لمعايير الطاعة و الولاء للزعيم وجماعته، في الجهة الأخرى نجد خطابا شعبويا استهلاكيا ينفي التمايز مؤكدا على التجانس ووحدة المصير والمصالح المشتركة [2]، حيث ان هذه الانقسامات اتت حصيلة الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بيروقراطية تميزت بالابتعاد عن الواقع الشعبي ولا تملك اي ادني اتصال مع القاعدة التي تحولت الى ارستقراطية موروثة تعتمد على علاقة القرابة و الجهوية و الزبونية كل ذلك يمنع نمو ثقافة عصرية وظهور نخب سياسية وفكرية تعتمد على ضوابط معنية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة في ممارستها السياسية ،حيث تتعامل مؤسسات الدولة مع الفرد باعتباره عضو في قبيلة او طائفة معينة يستمد منها موقعه.[3]

ـ التناقض بين الزعيم المنفرد بالحكم والرأي واخضاع وفرض هيمنته على الجميع عن طريق استعمال العنف في المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلية مثل الانتخاب والاقتراع العام واعتماد طريقة بيروقراطية حديثة.[4]

ـ بهدف تصحيح الاختلالات الموجودة داخل السلطة، فقد عمد النظام السياسي الى محاولات عبر إصلاح الإدارة المركزية والمحلية والقوانين التي تنظمها الان ان اغتصاب النخبة السياسية للسلطة والتعسف في استعمالها واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي، مع فشله في اداء مهامه في الاتصال وكأداة لتنفيذ البرامج والمخططات التي من شانها ان تخفف من العبء، خاصة على مستوى الاجتماعي أوصل الى حالة

---

[1] منعم العمار ، **الجزائر و التعددية المكلفة** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1996 . ص 49.
[2] عياشي عنصر، **سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر** . دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ،1994. ص 187.
[3] نفس المرجع. ص 190.
[4] Lahouari Addi, (De la Démocratie en Algérie). le Monde Diplomatique, N°427, 1989 .P 9.
sur le lien suivant= https://remmm.revues.org/2868

من الانسداد تسبب في سخط كبير خاصة قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة ما انجر عنه ما يلي[1]:

أ- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم وعدم استجابة الجماعة الحاكمة الى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة: التي جاءت نتيجة عجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة لكل القوى في المجتمع الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية وكذا الى عدم رغبة النخبة الحاكمة في اشراك هذه القوى، بحيث لم تتح لها الفرصة في التعبير وذلك بسيطرتها على وسائل الإعلام التي سخرت فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد [2]،حيث شهدت الجزائر ازمة المشاركة السياسية، التي أصبحت أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما أخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو بآخر، في نفس السياق انطوت عليها أزمة شرعية و شكلت تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة التي بدت لا تستجيب الى مطالب القوى الصاعدة و عليه فلا مجال للشك ان كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع والتكنولوجيا او إعادة النظر في النظم الزراعية و غيره يؤدي الى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.

ب - صراع مراكز القوى في النظام السياسي او ما يعرف (بصراع الاجنحة):حيث برزت الصراعات و الخلافات داخل الحزب الوحيد آنذاك بعد وفاة الرئيس هواري بومدين خلال تحضير المؤتمر الرابع للحزب بين مؤسسة الرئاسة مدعمة بالسلطة العسكرية و بين قادة الحزب البومدينيين حول من يخلف الرئيس و اي اتجاه سوف تنتهجه البلاد مبرزا بذلك ازمة حادة داخل السلطة السياسية لتتعمق فيما بعد اثناء عملية اثراء الميثاق الوطني سنة 1986 و كان هذا الصراع بين **المحافظين** الممثل في "محمد الشريف مساعدية" الأمين العام للحزب و بعض المنظمات الجماهيرية ، الداعي الى التمسك بالخيار الاشتراكي لحماية منجزات الثورة و **الإصلاحيين** بقيادة رئيس الجمهورية آنذك "الشادلي بن جديد" الداعي الى التحول نحو بناء اقتصاد ليبرالي ترفع فيه الدولة قيودها على النشاط الاقتصادي و التجارة الخارجية و اعادة الهيكلة بحجة فشل النظام الاقتصادي القائم.[3]

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث :الجزائر نموذجا**. مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة ،1989.ص 61.

[2] نفس المرجع عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق . ص 61.

[3] محمد تاملالت ، **الجزائر من فوق البركان :حقائق و أوهام 1988 – 1999** . (ن .د.د)، الجزائر ، 1998 .ص (10 -11) .

1-3- الأسباب الاجتماعية:

وكان من الطبيعي سنوات الثمانينات بالجزائر ان يؤدي الانكماش في الواردات في السلع الغذائية الى تباطؤ في النشاط الاقتصادي الذي انعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي للمواطن الجزائري حيث نجد انه من بين الاسباب الاجتماعية التي ادت الى احداث اكتوبر 1988 التي اعقبها فتح المجال السياسي في الجزائر ما يلي:

ـارتفاع معدل الزيادة السكانية في الجزائر: بارتفاع النمو السكاني بشكل عالي حيث قدر بـ 3.2 % و تعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم فزيادة عدد المواليد معناه زيادة جديدة في المطالب الاجتماعية في حين نجد أن الإمكانيات المتوفرة في هذا المجال محدودة و لا تستوعب كل هذه النسبة مما يؤدي الى عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل الاحتياجات.[1]

ـ فشل و عجز المؤسسات الاجتماعية التي تساهم بقدر كبير في انتاج نسق القيم والحفاظ عليها عن اداء دورها ووظيفتها بفاعلية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظمة التكوين والتعليم عموما بفعل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع[2]، اضافة الى الفشل في السيطرة على نسبة الامية التي بلغت سنة 1989 الى حدود 7.5 مليون أميّ في الجزائر من الجنسين وذلك راجع اولا الى مخلفات الاحتلال والى النمو الديمغرافي في المجتمع وعدم قدرة الدولة على استيعاب كل الاطفال الذين بلغوا سن التمدرس نظرا لقلة الامكانيات المتاحة، كما ارتفعت نسبة التسرب المدرسي التي بلغت حوالي 400 الف تلميذ سنة 1989، اضافة الى البطالة التي تفشت في المجتمع بشكل كبير وذلك بتراجع معدل خلق مناصب العمل الجديدة في النصف الثاني من عقد الثمانينات.[3]

1-4- الأسباب الثقافية :

في هذا الشأن من المعروف ان سياسة الاختلاف عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية خاصة ما تعلق بالدين الاسلامي واللغة العربية والعمل على طمسها من خلال تشويه وتحريف مفاهيم الدين الاسلامي عن طريق تشجيع الطرق الصوفية، وتعلم اللغة الفرنسية وأفكارها حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين الاولى محافظة وحساسة

[1] John leca, **Les autres, Maghreb: les Années de Transition**. Edition Massou, paris, 1990. P30.
[2] عياشي عنصر ، مرجع سابق . ص 184.
[3] محمد بهلول ، مرجع سابق . ص34.

لكل ما يمس بالهوية الوطنية اما الثانية فترى الثقافة الغربية الفرنسية منها خاصة المخرج الوحيد من التخلف الذي عرفته الجزائر آنذاك ما سبب الكثير من التوترات داخل النظام السياسي نفسه وزاد على ذلك مطالب الحركة الثقافية البربرية، نتج عنه ظهور ديناميكية سياسية اتخذت من المسالة الثقافية محورا لنضالها و وجد كل اتجاه من يمثله في دواليب النظام السياسي والنخبة الحاكمة ما صعب من الاستجابة وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع وعليه حدث عجز وتقصير وحالات الانسداد والانقطاع.[1]

ثانيا: الاسباب الخارجية :

1. موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية :

فلقد شهدت الأوضاع الدولية منذ الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية خاصة بوادر النظام الجديد و ما افرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي ، حيث لعبت الظروف الدولية دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا ومن باب الدعاية أحيان أخرى ويحصر هذا الظرف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار و الممارسات التي ادخلها الرئيس السوفياتي السابق "مخائيل غورباتشوف" في إطار البروسترويكا الشرقية وتطور الحركة الديمقراطية، فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وبالتالي أسفرت الديمقراطية الاجتماعية من حيث الممارسة عن انتشار الاستبداد وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن على هذا الأساس يلاحظ وجود اتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي و احد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي[2] .

2. المديونية الخارجية و ضغوط المؤسسات المالية الدولية:

باعتماد المنظمات المالية الدولية و كذا الدول الغربية على غرار الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا و فرنسا مقياس التحول نحو الديمقراطية اضافة الى احترام حقوق الانسان و غيرها من الشروط في منح مساعداتها للدول النامية و الافريقية منها خاصة، و عليه

---

[1] سليمان الرياشي و اخرون ، **الازمة الجزائرية** ، ط2 . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1999 .ص273.

[2] إسماعيل بوخاوة، (فكرة النظام العالمي الجديد) . جريدة الخبر ، العدد 1592، الصادرة بتاريخ /04/ 02 1996 . ص 20.

فان العجز الذي عرفه الاقتصاد الوطني دفع الجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لطلب المساعدة المالية، وأبدت نيتها في اجراء اصلاحات هيكلية وهذا يعني ضمنيا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجهاتها وقراراتها وبالتالي الخضوع لشروطها المسبقة المتمثلة خاصة في اتباع النهج الليبرالي في تسيير الاقتصاد و فتح المجال للاقتصاد الحر من خلال تحرير الاسعار اضافة الى حرية التجارة الخارجية والصرف وإلغاء القيود الجمركية على الاستيراد والاتفاقيات الثنائية، مع ضرورة الانتظام في تسديد الديون فوائدها في الوقت المحدد مع تطبيق الشروط بكل صرامة دون التذرع باي طارئ أو مشكل ووقف تخفيض النفقات العسكرية.

و نظرا لكل الأسباب التي تطرقنا إليها ورغم المحاولات اليائسة من النظام على يجاد مخرج للازمة الاقتصادية التي طرحت بأجنحتها على كامل المجالات بالجزائر إلا ان هذه المحاولات باءت بالفشل في استيعاب الجماهير أو النخب السياسية الأخرى التي كانت تنتظر الخروج للعلن و الاعتراف بها من طرف النظام الحاكم في ذلك الوقت فاندلعت أحداث أكتوبر 1988 التي كانت الأسباب المذكورة اعلاه مقدمة لها لتخرج الجماهير ناقمة على الوضعية المزرية التي الت اليها البلاد جراء سوء استغلال الموارد وعدم قدرت النظام السياسي الذي استشرى فيه الفساد على النهوض بالاقتصاد الوطني بالرغم من البحبوحة المالية التي وفرها البترول نهاية السبعينيات و اوائل الثمانينات.

على الرغم من ان فترة الاحتلال الاجنبي شهدت ببلور حركة فاعلة لتشكل النخبة وهي حرة عكست التوجهات السياسية و الفكرية و الأيدولوجية المختلفة للمجتمع الجزائري و هي الوضع الذي كان يبشر بحركية هائلة ومتميزة لهذه النخب لفترة ما بعد الاحتلال الا ان فترة الاحادية الحزبية 1963 الى 1989 شهدت انتكاسة واضحة حيث لم يتحقق كانت تنتظر النخب التي شاركت ضمن جبهة واحدة لتحرير الوطن، فالنظام القائم يرفض الاعتراف و حتى الوعي بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية وبالتالي اعطائها ترجمة سياسية مؤسسية بل على العكس من ذلك عمل على مقاومة كل من يحاول ان ينقد او يعارض من منطلقات مختلفة و نعته بانه عدو للامة والدولة الجزائرية لقد اتجه النظام القائم

الى منع اية حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق من مجال السلطة و ذلك بوضع حواجز امام الحركات او النخب التي تهدف الى تحريك المجتمع.[1]

و لقد كانت السلطة الجزائرية في فترة الاحادية تهيمن على تشكل النخب حيث عملت طريقة بناء الدولة الى طمس النخب اكثر مما عملت على تفعيلها و انتاجها، و بما انه كان من المفترض ان تمر عملية البناء عبر قناة التعايش والتنافس السلمي بين السلطة و بقية النخب بحكم دور هذه الاخيرة من خلال ضغطها على الطبقة الحاكمة بممارسة الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية يحترم فيه مبدا التداول على السلطة والقانون وحقوق المواطن ، حيث يعد الاخفاق الذي عرفته قناة التعايش السلمي بين الطرفين اهم عامل مسؤول عن ترهل شرعية النظام الحاكم و إفلاسه ،[2] و يؤكد هذ الاخير بصفة خاصة احداث اكتوبر 1988 الكارثية.

المطلب الثاني: نشأت أحزاب المعارضة بعد الانفتاح السياسي في الجزائر 1989.

بعد أحداث أكتوبر 1988 التي أعطيت لها العديد من التفسيرات فمنها من يتهم الجناح الإصلاحي في الحزب بافتعالها لإضعاف موقف الجناح المحافظ والتخلي عن الاشتراكية للتسريع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، و وجهة نظر أخرى ترجعها إلى وجود طبقة استطاعت ان تكون رؤوس أموال جراء استغلال نفوذها في الدولة عجزت عن استثمارها و حتى تستطيع استغلالها لابد بالدفع للتخلي عن النظام الاشتراكي والانتقال الى اقتصاد السوق و الى غير ذلك من التفسيرات، في حين خرج المواطنون للمناداة بتحسين ظروف مستوى المعيشة، كل ذلك ادى إلى أمر واقع هو انفتاح الساحة السياسية مكنت من ظهور تشكيلات سياسية متنوعة منها ما كان ينشط سرا و منها من خرج من رحم الحزب الواحد .

لقد تضمن دستور 1989 إصلاحات مست بنقاط كانت ليست بالزمن البعيد من صدوره إحدى المقدسات، خاصة ما يتعلق بالاشتراكية التي دافع عنها المحافظين في الحزب والتي كانت حجر الزاوية التي قام عليه الكثير من الجدل بين المحافظين والإصلاحيين إلا أن أحداث أكتوبر 1988 نسفت بالعديد مما كان يعد مبادئ وحلت مكانها أخرى لتفتح أمام

[1] مراد بن سعيد و صالح زياني ، (النخب و السلطة و الايديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة و التغيير السياسي)، المستقبل العربي، العدد 430 ، ديسمبر 2014 . ص 77.
[2] مراد بن سعيد و صالح زياني ،المرجع السابق. ص 80.

الجزائر تجربة جديدة على مستوى الساحة السياسية، ومن أهم هذه المبادئ التي شملها التغيير هي التحول من النظام الاشتراكي الى نظام اقتصاد السوق، إضافة إلى إقرار التعددية الحزبية.

اضافة الى ذلك فقد شفع هذا الدستور بقانون الجمعيات السياسية وقد جاء في المادة الثانية منه "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي افي اطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا و سعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية"، و بشأن التسمية المستعملة اي "الجمعيات" بدلا من حزب أو أحزاب، فان ذلك يرمي إما إلى تضييق مجال التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة و المؤثرة، و عليه استبعاد قيام أحزاب معينة و انتعاشها من جهة، او الاعتقاد بعدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة قادرة على خوض معركة المنافسة السياسية[1].

أما بخصوص احتمال رابع فهو أن مصطلح "جمعيات سياسية" كانت تعبر عن عسر عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، إضافة إلى ذلك فانه فعل يعبر عن مراوغة من الأطراف التي تريد فتح المجال السياسي للأطراف التي لا تريد ذلك حتى يمرر مشروع دستور 1989 الذي جاء قانون الجمعيات السياسية نتيجة عنه، و بعد ذلك يصبح موضوع التعددية امرأ واقعا على الأطراف الرافضة [2].

و دلالة على ذلك فقد حملت العديد من الاحزاب في أسمائها كلمت حزب بالرغم من عدم ورودها لا في الدستور و القانون الناظم للجمعيات ذات الطابع السياسي ، لينتقل المشرع بعدها في القانون العضوي لسنة 1997 من هذا المصطلح إلى ما كان يجب أن يكون عليه الأمر من البداية ألا و هو مصطلح الاحزاب السياسية، على كل حال فقد انشأت في ضوء قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي عدد هائل من التشكيلات السياسية منذ ظهوره الى غاية سنة 1992، مثلت كل التيارات السياسية في الجزائر، و المقدرة بحوالي 60 تشكيلة حملت تسميات مختلفة، بين حزب و جبهة ، حركة ، تجمع و جمعية، وفق ما هو مبين في الجدول أدناه .

[1] احمد سويقات ، (التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004) ، مجلة الباحث ، العدد 2006/04 ، جامعة ورقلة . ص 124.
[2] يرى بعض الفقهاء أن مصطلح الجمعيات في دستور 1989 كان مقصودا منه ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للأضواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني و التي كان الجناح المحافظ بها معارضا لفكرة التعددية الحزبية و انه لم يحن و قتها.

جدول رقم (1):يبين عدد التشكيلات السياسية المتواجدة في الساحة السياسية بعد سنة اقرار التعددية الحزبية

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	التيار الذي ينتمي اليه الحزب
حزب جبهة التحرير الوطني	1954/11/01	حزب وطني
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	1989/08/14	حزب علماني ديمقراطي
الحزب الطليعة الاشتراكية(التحدي)	1989/ 09/10	حزب شيوعي ديمقراطي لائكي
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	1989/ 09/12	حزب إسلامي
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	1989/09/12	حزب ديمقراطي لائكي بربري
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1989/09/12	حزب وطني ديمقراطي
حزب التجديد الجزائري	1989/10/28	حزب وطني إسلامي معتدل
الحزب الوطني الجزائري	1989/11/07	حزب وطني
الحزب الاجتماعي الحر	1989/ 11/11	حزب علماني رأسمالي
جبهة القوى الاشتراكية	1989/ 11/20	حزب اشتراكي علماني ديمقراطي
اتحاد قوى الديمقراطيين	1989/ 11/26	حزب وطني
الحزب الجمهوري	1989/11/26	حزب وطني ديمقراطي
حزب الوحدة الشعبية	1989/11/27	حزب إسلامي إصلاحي
الجبهة الوطنية للإنقاذ	1989/12/02	حزب وطني إصلاحي
حزب الجزائري للإنسان رأس المال	1989/12/06	حزب اجتماعي رأسمالي
اتحاد القوى من اجل التقدم	1989/12/31	حزب وطني إصلاحي
الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري	1990/01/14	حزب ديمقراطي اشتراكي
حزب الوحدة الجزائرية الإسلامية الديمقراطية	1990/01/17	حزب وطني إسلامي
الحزب الاشتراكي للعمال	1990/01/27	حزب يساري
الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	1990/01/27	حزب إسلامي إصلاحي
حزب العمال	1990/02/26	حزب يساري روتسكي
الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	1990/03/20	حزب وطني إسلامي عربي
الحزب التقدمي الديمقراطي	1990/06/27	حزب وطني ديمقراطي
الحزب الجمهوري التقدمي	1990/07/01	حزب وطني إصلاحي
حزب الأمة	1990/07/18	حزب وطني إسلامي
الحركة من اجل الشباب الديمقراطي	1990/07/25	حزب وطني ديمقراطي
حركة القوى العربية الإسلامية	1990/08/04	حزب عربي إسلامي إصلاحي

التجمع العربي الإسلامي	1990/08/29	حزب عربي إسلامي
اتحاد الشعب الجزائري	1990/10/14	حزب وطني
التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين	1990/10/20	حزب وطني ديمقراطي
جبهة الجهاد من اجل الوحدة	1990/11/12	حزب وطني إصلاحي
حركة النهضة الإسلامية	1990/11/28	حزب إسلامي عربي إصلاحي
جبهة أجيال الاستقلال	1990/12/08	حزب وطني
حزب من اجل العدالة والحرية	1990/12/11	حزب ديمقراطي إصلاحي
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	1990/01/02	حزب وطني إصلاحي
الجيل الديمقراطي	1991/01/12	حزب وطني ديمقراطي
التجمع الجزائري البومديني	1991/01/27	حزب وطني عربي
الحركة الجزائرية من اجل الأصالة	1991/02/16	حزب وطني
حزب العلم والعدالة العمل	1991/ 03/10	حزب وطني اشتراكي
الحزب الجزائري للعدالة والتقدم	1991/03/10	حزب إصلاحي تقدمي
جبهة الأصالة الجزائرية الديمقراطية	1991/03/13	حزب وطني ديمقراطي
الحزب الحر الجزائري	1991/03/25	حزب ليبرالي
حزب العدالة الاجتماعية	1991/04/04	حزب وطني اجتماعي
حركة التجمع الإسلامي	1991/04/29	حزب إسلامي إصلاحي(إخواني)
حزب البيئة والحريات	1991/04/29	حزب وطني اجتماعي
الجزائر الإسلامية المعاصرة	1991/05/26	حزب إسلامي إصلاحي
عهد1954	1991/05/29	حزب وطني عربي
جبهة القوى الشعبية	1991/07/17	حزب وطني ديمقراطي
التجمع الوطني الجزائري	1991/07/17	حزب وطني
التجمع من اجل الوحدة الوطنية	1991/07/24	حزب وطني
منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة	1992/09/08	حزب وطني إسلامي إصلاحي
التجمع الوطني من اجل الديمقراطية	1991/09/29	حزب وطني ديمقراطي
تجمع شباب الأمة	1991/10/28	حزب وطني إسلامي
حزب الحق	1991/10/28	حزب وطني اجتماعي
حركة الرسالة الإسلامية	1991/11/09	حزب إسلامي عربي
جبهة القوى الديمقراطية	1991/11/24	حزب ديمقراطي علماني

حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني الديمقراطي	1992/01/19	حزب وطني ديمقراطي
الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	1992/01/22	حزب اشتراكي ديمقراطي
حزب الأمان الجزائري	1992/01/22	حزب وطني إسلامي
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	1992/02/19	حزب وطني اشتراكي
الحركة الوطنية للشباب الجزائري	1992/02/19	حزب وطني

المصدر: نورة يحياوي، (حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي)، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر ،2001.ص149- 151.

المطلب الثالث: إيقاف المسار الانتخابي و غياب الشرعية للنظام السياسي الجزائري.

بعد الانفتاح السياسي سنة 1989 بالجزائر والاعتراف المسجل من قبل النظام السياسي الجزائر بوجود معارضة من حقها التعبير عن نفسها وفق الإطار الرسمي، الذي جاء نتيجة محاولة النخبة الحاكمة الحفاظ على النظام السياسي من الانهيار التام، و إدراك ما يمكن إدراكه حتى تبقى متحكمة في زمام السلطة وأن تضمن هذه النخبة لنفسها دور اللاعب الأساسي يضبط أساسيات اللعبة السياسية و يتحكم في أولئك الراغبين في خوض غمارها وعليه شهدت الجزائر خروج عدد من التشكيلات السياسية إلى العلن إضافة إلى إنشاء أخرى يبدوا أنها كانت في انتظار هذه الفرصة إلا أنها لم تتمكن من النشاط مثل سابقاتها ، ففي مجمل القول ان الساحة السياسية عجت أحزاب معارضة تنشط بغية إيجاد طريق لها إلى السلطة .

و حسب دستور 1989 المادة 40 منه التي اعترفت بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي حيث اهتدت النخبة الحاكمة إلى هذا المصطلح في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف بالإستراتيجية الجبهوية، التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات [1] و تبع هذا الدستور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989 الذي تطرقنا إليه سالفا، فقد تأسس بموجبه في اقل من سنتين ما يقارب الـ60 حزبا سياسيا منافسا لحزب جبهة التحرير الوطني على الساحة السياسية أهمها : حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" بقيادة "عباسي مدني "، و حزب جبهة القوى الاشتراكية "FFS" بقيادة الراحل "حسين آيت احمد"، حركة المجتمع الإسلامي بقيادة الراحل "محفوظ نحناح" التي تحولت فيما بعد إلى حركة مجتمع السلم HMS ، بعد صدور القانون العضوي للأحزاب

[1] مصطفى بلعور ، مرجع سابق . ص 101 .

السياسية سنة 1997، حزب العمال PT بقيادة "لويزة حنون"، حركة النهضة NAHDA بقيادة "عبد الله جاب الله"، التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية بقيادة RCD "سعيد سعدي" حزب التجديد الجزائري بقيادة "بوكروح " .

و لقد وظفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أحداث أكتوبر 1988 لتدعيم دورها السياسي وحاول رئيس الحكومة "مولود حمروش" توظيف الجبهة الإسلامية لامتصاص الغضب الشعبي الذي يمكن أن تفرزه الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق كما لجأ النظام لإضعاف الجبهة الإسلامية عن طريق إجراء الانتخابات البلدية في جوان 1990 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS بـ 853 بلدية مقابل 487 لصالح جبهة التحرير الوطني الحزب الأكثر هيكلة على المستوى الوطني، و87 بلدية لصالح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "RCD"، حيث كان في اعتقاد النظام السياسي أن تسيير الجبهة للمجالس المنتخبة ستضعفها خاصة مع نزع صلاحيات عديدة من هذه المجالس إضافة إلى التضييق المالي [1].

ولقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض اغلب الاحزاب لقانون الدوائر الانتخابية الذي يعطي لحزب جبهة التحرير الوطني حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب فأعلنت الجبهة الإسلامية إضرابا مفتوحا عشية الحملة الانتخابية للتشريعيات وكان رد النظام قمعي انتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991 .

و بعد إعلان رئيس الجمهورية أن الدور الأول سيجر ى بتاريخ 26 ديسمبر 1991 صدر في اليوم الموالي مرسوم رئاسي لاستدعاء الهيئة الناخبة، و بهذا تم إجراء الدور الأول في الوقت المحدد له ، و بفضل التشوه الحاصل في عملية التمثل نتيجة نمط الاقتراع المعتمد، نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية المقاعد، والتي بدت متوقع لها أن تفوز بأغلبية الثلثين في الدور الثاني، ففي حين أن جبهة التحرير أحرزت نصف ما أحرزته الجبهة الإسلامية من الأصوات، الاّ أنّها لم تنل سوى 8,5 من المقاعد التي نالتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[2]

بالنسبة الى جبهة القوى الاشتراكية FFS ، قد اكدت هيمنتها على منطقة القبائل حيث تمكنت من هزيمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيها وذلك لعدة اعتبارات من بينها رسوخ

[1] شمسة بو شنافة و ادم قبي، (ادارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000/1988)، مجلة الباحث، العدد 2004/03. ص 133 .
[2] سليمان الرياشي و اخرون ، مرجع سابق .ص 278 .

وجودها السياسي، وتأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة[1]، كذلك الشخصية التاريخية لزعيم جبهة القوى الاشتراكية المرحوم "احمد ايت أحمد"، حيث تميز الخطاب المعتمد من طرف هذا الحزب والأوضاع الاجتماعية و السياسية غير المرضية لعامة الوطن إضافة إلى إنكار النظام السياسي آنذاك للهوية الامازيغية منذ الاستقلال هذه الاخيرة كان لها وقع كبير لسيطرة حزب جبهة القوى الاشتراكية على منطقة القبائل التي تشترك في العرق والرقعة الجغرافية والتاريخ ايضا خاصة منه ما تعلق بتمرد " آيت احمد" عن النظام السياسي في عقد الستينيات بعد الاستقلال.

أما عن حزب جبهة التحرير الوطني التي تعتبر الخاسر الأكبر في الدور الأول من تشريعيات سبتمبر 1991، رغم التحايل الكبير الذي اعتمدته الحكومة أنذلك في تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات، فقد استطاعت أن تتجنب الانهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية، إضافة إلى المنتفعين من أجهزة النظام السياسي.

لم يزعج الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الاقتراع الرئيس "بن جديد"، و الذي لم تكن له رغبة في إلغاء الدورة الثانية للانتخابات، معلنا استعداده للتعايش مع حكومة معارضة ، إلا أن العسكر لم يكونوا مقتنعين بقدرة الشاذلي بن جديد على كبح جماح الإسلاميين باستخدام سلطاته الدستورية والإدارية، كما تخوفوا من فراره إلى المعسكر الإسلامي للحفاظ على مركزه حيث تم في الأخير الاتفاق على إقالة "الشاذلي بن جديد" و بذلك احتلت هيئة الدولة العليا الموقع الأمامي، و أعلنت عن استحالة مواصلة العملية الانتخابية حتى تتوفر الظروف الضرورية للمؤسسات لتعمل بشكل طبيعي[2] ،حيث لم يكتمل الجنين الانتخابي بعد إلغاء الانتخابات التشريعية او ما يصطلح عليه بإيقاف المسار الانتخابي ، قبل إجراء الدور الثاني و حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS ، الامر الذي ادخل الدولة في مرحلة انتقالية نتجت عن حل المجلس الشعبي الوطني بموجب المرسوم الرئاسي 01/922 الصادر بتاريخ 04 جانفي 1992 و اقترانها باستقالة رئيس الجمهورية "شادلي بن جديد بتاريخ

[1] انظر كتاب احمد نعمان ، الهوية الوطنية ، الحقائق و المغالطات دارة الامة ،الجزائر ، الذي تطرق لأثر البعد العرقي على الشأن السياسي في المنطقة .

[2] شمسة بو شنافة و ادم قبي ، مرجع سابق . ص (133- 134) .

1992/1101 ، فوقعت الدولة في ازمة مؤسساتية لم يحسب لها دستور 1989 حسابا [1] وأصبح المشكل المطروح هو مشكل شرعية النظام السياسي ومستقبل الديمقراطية في الجزائر.

بعد ان أخفقت المحاولات التي قدمتها المعارضة السياسية في الجزائر و في مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتقديم حل للازمة اتخذت هذه المعارضة مشروعا للتعاون فيما بينها بالمطالبة بالعودة إلى الانتخابات، وعليه اتفقت كل من حزب جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، جبهة الاسلامية للإنقاذ على تقديم مشروع لتنظيم حوار وطني حقيقي يشمل جميع القوى السياسية و يكون على شكل عقد وطني ليخرج البلاد من الازمة فقرر احزاب المعارضة التي كانت قد حصلت على 80 % من نسبة الدول الاول في الاقتراع في تشريعيات 1991 عقد المؤتمر برعاية جمعية "سانت ايجيديو" في روما لعلمهم ان السلطة الجزائرية التي كانت مدعوة لحضور هذا المؤتمر و لم تحضره، سوف لن تسمح بعقده على التراب الوطني .

و لقد حضرت عدة احزاب عن التيار العلماني، الاسلامي المعتدل و الوطني ممثلين في كل من ،حزب حركة المجتمع الإسلامي(محفوظ نحناح)، الحركة الجزائرية من اجل الديمقراطية (احمد بن بلة)، حزب النهضة الإسلامي(عبد الله جاب الله)، و جبهة التحرير الوطني (عبد الحميد مهري)، جبهة القوى الاشتراكية(حسين ايت احمد)،حزب التجديد الجزائري (نور الدين بوكروح) ، حزب العمال (لويزة حنون)،اما عن الحزب المنحل وقتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد كان "رابح كبير" المرشح الاول من طرف الهيئة التنفيذية لذات الحزب ،لحضور هذا المؤتمر الا انه اناب عنه "عبد الكريم ولد عدة" عضو المكتب التنفيذي للجبهة في الخارج حيث عقد المؤتمر يومي 21و 22 نوفمبر 1994 بروما، اين اتفقت احزاب المعارضة آنذاك بالإجماع حول ضرورة و ضع حل نهائي للازمة و وضع حد للعنف في الجزائر و فتح حوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ واحترام التعددية والحريات السياسية و مبدا التداول على السلطة .[2]

[1] عبد الله بوقفة ،**القانون الدستوري تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية**. دار الهدى، عين مليلة / الجزائر، 2008. ص 274.
[2] فاتن يونس محمد ،(النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992 –1997)، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد السابع ، العدد 14/1، العراق سنة 2013 . ص(400 - 403).

وقد حضرت احزاب المعارضة في الاجتماع الثاني المنعقد بروما في جانفي 1995 باستثناء المرحوم "محفوظ نحناح" للتوقيع على العقد الوطني وقد لقي هذا العقد الرفض جملة وتفصيلا من طرف السلطة عندما أعلن الرئيس زروال رفضه لهذه الوثيقة كما رفض استقبال وفد من طرف العقد الوطني برئاسة عبد الله جاب الله بحجة أن العقد اتخذ خارج التراب الوطني وانه يمثل دعوة إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية[1]، كما شنت السلطة حملة رافضة للطريقة التي سلكتها المعارضة لإنهاء الأزمة[2]. ردّ الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أنط رجال النظام قد ذهبوا الى الخارج لتحذيرهم من الخطر الاسلامي على مصالحهم في الجزائر فهذا ليس لديه اسم الا انهم قد قاموا بتدويل الازمة في حين يتهم النظام الاحزاب المشاركة في روما بتدويل الازمة ورفض التدخل الخارجي و أن ملتقى روما لم يكن حوارا بل الحوار يكون في الجزائر.[3]

عانت الحكومة المستحدثة التي تشكلت خارج المجال الدستوري بموجب إعلان 14 فيفري 1992 الصادر عن المجلس الأمني بوصفه مؤسسة دستورية بحكم المادة 162 من دستور 1989 من أزمة الشرعية إلى غاية جانفي 1994 أين وضعت أرضية "الوفاق الوطني" التي تعتبر مبادرة السلطة كبديل عن "عقد روما" الذي قامت به المعارضة، وشاركت في أرضية الوفاق الوطني بعض الأحزاب السياسية للعودة إلى الشرعية الدستورية بعد اغتيال محمد بوضياف الذي تولى رئاسة المجلس الاعلى للدولة ابتداء من تاريخ 12 جانفي 1992 ولفترة أقل من 06 أشهر ما جعل ايت احمد يقرر العودة الى سويسرا بسبب الفوضى التي سادت البلاد.[4]

عندما حان وقت انسحاب المجلس الاعلى للدولة و تفاديا لشغور الدولة مجددا طالبت لجنة الحوار من هيئة الامن العليا تمديد فترة المجلس الاعلى للدولة الى اواخر جانفي 1994 حيث تمت الموافقة على ذلك ، في نفس السياق حددت لجنة الحوار تاريخ 25 و 26 جانفي 1994 لعقد ندوة الوفاق الوطني، التي رفضت المعارضة السياسية الوطنية والاسلامية

[1] فاتن يونس محمد ، المرجع السابق . ص(403 - 404).
[2] علي بن محمد ، مرجع سابق. ص 19.
[3] حوار مع عبد الحميد مهري حول مبادرة العقد الوطني سنة 1994، حصة لقاء مع الاحزاب ، التلفزة الوطني ، بداية 1995 .
[4] علي بن محمد ، مرجع سابق. ص 19.

المشاركة فيها تحديدا الاحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الملغاة[1]، وحضر الندوة رجالات النظام والمؤسسة العسكرية ومن الأحزاب التي شاركت فيها والتي انسحبت في نفس اليوم هي حركة المجتمع الاسلامي بزعامة محفوظ نحناح، فكانت ندوة الوفاق الوطني عبارة عن ندوة للسلطة التي تبحث عن مخرج لمأزقها المتخبطة فيه، وأوهمت الرأي العام أنّ عبد العزيز بوتفليقة سيكون الرئيس المقبل، الا أن نتائج ندوة الوفاق الوطني أسفرت على مفاجأة عند اعلان الناطق الرسمي باسم لجنة الحوار أن عبد العزيز بوتفليقة سحب ترشيحه عندها لم يجد مجلس الأمن الأعلى حلا الا إعلان الجنرال اليامين زروال رئيسا للدولة الجزائرية .

كما تمخض عن ندوة الوفاق الوطني رزنامة المواعيد الانتخابية و هي، الاستفتاء حول مراجعة الدستور الذي اجري بتاريخ 1996/11/26، والانتخابات التشريعية خلال السداسي الاول من سنة 1997 و الانتخابات المحلية خلال السداسي الثاني من نفس السنة [2]

ونافلة القول ما سبق فان من التعمق في تحليل أسباب الأزمة التي ظلت تلازم الجزائر منذ 1992 هو غياب التفاوض الجدي بين السلطة الحاكمة و النخب الحاملة لرؤى بديلة (احزاب المعارضة السياسية)بفعل التضييق الذي مورس عليها الذي تجلى في انغلاق النظام السياسي على نفسه من جديد بدرجة أساسية ، إضافة إلى سلوك النخبة الحاكمة للممارسات الأبوية كما كان الأمر قبل إقرار التعددية و لجوئها الى دعم أسلوب التعبئة بدل المشاركة و عليه تم التمهيد إلى إحياء ظاهرة ميزت سلوك النخب ألا و هي ظاهرة تحولها إلى كيانات حاملة لعناصر العزوف و الإحباط و حتى الحقد[3] الملاحظ ايضا ان احزاب المعارضة التي كان على راسها شخصيات لها وزنها خاصة مثل عبد الحميد مهري الذي كان الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في الفترة بين 1996/1988 و "حسين ايت احمد"، حيث تبين هذه الفترة بوضوح ان حزب جبهة التحرير لا يمثل النخبة الحاكمة و لا ذلك الحزب الذي بيده القرارات في دواليب الحكم بل كل حزبا معارضا للنخبة صاحبة القرار (النخبة العسكرية)

[1] رفض كل من حزب جبهة التحرير الوطني و كذا جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في ندوة الوفاق الوطني لاشتراطهما اشراك الجبهة الاسلامية للإنقاذ في أي حوار جدي للتعاطي الجدي مع السلطة ، اما حزب التحدي الشيوعي و التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية البربري فقد كانا يعتبران الحوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ خيانة .

[2] احمد سويقات، مرجع سابق. ص 125.

[3] مراد بن سعيد و صالح زياني ، مرجع سابق. ص 81.

و لم تستطع هذه الأخيرة ترويضه ليشتغل لصالحها ، نفس الشيء خلال هذه الفترة بالنسبة لحسين ايت احمد الذي كان معارضا منذ الاستقلال الى غاية وفاته.

وكخلاصة للقول بان في هذه المرحلة اكد الانقلاب على تجربة التعددية التي خاضتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي مع بداية عام 1992 ان عملية التفاوض على التغيير بين السلطة الحاكمة والعديد من النخب في الجزائر ما زالت طويلة فالتعددية لم ينتج منها تحول جذري في النظام السياسي للسلطة في الجزائر بقدر ما نج منها حول على مستوى جهاز الحكم فقط اذ اكد ذلك الانقلاب ان المساكين بالسلطة في الجزائر يمكن ان يقبلوا بكل التنازلات التي تؤدي في النهاية الى فرض مبدا التداول على السلطة فبمجرد ان يتأكدوا من أن التنازلات المتراكمة ستودي في لحظة تاريخية، ما الى انسحابهم من السلطة فانهم يصبحون مستعدين لكل الاحتمالات حتى ولو اقتضى الامر الانقلاب على القوانين والاصلاحات التي باشروها بأنفسهم وذلك في حالة بروز ملامح تؤدي الى فرض نخب منافسة لمنطقها و ارادتها.[1]

المبحث الثالث: المعارضة السياسية بعد دستور 1996

بعد انتخاب اليمين زروال رئيسا للجمهورية الجزائرية في 16 نوفمبر 1995 بدان ان فصلا ثانيا من المعارضة السياسية سيبدأ في عهد التعددية الحزبية في الجزائر، حيث حاول النظام السياسي الجزائري ان يتكيف مع هذ الوضعية بعد حصوله على الشرعية عن طريق صندوق الاقتراع و سوف لن نأتي على ما شاب هذه الانتخابات من لغط من طرف المعارضة السياسية بالجزائر بقدر ما سناتي على ذكر بعض المواقف المهمة التي تبرز وضعية المعارضة و حالتها في هذه المرحلة خاصة بعد اقرار دستور 1996، هذا الاخير الذي اقر ازدواجية ما كانت تعرفها الجزائر قبل دخوله حيز الخدمة والتي امتدت الى السلطات الثلاثة أهم ازدواجية بالنسبة لنا في هذا المقام هي ازدواجية السلطة التشريعية التي جاءت حسب الدارسين لغرضين هما سد الفراغ الدستوري حالة استقالة رئيس الجمهورية وهي الحالة التي لم ترد في الدساتير التي من قبله، اضافة الى خلق غرفة ثانية تمارس بها السلطة رقابة على القوانين

[1] مراد بن سعيد و صالح زياني ، المرجع السابق. . ص71.

من خلال تركيبة هذه الغرفة اضافة الى نظام التصويت لهذه الاخيرة بقدر ما يضمن عدم مرور اي قانون لا ينال رضا السلطة التنفيذية .

المطلب الأول: النظام السياسي وبداية ترتيب خارطة المعارضة السياسية.

اثناء عهدة رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الوطني الاسبق اليامين زروال بدا واضحا ان السلطة بشقيها الامني و الاداري كانت بحاجة الى آلة حزبية لاستخدامها بعد انحياز حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان امينه العام السيد/ عبد الحميد مهري للمعارضة، حيث اعتبر انه تجاوز الخط الاحمر بقبوله الانضمام الى مجموعة "سانتيجيديو"، ما نتج عنه عضب في صفوف السلطة و لدى وزارة الدفاع الوطني ، فكان الفراغ السياسي الذي تركه حزب جبهة التحرير الوطني المتمرد على عرابي السلطة من مخلفات ازمة توقيف المسار الانتخابي عام 1992 يمثل الصداع الراسي الذي ضرب هرم السلطة التي شرعت في بحث مضن عن الرؤساء ، و كانت ايضا بحاجة الى قاعدة حزبية تدعمها لتسيير فترة ضرورية حيث قرر اليامين زروال تأسيس حزب سياسي يضمن له ذلك في ظل هذه الظروف ، ولم تكن الفكرة جديدة الا ان ظروف لم تتوفر من قبل لذلك، حيث جيء ببوضياف الذي أراد انشاء تجمع وطني انهى باغتياله ، ثم حاول خليفته على كافي احياء الفكرة التي انتقلت الى اليامين زروال، المعين وزيرا للدفاع سنة 1993، و عند انتخاب هذا الاخير رئيسا للجمهورية اعتمد على المقربين منه للإطلاق القاعدة الحزبية الجديدة مثل "أحمد أويحيى" الذي اشتغل معه بمقر الرئاسة و "عمار زقرار" مدير ديوانه والجنرال "محمد بتشين " و "يوسف يوسفي " و وزير المجاهدين" محمد شريف عباس"، و على الرائد "مصطفى بن النوي "الذي كلفه بمهمة بعث الحزب بعاصمة الأوراس، بالإضافة إلى عديد من الإطارات التكنوقراطية التي لا تحمل اتجاهات إسلامية أو ارتباطات عضوية مع حزب جبهة التحرير الوطني المغضوب عليه.[1]

حيث تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي في فيفري سنة 1997 الذي غدا عملاقا في تشريعيات سنة 1997 حيث فاز بـ 156 مقعد بالمجلس الشعبي الوطني من اصل 380 مقعد الذي تغلب على الحزب التاريخي و كذا كل الاحزاب التي انشات قبله حتى تلك التي عملت بطريقة سرية في عقد الحزب الواحد ، حيث ضمنت السلطة بذلك ماكنة انتخابية كبديل

[1] محمد مسلم ،(زروال هو من اقترح علينا تكوين قوة سياسية جديدة.. ولا وجود لأحزاب في الجزائر)، جريدة الشروق اليومي ، العدد 5018، الجزائر، 2016/02/23 . ص7.

لجبهة التحرير ،و لقد نظمت انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني يوم 5 جويلية 1997 في إطار التعددية و اعتماد نظام الاقتراع النسبي و التي عرفت "مشاركة 39 حزبا يتنافسون على 380 مقعدا في البرلمان و بنسبة مشاركة واسعة قدرت بـ:65.60 % موزعة كما يلي :[1]

- التجمع الوطني الديمقراطي حصل على 33.66% من الأصوات 155 مقعدا في البرلمان.

- حركة مجتمع السلم حصل على 14.80% من الأصوات 69 مقعدا في البرلمان.

- حزب جبهة التحرير الوطني حصل على 14.26 % من الأصوات 64 مقعدا في البرلمان.

- حركة النهضة حصلت على 8.72 % من الأصوات 34 مقعدا في البرلمان.

- جبهة القوى الاشتراكية حصلت على 19 مقعدا في البرلمان ،أما حزب التجمع من اجل الثقافية والديمقراطية فاز بـ 11 مقعدا .

مكنت هذه النتائج التجمع الوطني الديمقراطي من تشكيل الحكومة باعتباره حزب الأغلبية ، والملاحظ أن التيار الإسلامي الممثل في حركة مجتمع السلم و النهضة اللذان بالرغم تحصلهما مجتمعين على 23.52% من الأصوات إلا انه يشكل تراجعا مقارنة مع النتائج التي تحصلت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة سنة 1991 لصالح التيار الوطني أما "الأحزاب الصغيرة (الأحزاب المجهرية والمقدرة عددها (بـ 29) فلم تحصل على أي مقعد و لا حتى 5% من الأصوات في كل ولاية هذا ما يعني أنها لا تعكس أي تيار أو فعالية اجتماعية وسياسية في الجزائر".[2]

ومنذ تعديل قانون الانتخابات واشتراط السلطة الممثلة في وزارة الداخلية لنسبة 3 بالمئة من اصوات الهيئة الناخبة للأحزاب التي تريد المشاركة في المواعيد الانتخابية حسمت وزارة الداخلية في امر الخريطة الحزبية في البلاد و بالشكل الذي اقر قائمة بتسعة أحزاب وغلق الباب كلية عن الاخرين اذ استعملت ما يسمى الاحزاب المجهرية كذريعة لإعادة ترتيب الخريطة الحزبية في الجزائر و فقا لترتيبات تعددية على المقاس حيث عمدت السطلة على تقليم شجرة احزاب المعارضة في الجزائر وفي نفس الوقت منع ظهور أحزاب جديدة رغم تلقي

[1] عبد النور ناجي ، مرجع سابق .ص 173 .
[2] عبد النور ناجي ، مرجع سابق. ص 172 .

مصالح وزار الداخلية العديد من ملفات طلب اعتماد متخذة ذريعة ما سمته الاحزاب الموسمية التي تظهر في المواعيد الانتخابية فقط، اضافة الى ورقة البزنسة في اعداد قوائم الترشيحات الامر الذي ادى الى اقصاء عشرات الاحزاب بالرغم من الفساد السياسي الذي رافق المواعيد الانتخابية خاصة ما سجل من قبل احزاب التحالف الرئاسي في عملية التجديد النصفي للغرفة الثانية للبرلمان[1]

بعد الخطوة التي اتخذتها السلطة بخلق كيان سياسي يضمن لها التفوق في المؤسسة التشريعية و بالتالي الناطق الرسمي باسمها بذلك تكون اعطت اشارة واضحة الى باقي احزاب المعارضة بان السلطة اصبحت تسيطر على الساحة السياسية ، فحزب جبهة التحرير الذي كان في الماضي ليس بالبعيد الحزب الوحيد الذي حكم باسمه (حسب تعبير عبد الحميد مهري) في مرحلة دامت اكثر من 23 سنة تم تعويضه بحزب جديد ، و حسب "قاسم كبير" احد ابرز مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي، يرفض وصف هذه الاخير بالحزب و يفضل وصفه بالتنظيم لكون مصيره لا يمتلكه مناضلوه.[2]

و قد تميزت الانتخابات الرئاسية 1999 بظهور تحالفات انتخابية لمساندة المرشحين للرئاسيات آنذاك، الأول عرف بمجموعة القوى الوطنية لتدعيم المرشح "مولود حمروش": ضم كل من (الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية، حركة الوفاق الوطني، التجمع الوطني الدستوري لتجمع من اجل الوحدة الوطنية الحركة الوطنية للطبيعة، الاتحاد من اجل الديمقراطية والحريات)، أما التحالف الانتخابي الثاني فضم أربعة مترشحين (آيت احمد أحمد عبد الله جاب الله احمد طالب مولد حمروش الذي تدعمه ستة أحزاب)، وكان ابرز هذه التحالفات الانتخابية و المثير للانتباه فيما يتعلق بدراستنا هو ذلك المساند للمرشح "عبد العزيز بوتفليقة " حيث ضم (جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم حركة النهضة)[3] و بعد فوز المرشح الحر "عبد العزيز بوتفليقة" احتفظت أحزاب التحالف المساندة له في الانتخابات الرئاسية بحقائبها الوزارية في الحكومة السابقة "و تميزت العلاقة بين الرئيس و هذه الأحزاب" بغياب التشاور و الحوار و عدم إشراكها في القرارات المهمة، و وصفها بأنها تسعى

[1] بوحنية قوي، ازمة الحراك الحزبي الداخلي في الجزائر :قراءة نقدية ،(ورقة مقدمة للقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)، أكسفورد بتاريخ 2010/07/24.
[2] عبد السلام سكية، (لم نقطع الطريق على الافلان ..ولم نفز بالتزوير)، جريدة الشروق اليومي، العدد 5018، 2016/02/23. ص 6.
[3] عبد النور ناجي، مرجع سابق . ص 246.

إلى تفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة العامة " إضافة إلى غياب الانسجام بين الائتلاف الحكومي و الصراع بينها حول قضايا مهمة.

كما ولد تحالف رئاسي في الانتخابات الرئاسية 2004، ضم حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة حماس، و الذي استغل بعد فوز الرئيس و نسبة التصويت الكبيرة للتنسيق بينها خاصة من خلال كتلها في البرلمان لتوحيد مواقفها من مشاريع القوانين التي ستطرح للتصويت، و لقد شهد هذا التحالف خروج "حزب حركة مجتمع السلم "قرب الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر أواخر 2012 ضنا منها أنها ستحقق مكسبا كبيرا في ظل صعود التيار الإسلامي في مصر و تونس عقب أحداث ما يسمى "الربيع العربي"

إن التحالف الرئاسي لم يؤيد منذ تأسيسه "أي مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة و الممثلة في البرلمان ،والسبب يرجع بعد معاينة كل محطات هذا التكتل الذي ولد في فيفري 2004 ،انه جاء لمواجهة تكتل قاده علي بن فليس أمين عام الآفلان السابق بمساندة الأرسيدي و حركة الإصلاح الوطني .. و في المرة الوحيدة التي أبدى التحالف الرئاسي تعاونا محتشما مع المعارضة كانت حول مقترح قانون تجريم الاستعمار.[1] "

و على العموم يعتبر التحالف الرئاسي "حائط الصد الذي بنته السلطة بإحكام داخل البرلمان و في الساحة بشكل عام من خلال تحرير هامش المبادرات السياسية و غيرها مما دفع بالعديد من السياسيين إلى اتهام السلطة بترسيخ الاستبداد مستعينة بـ "بارشوك " التحالف الرئاسي الذي لا تجمع بين مكوناته الثلاثة أية عناصر مشتركة".[2]

و تميزت العلاقة بين أحزاب الائتلاف الحكومي و المعارضة اليسارية بالصراعات والتوتر و الخلاف حول المبادئ الأساسية التي تحكم سير النظام السياسي[3]، فحاولت هذه الأحزاب أن تؤثر و تمارس الضغط على الائتلاف الحكومي وذلك عن طريق رفض مشاريع القوانين كذا أسلوب الإحراج باستخدام حق الأسئلة الشفوية والمكتوبة وتحميله مسؤولية العديد من الأزمات ،ومثلت كل من "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة" المعارضة ذات التوجه الإسلامي و حركة الإصلاح و التي حاولت السلطة احتواء هذا التيار

[1] بوحنية قوي ،(دينامية الحراك الحزبي في الدول المغاربية دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر)، دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، أفريل 2011 .ص 112.
[2] نفس المرجع . ص 113.
[3] عبد النور ناجي ، مرجع سابق .ص 235 .

من خلال إشراكه في السلطة حتى لا تتهم بعدائها للتيار الإسلامي الذي حقق خلال المواعيد الانتخابية العديد من المكاسب الانتخابية من خلال تغيره من استراتيجيته وبرامجه السياسية في ظل موازين القوى الجديدة ، وقد أثرت مشاركة حركة النهضة في الحكومة سنة 1997 وكلفها صراع داخلي حدوث انقسام أسفر عن ظهور حركة الإصلاح و الإرشاد، وتمكنت المعارضة الإسلامية "من نقل القضايا محل الجدل السياسي " إلى البرلمان و أبرزت مواجهة حادة مع الحكومة حيث ظهر نواب الأحزاب الثلاثة "حمس ، النهضة والإصلاح "، من أكثر النواب حدة في انتقاد بعض سياسات الحكومة غير أن نواب "حمس والنهضة" كانت تمنعهم عن الدخول في مواجهة مباشرة مع الحكومة، لكن عند وصول وقت التصويت و الموافقة على القضايا ومشاريع القوانين تؤيد هذه الأحزاب الحكومة وتصوت لصالح المشاريع التي عارضتها".[1]

من خلال ما سبق نجد استغلال النظام حينها لقدرة التعلم على ان لا يعتمد على طرف واحد للحصول على الدعم، والخروج من دائرة امكانية ابتزازه من قبل قوة معارضة ما، فبهذا يجعل اغلب اجزاء المعارضة تركض للحصول على تزكية النظام لها راضية بما يقسمه لها في اطار ما يحدده لها النظام السياسي ، فباعتماد دستور 1996 الذي كرس الازدواجية في السلطات الثلاثة امتد هذا المفهوم لدا النظام السياسي في السيطرة على الحياة السياسية من اجل كسب الدعم والتأييد والشرعية ايضا، الى خلق حزب ثان من نفس التيار لإدارة لعبة التوازن بسهولة، وخلال هذه المرحلة وما يليها نستطيع أن نرى جليا قدرة النظام السياسي على استنساخ معارضة موالية له في حالة حاول اي حزب من احزاب المعارضة ان يستقل بنفسه عن المجال و الدول الذي تراه له السلطة .

بعد صدور قانون الاحزاب السياسية سنة 2012 ، تأسس عدد كبير من الاحزاب السياسية قبل الاستحقاقات التشريعية في شهر ماي حينها ،اصبحت هذه الاحزاب قادرة على المشاركة فيها التي بلغ عددها في النهاية 44 حزبا و 17 قائمة حرة مشاركة هذه الاحزاب معظمها لا يملك وعاء انتخابي، انتظمت غالبا حول برامج غامضة ذات خطاب وطني توافقي زبائني محلي، في حين كان حزب جبهة التحرير الوطني يعيش واحدة من اشد ازماته التاريخية المتمثلة في حركة تقويمية ضد الامين العام سابقا للحزب عبد العزيز بلخادم التي بدت انها تفتقر

[1] عبد النور ناجي ، المرجع السابق. ص 238-239.

لأساس ايديولوجي حقيقي، و تم كل شيء كان الاستحقاق السياسي الحقيقي الوحيد الذي يتوقف كل شيء على اطلاقه هو الانتخابات الرئاسية 2014، ورغم حالة الارتباك الشاملة لم يمنع ذلك من تسمية مرشحيها للانتخابات التشريعية 2012.[1]

فالتحالف الرئاسي الثلاثي المفروض ان تشارك فيه جبهة التحرير الوطني رفقة التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم قد تفككت عقده بقرار حركة مجتمع السلم ذات التيار الاسلامي مغادرة التحالف الذي دام منذ سنة 2004 و الداعم لرئيس الجمهورية لتنظم الى تحالف اخر (تحالف الجزائر الخضراء) يجمعها بشقيقاتها "حركة الاصلاح الوطني " و"النهضة "، حيث بدى واضحا ان هذا التحالف بنى استراتيجيته حول "تأثير الدومينو" أي ما كان حاصلا وقتها من وصول احزاب اخوانية الى سدّة الحكم في كل من تونس ومصر و عند نشر نتائج الانتخابات التشريعية 2012 حصلت جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على اغلبية المقاعد في البرلمان [2]، و ذلك لعدة اسباب أهمها:

في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 08 ماي 2012 في سطيف ، و قبل يومين من الانتخابات التشريعية 2012 ، عند خروجه على النص وقال "انتم جميعا تعرفون انتمائي السياسي" حيث فسر الامر على انه رسالة واضحة من الرئيس الشرفي لجبهة التحرير الوطني باتجاه مؤسسات الدولة لكي تدعم مرشحي الجبهة وبالتبعية مرشحي التجمع الوطني الديمقراطي، اضافة الى ما رافق هذه الانتخابات من ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت البالغة رسميا 56.86% .

- **المطلب الثاني: الانشقاقات داخل احزاب المعارضة السياسية في الجزائر.**

الانشقاق الحزبي هو "احد اوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب يظهر من خلال احداث شرخ داخل الحزب الام يؤدي الى ظهور حزب او عدة احزاب"[3] كما سنتحدث في هذا لمقام على وجه اخر من الانشقاقات و هو تغيير الانتماء الحزبي و الذي يحدث مع اقتراب المواعيد الانتخابية خاصة ما تعلق بالانتخابات التشريعية.

---

[1] ناجي سفير، **تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي**، الطبعة العربية الاولى . الشبكة العربية لدارسة الديمقراطية ، تموز 2013 . ص (378-379).

[2] ناجي سفير ، المرجع السابق. ص (318-381).

[3] الامين سويقات ،(الانشقاقات الحزبية في الجزائر و المغرب: دراسة في الاسباب و التجليات)، دفاتر السياسة و القانون ،العدد 15، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جوان 2016. ص 198 .

فبالحديث عن الانشقاقات داخل الاحزاب السياسية في الجزائر فكثير ما يذكر بعض المهتمين بالشأن السياسي في الجزائر دور شخصنة السلطة "حيث تحول الحزب الى زعيم يجسد الحزب و يمثل الشخصية المحورية التي يدور حولها ، فهو القائد الملهم الذي لا يمكن ان ترد كلمته و لا تناقش قراراته بشكل يكسبه هالة سياسية و قداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة و تكسبه المناعة التي تؤدي الى خلوده في المنصب الذي يبعده عنه الا الموت" [1]، و هذا سيكون ذريعة للسلطة ان سلمنا انها احدى المتسببين في بعض الانشقاقات التي مست بعض الاحزاب من خلال عملية استنساخها من اجل اضعافها و افراغها من عدد لا باس به من الكوادر الطامحة مثل ما وقع لحزب جبهة التحرير الوطني عندما تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي اذ اختارت السلطة آنذاك التيار الوطني هدفا لها لما تقتضيه المصلحة وقتها .

و نلاحظ على سبيل المثال حسين ايت احمد مؤسس جبهة القوى الاشتراكية FFS،الذي بقي على راس الحزب الى غاية وفاته لمدة تفوق الاربعين سنة، و المرحوم محفوظ نحناح أيضا هو الآخر عمر في قيادة حركة مجتمع السلم منذ تأسيسها الى غاية وفاته، وتسير على نفس النهج لويزة حنون على راس حزب العمال منذ تأسيسه سنة 1990 الى غاية يومنا هذا[2]، ما يبقي التساؤل المطروح على مدى الديمقراطية داخل احزاب المعارضة التي تطالب النظام السياسي في كل مناسبة بالديمقراطية و التداول على السلطة وعدم احتكارها، ولنا ان نتصور إن قدر يوما لأحد قادة احزاب المعارضة الوصول الى السلطة عن هامش الديمقراطية التي ستتمتع بها المعارضة حين ذاك أو مدى تقبلها اذ ذاك للانتقاد من طرف الآخر.

و لقد انتشرت الحركات التقويمية و شق عصا الطاعة عن قيادة الاحزاب السياسية الجزائرية لدرجة اصبحت ظاهرة تمثل القاعدة لا الاستثناء، ولم ينج منها حتى اصحاب الكاريزما لتغرق الاحزاب في مشاكلها الداخلية بدلا من تنمية برامجها و التموقع اكثر بالخارطة السياسية بما يخدم المواطن هذه الظاهرة التي يرى اغلب السياسيين انها ليست بدعة جزائرية بل هي سمة الاحزاب السياسية في كافة انحاء العالم ، لكن في الجزائر اخذت منحى اخر لدرجة ان بعض الاحزاب مستها الظاهرة قبل ميلادها[3]، هذا و يعرف اوجه قبيل الاستحقاقات

---

[1] الامين سويقات، المرجع السابق. ص(198- 199) .

[2] الامين سويقات ،المرجع السابق.ص199.

[3] فاطمة الزهراء حمادي، (لعنة الانشقاقات تطارد الاحزاب السياسية في الجزائر)، مقال منشور على موقع جزايريس على الرابط: http://dgazairess.com/alfadjr/200327.

الانتخابية حيث تنتفض اطراف داخل تشكيلات حزبية معارضة او شبه معارضة لإيجاد مواقع لها في خارطة ما يعد الاستحقاقات بحثا عن مناصب تأتي بتزكية من اصحاب القرار في اطار رد الجميل ، و كثيرا ما عرفت قيادات احزاب بحثا عن مناصب تأتي بتزكية من اصحاب القرار في اطار رد الجميل، و كثيرا ما عرفت قيادات احزاب معارضة مؤامرات ظرفية ازاحتها من كرسي التدبير داخل دواليب احزابها.[1]

كما ان مصطلح المؤامرة متداول في الصراعات التي تشهدها بعض الأحزاب السياسية بين قياداتها بين حاملي شعار التصحيح او ما يعرف بالتقويمية ، حيث يدلل على امين عام او رئيسا لحزب معين ليس في جانب السلطات في توجهاتها [2]،و كان عبد الله جاب الله اكبر المتضررين من ظاهرة الانشقاقات الحزبية حيث أسس في ديسمبر 1988 جمعية النهضة للإصلاح الثقافي و الاجتماعي التي تحولت في اكتوبر 1990 بقسنطينة الى حزب النهضة "MN"، حيث رفض المشاركة في الحكومة بعد احتلال الحزب المرتبة الرابعة في تشريعيات 1995 ،بحصوله على 34 مقعد في البرلمان ، و في سنة 1999 تعرض الحزب لانشقاق نتيجة لخلاف حاد بين عبد الله جاب الله و الحبيب ادمي الامين العام للحزب بسبب تأييد هذا الاخير وانصاره لبوتفليقة كمرشح للانتخابات الرئاسية ادى في الاخير بخروج جاب الله من الحزب وتأسيسه بتاريخ 29 جانفي 1999 لحزب حركة الاصلاح الوطني MNR ، بعد ذلك شهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة قبيل الانتخابات التشريعية سنة 2007 ، بين جبهتين احداهما بقيادة جاب الله و اخرى بقيادة محمد بولحية و جهيد يونسي الذي فصلت فيه وزارة الداخلية وبعدها مجلس الدولة بشكل نهائي لصالح مجموعة بولحية وتنحية جاب الله من على راس الحزب[3]، ليؤسس حزبا ثالثا جديدا سنة 2012 بتسمية جبهة العدالة و التنمية، هذا ولم تتوقف الانشقاقات وسط الاحزاب السياسية عند هذا الحد و سنذكر أهمها كما يلي:

ـ ضهور حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والجمهورية بقيادة "عمارة بن يونس المنشق من حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية بقيادة سعيد سعدي

[1] بوحنية قوي ،ازمة الحراك الحزبي الداخلي في الجزائر :قراءة نقدية ، مرجع سابق .
[2] نفس المرجع .
[3] ياسين ربوح، مرجع سابق. ص (11 - 12).

ـ جبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة المنشق عن حركة حمس في فترة قيادة ابو جرة سلطاني للحزب.

ـ حزب جيل جديد للقيادي السابق في حزب التجديد الجزائري الجيلالي سفيان

ـ جبهة الجزائر الجديدة FAN التي يقودها جمال عبد السلام الامين العام السابق لحركة الاصلاح الوطني

ـ حزب الكرامة اسسه محمد بن حمو الذي كان قيادي سابق في الجبهة الوطنية الجزائرية FNA

وحتى حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND المعروف بالصرامة داخله من طرف الامين العام احمد أويحي لم يصنع الاستثناء بخصوص ظاهرة الانشقاق، فالقيادي و امينه السابق "الطاهر بن بعيبش" اسس حزب جديد اعتمد سنة 2012 تحت اسم "حزب الفجر الجديد" وهو حاليا الامين العام له، اضافة الى حزب جبهة التحرير الوطني التي شهد حركات تمرد اطاحت ببلخادم و انتهت بإبعاده من الامانة العامة للحزب، وتفسير ذلك هو ان السلطة تريد فقط واجهة تطل منها عن القاعدة تكون الواجهة مروضة ليس لها ان تخالف مبادئ السلطة في تفكيرها و متى بدأت هذه الواجهة الاستقلال بنفسها او ان يكون لها راي حسب نظرتها للواقع ستواجه الحركات التصحيحية والتقويميات والانشقاقات ، مع اعطاء مكافئات للمنشقين من طرف السلطة.

ولظاهرة الانشقاق ايضا وجه اخر كما سبق ان ذكرنا في مقدمة هذه الجزئية من دراستنا، ويتعلق الامر بظاهرة التجوال السياسي وبالتحديد أولئك النواب بالمجلس الشعبي الوطني الذين غيروا انتمائهم السياسي غير الاحزاب التي تحصلوا فيها على العهدة النيابية ما جعل بعض الاحزاب تعاني من تسرب في كتلتها البرلمانية، وكان المستفيد منها هي الاحزاب الكبيرة و هي "حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و بشكل اضعف الجبهة الوطنية الديمقراطية" في العهدة النيابية 2007-2012 و ما يليها .

و قد رافعت رئيسة حزب العمال لويزة حنون كثيرا من اجل منع هذه الظاهرة التي ارقتها خاصة في العهدة النيابية 2007-2012 حيث خسر حزب العمال خلالها 15 نائبا انتقلوا

احزاب الى الاحزاب المذكورة اعلاه ، و في نفس الفترة نذكر اهم الاحزاب التي خسرت من عملية التجوال السياسي في عهدة 2007-2012 و هي كما يلي :

جدول رقم (2):يبين خسارة بعض الاحزاب من النواب خلال ظاهرة التجوال السياسي

الحـــــــــــزب	خسارة الحزب من النواب
حزب العمال	15
الحركة الوطنية للطبيعة و النمو	05
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	04
حركة الوفاق الوطني	03
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	03
الحركة الوطنية للأمل	02
الاحرار	17
المجمـــــــــــــوع	**49**

***المصدر (بتصرف):**الامين سويقات ،(الانشقاقات الحزبية في الجزائر و المغرب: دراسة في الاسباب و التجليات)، دفاتر السياسة و القانون ،العدد 15، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جوان 2016، ص205.

اما في العهدة النيابية الاخيرة 2012-2017 فلم تكن اقل من سابقتها بخصوص ظاهرة التجوال السياسي فقد بلغ عدد النواب الذين غيروا الوانهم السياسية الى غاية جانفي 2016 ، 48 نائبا ، انتقلوا من 20 حزب، فضل 17 منهم البقاء احرارا دون انتماءات حزبية في حين استقطب حزب جبهة التحرير الوطني 11 نائب، حزب "تاج " 11 نائب، جبهة المستقبل نائب واحد، و التجمع الوطني الديمقراطي نائبا و احدا [1].

و لقد عالج الدستور الجزائري مسالة التجوال السياسي في تعديله الاخير 2016 الا ان ذلك لا يمنع ان تنتقل كوادر بعض الاحزاب السياسية لا تحمل عهدة نيابية الى احزاب اخرى، و ستبقى الاحزاب تخسر كوادرها الذين تمرسوا في السياسة خلالها، بقرب اي استحقاقات حيث انه من المعروف ان الاشخاص في الثقافة الجزائرية هم الذين يعطوا الوزن للحزب و ليس العكس و نستثني بصفة نسبية حزب جبهة التحرير الوطني لما له من قاعدة او وعاء انتخابي تقليدي اضافة الى خلفيته التاريخية.

[1] الامين سويقات ، مرجع سابق. ص206.

الفصل الثالث:

المعارضة السياسية والاصلاح السياسي في الجزائر

الفصل الثالث: المعارضة السياسية والاصلاح السياسي في الجزائر

بالوصول الى سنة 2012 التي كان مقررا فيها إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية كانت قد ظهرت على الساحة السياسية عدة أحزاب ومتغيرات جديدة اثرت على الخارطة السياسية في الجزائر، حيث جعلت المعطيات الجديدة من احزاب المعارضة تسلك توجهات مختلفة ما بين احزاب تسعى قياداتها و كوادرها الحصول على مناصب و تموقع داخل ادارة النظام السياسي يدفعها طموح تقلد المسؤوليات، و احزاب اخرى تبحث لنفسها عن مكانة على الساحة السياسية و اخرى لا محل لها من الاعراب باستثناء البزنسة السياسية خلال المواسم الانتخابية .

المبحث الاول: مبادرات المعارضة السياسية

- **المطلب الأول: مبادرة التنسيقية من اجل الحريات و الانتقال الديمقراطي**

في سياق مشاركتها في الانتخابات الرئاسية فقد اصطفت احزاب المعارضة في الجزائر لتشكيل جبهة موحدة حين قررت مجموعة من الأحزاب السياسية المقاطعة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 أفريل 2014، فتأسست تنسيقية وطنية من اجل الحريات والانتقال الديمقراطي ، التي استطاعت ان تحشد تحالفا مكونا من عدة احزاب سياسية معارضة أحدثها احزاب سياسية اعتمدت سنة 2012 بعد صدور قانون الاحزاب السياسية والانتخابات 2012.[1]

ان ما يؤخذ على هذه التنسيقية هو وجود وجوه تمثل ورقة محروقة، حيث كانت هذه الأخيرة أحد اجزاء النظام الذي تعارضه التنسيقية، على راسهم مثلا علي بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات المعتمد سنة 2012، والذي كان رئيس حكومة بوتفليقة في يوم من الأيام حيث تبقى علامات استفهام تطرح عن مدى صدقية هذه الوجوه في رغبتها في التغيير الديمقراطي بشكل أخر أهي باحثة عن الديمقراطية التي توصلها الى السلطة، أو الديمقراطية التي تحقق مصالح المواطن وتحقق ايضا رغبة المعارضة في التداول السلمي على السلطة.

[1] عصام بن الشيخ،(اداء المعارضة السياسية في ضوء مبادرة الاجماع الوطني: ضبابية الرؤية تضار الآراء الفرص الممكنة و المخاطر المحدقة) ،مرجع سابق.

كانت التنسيقية تحمل تسمية "تنسيقية الأحزاب والشخصيات الوطنية المقاطعة للانتخابات الرئاسية لـ: 17 أبريل 2014"، و بعدها التقت الأحزاب المعارضة في لقاء بمقرّ حركة النهضة يوم 17 أبريل 2014، وقرّرت تغيير اسمها إلى "التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطيّ، حيث يبدو الأمر و كأنّه عملية خصر للتنسيقية، و اقتصارها على الأحزاب السياسية، وفصل الشخصيات الوطنية، وتركها كخلفية من الواعظين السياسيين، حتى تتولى الأحزاب المعارضة تنفيذ أفكارها المطالبة بالتغيير، وعينها على الانتخابات التشريعية المقبلة 2017[1]، حيث انه من المعلوم ان التسمية التي يحملها الشيء تعكس داخله و هي الفكرة العامة ، فاذا اقصت الفكرة العامة جزءا فلا يصح ادخله ضمنها، و هنا فالملاحظ ان أحزاب المعارضة السياسية ارتكبت خطا بهذا التصرف حيث ستتسبب بإضعاف شوكتها فبإقتصار التنسيقية على الاحزاب السياسية سوف يكون من السهل أن تكون في خطوت قادمة مقتصرة على احزاب من تيار معين على اقل تقدير في وقت لاحق، لذلك سيكون من السهل تشتيتها .

جمعت التنسيقية، جميع المتناقضات احزاب التيار (الإسلامي ،الوطني، الديمقراطي العلماني)، وهذا لا يكون محقّقا إلاّ على قاسم مشترك وحيد، هو معارضة السلطة، وما إن تبدي الحكومة الاهتمام بأي من أقطاب هذه التنسيقية، حتى يبدأ التشكيك والصراع الثنائي بين الأحزاب. وعلى الرغم من نجاح التنسيقية في تحضير التجمع الشعبيّ بقاعة حرشة حسان في 21 مارس 2014 و 22 أوت 2014، إلاّ أنّها تأكّدت بأنّها مفصولة عن الرأي العام[2].

ورد في نصّ مشروع "أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي" الصادر عن مؤتمر فندق مزافران يوم 10 جوان 2014 ان "هذه الأرضية تعتبر فرصة للحوار بين جميع القوى السياسية بما فيها الأطراف المستحوذة على السلطة، للوصول إلى وفاق وطني يرسخ ويؤطر الانتقال الديمقراطي إلى حين تجسيد وانتخاب مؤسسات ديمقراطية في ظل شرط وحيد يضمن تساوي جميع الأطراف، و ضمن قواعد يتمّ تبنّيها بالإجماع.، ..، يتطلب نجاح الانتقال الديمقراطي وفاقا وطنيا، يعتمد التفاوض بين جميع الأطراف بشكل يضمن تأطير وتأمين هذا المسار للوصول إلى وضع مؤسسات شرعية ومنتخبة ديمقراطيا وذات مصداقية عبر آلية أساسية، وهي تعيين حكومة انتقال ديمقراطي توافقية تسهر على تجسيد الانتقال

[1] عصام بن الشيخ، المرجع السابق.
[2] نفس المرجع.

الديمقراطي"، الغريب أنّ كلّ من شارك في صياغة هذه الوثيقة، كان خلال فترات سابقة، جزء من سياسية الإقصاء الممنهج لغيره من الأحزاب المنافسة، التي يتشارك معها اليوم، في المطالبة بالتغيير، وبمشروع ديمقراطيّ بديل، لكن اللافت أنّ هذه الندوة، خرجت بتشكل آلية فعالة أقلقت أحزاب الموالاة.

وفي سياق الحراك السياسي الذي ميز فترة الانتخابات الرئاسية 2014 وظهور حركة "بركات " المناهضة للعهدة الرئاسية الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو ما اربك السلطة وجزء من المعارضة، التي كانت تتضمن مجموعة من كل الاطياف السياسية والفكرية (اطباء ،صحفيين ـ موظفين)، والتي تميزت باستقلالية السياسة و خروجها الى الشارع للتعبير عن مواقفها المعارضة لعهدة رئاسية رابعة ، حيث اصطدمت مع قوات الامن العديد من المرات سنة 2014، وفي مواجهة هذا الحراك الجديد والنوعي على مستوى أحزاب التنسيقية والحركات الاحتجاجية لحركة بركات نشطت السلطة احزاب الموالاة وترسانتها الحزبية والاعلامية لتغيير موازين القوى التي فرضتها المعارضة خلال سنة 2014 لتقليص فرصة المعارضة في التموقع القوي داخل الخارطة السياسية الوطنية المتحركة.[1]

و لم يكن بمقدور السلطة مشفوعة بأحزابها احتواء حراك المعارضة، الذي انجر عنه في فبراير 2015 خروج أحزاب التنسيقية للشارع بسبب قوة احزاب السلطة، التي عرفت بدورها حالة اضطراب قصوى، بقدر ما حدث نتيجة عوامل ضعف موضوعية تعيشها المعارضة كأحزاب سياسية وشخصيات وجمعيات مجتمع مدني، وتشكو النخب السياسية المعارضة من حالة انقسامية ثقافية حادة جعلتها قبل لقاء زرالدة ترفض العمل المشترك فيما بينها حتى عند ما يتعلق الامر بنفس العائلات السياسية و الفكرية.[2]

أما في 11 اكتوبر2015 اجتمعت تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي بمقر حركة مجتمع السلم ، قام خلالها الحاضرون بتحليل الاوضاع السياسية، ومحاولات تقديم مبادرات من قبل اجهزة النظام السياسي التي اعتبروها "لا تقدم شيئا، اعتبرت التنسيقية حديث السلطات عن تمدين الحياة السياسية قرارا واضح بان العمل السياسي لم يكن يتمتع بهذه الصفة و هذا ما يؤكد صدقية المعارضة ، و ان هذا الزعم المتعلق بالتمدين لا يحمل اي دلالات حقيقية

[1] عبد الناصر جابي ، (وضع المعارضة الجزائرية و مساراتها المحتملة)، مركز الجزيرة للدراسات ،03 جانفي 2016 .ص 04.
[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ما لم تكن ارادة الشعب الجزائري هي الحاكمة في الشأن السياسي و عليه فان فرض مقترح المعارضة المتعلق بإقامة لجنة وطنية مستقلة تشرف على العملية الانتخابية بكل تفاصيلها دليل و اضح بان النظام لا يزال على نهج الهيمنة و الاحادية وفرض الخريطة السياسية فوقيا بما يجعله بمنأى عن الرقابة الشعبية و الرقابة المؤسسية على الشأن العام"[1] ، و اتفق الحضور على الاقتراب اكثر من المواطنين لتوعيتهم بكافة الوسائل حيث تقع هذه المسؤولية على عاتق كل حزب .

لكن الملحوظ هنا ان هذه الاحزاب المجتمع ضمن التنظيم المذكور لم تكن لها صدى في اوساط المجتمع و مرت تجمعاتها كأنها لا حدث ،حيث ينظر اليها المواطن بنظرة عبثية و هذا ما يوجهنا الى التأمل في الخطاب السياسي لهذه الاحزاب المعارضة الذي يفتقر الى الفاعلية و القدرة على الاقناع ، فمعنى الانتقال الديمقراطي غير و اضح بالنسبة للمجتمع و ينتابه غموض ، اضافة الى ان هذا الانتقال ينقصه منطلق ، و اول شيء ان يكون لهذه الاحزاب قاعدة شعبية و اوعية انتخابية تكفي بان يكون الانقال ديمقراطيا ، و الا فانه من العبث المحاولة في هذا الامر ، حيث يفسر الامر كله انه ليس مبادرة لفعل ديمقراطي بقدر ما هو فعل لأشخاص وسط كيانات سياسية معزولة تريد ان تحقق مكاسب سلطوية .

من جهة اخرى و ما يزيد التنسيقية في عزلة هو مهوم المواطن الجزائري بالنسبة للانتقال الديمقراطي التي تدعو اليه التنسيقية ، فذلك عنده هو ان تصبح هذه الاحزاب تمثل السلطة الحاكمة يوما ما لان الديمقراطية في نظره موجودة ، ولكن توجد ممارسات غير ديمقراطية ،و قد استغلت من طرف المعارضة بل و الاحزاب السياسية عامة للتكلم باسمه و باسمه ايضا تحصل على تنازلات من طرف السلطة مقابل السكوت ، و بالتالي ما دامت هذه قراءات المجتمع لأهداف التنسيقية اذا فحائط المجتمع هو اكبر تحد لها ،قبل حائط النظام السياسي ، يعني بشكل اخر باسم من تتكلم هذه التنسيقية، اذ لا يتوقع ان ينزع شيء من السلطة في ظل بعض الاشخاص يتحدثون عن انفسهم بعيدا عن معتقدات الشعب و انشغالاته.

و في سياق الديمقراطية نود ان نتطرق الى انه قد طرح في شكل حوار بين نور الدين نباب عن حزب جيل جديد الذي يرأسه جيلالي سفيان، والكاتب الصحفيّ "سعد بوعقبة"

[1] انظر اجتماع تنسيقية الحريات و الانتقال الديمقراطي المنشور بتاريخ 2015/10/11 على موقع حركة مجتمع السلم على الرابط:
hmsalgeria/.net/ar/الديمقراط-الانتقال-و-الحريات-تنسيقية- 20151011-1917/اخبار .html

الذي كتب في عموده اليومي في جريدة الخبر، عنوان: "بيان أول نوفمبر لم يعد صالحا" ويعني ذلك انه يجهر بما يتمناه الراديكاليّون من الإسلاميين و الديمقراطيين، بالتخلي عن هذا البيان التاريخي، ويحاول أن يطرحه في شكل نقاش وطنيّ، للبحث عن مشروع وطنيّ بديل، فكيف لمثل هذه الأفكار الخطيرة أن تجد فرص مناقشتها بشكل طبيعي، لو لم تصل مستويات التعبير السياسي الحرّ في الجزائر، إلى مستوى غير مسبوق، في ظل ضغوط الحراك الإقليمي في دول الجوار العربي و الإفريقيّ والمساعي الأجنبيّة للتدخّل في الحياة السياسية الجزائرية، والتحكم فيها.[1]

ان المقولة القائلة بأنّ: "لا صداقة دائمة و لا عداوة دائمة و لكن مصلحة دائمة " هي مقولة سياسية بامتياز، و يبدو ان تنبؤ سليم صالحي اعلامي و عضو هيئة التشاور بمناسبة تدخله في فعاليات هيئة التشاور و المتابعة للمعارضة السياسية في 30 مارس 2016 كانت صحيحة حتى و ان لم تكن للسلطة يد فيها "بانه سيتم تفجير اعضاء الهيئة في اول استحقاقات انتخابية"[2]، فبتاريخ 2017/04/18 دافع رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري عن تنسيقية الحريات و الانتقال الديمقراطي و المعارضة بوجه خاص و قال ان ارضية مزفران مطلبية معيارية لمبررات و اليات الانقال الديمقراطي و لا علاقة لها بالمشاركة في الانتخابات مؤكدا انها ستبقى صالحة ما بعد الانتخابات و الذين كتبوها و نظموا ندوتها على راي و احد بهذا الشأن ،في حين اعتبر "جيلالي سفيان" رئيس حزب جيل جديد ان الاحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة و على راسها حركة مجتمع السلم، باعت المعارضة بثمن بخس، معتبرا ان مزافران انتهت بارتماء المشاركين في احضان السلطة، و يشاركه نفس الراي "احمد الدان" الأمين العام لحركة البناء ،وبالتالي بعد التقليص الاول الذي مس التنسيقية ، تأتي المرحلة الثانية لتقليص عدد الاحزاب المشاركة في التنسيقية، مما سيؤدي الى اندثارها كليا و هذا يعكس مدى التناقض الموجود داخل مكوناتها، فهذا يبين مدى افلاس هذه الاحزاب و تفرقها في اول تحدي انتخابي يعلن عن هشاشة الرابط بينها ، و يوضح اكثر انها حقا لا تعير اهتماما المجتمعية الا انها تسعى للظفر بمكاسب تتحكم بها الرهانات السلطوية.

[1] عصام بن الشيخ،(اداء المعارضة السياسية في ضوء مبادرة الاجماع الوطني: ضبابية الرؤية تضار الآراء الفرص الممكنة و المخاطر المحدقة) مرجع سابق.

[2] قناة الشروق tv ، "نشرة الاخبار" ، تقرير محمد شارفي ، روبورتاج حول لجنة التشاور و المتابعة ،30 مارس 2016.

المطلب الثاني : مبادرة الاجماع الوطني.

يقول أحمد عظيمي "لا حل امام الجزائر الا الحل الديمقراطي فإما أن تقبل به ويعمل الجميع (سلطة و معارضة) على تجسيده فتسير الجزائر الى الأمام، او نعرقله فتتأخر وتتأزم الاوضاع .. اما ان تكون المعارضة معارضة وطنية بناءة متجددة موحدة او لا تكون وان لم تكن فلن تكون الجزائر".[1]

وقبل التطرق الى المعارضة السياسية في الجزائر في ضوء مبادرة الاجماع الوطني فسيكون مناسبا التطرق الى الافكار السياسية التي قدمها "مولود حمروش" في شكل محاضرات استلهمت منها جبهة القوى الاشتراكية فكرة الاعداد لمؤتمر الاجماع الوطني، حيث اصدر في فبراير 2014 بيان سياسي يمكن اعتباره، أوّل مبادرة جادة لتنظيم أحزاب المعارضة و البحث عن سبل تحقيق إجماع وطنيّ حول حياة سياسية جديدة، تحمل تغييرات جذرية، تنطلق من وفاق وطنيّ جديد مبني على ثلاثة ركائز: (الهوية ـ المشروع الوطني ـ أمن البلاد) حتى تتمكّن الطبقة السياسية من تحقيق توافق على: طبيعة الحكم، نمط إدارة المجتمع الجزائري، توزيع السلطات، تعزيز أركان الدولة، وضع أدوات الرقابة الدستورية، حماية الدستور، ضمان الدستور للحريات، حيث قول:

"إن مكونات مجتمعنا لا يمكنها أن تتناغم اليوم مع ممارسة سلطات سيادية بدون سلطات مضادة. كما لا يمكنها أن تتلاءم وممارسة سلطات عمومية أو مهام غير عادية بدون تفويض قانوني وبدون رقابة. إن هذا التناغم و هذا التلاؤم من صميم مصلحة الجزائر وأمنها ومن مصلحة كل الجزائريين وأمنهم ومن مصلحة كل مناطق البلاد وأمنها. هذه شروط تمكن جيشنا الوطني الشعبي من القيام بمهامه بكل يسر ونجاعة و تمكن مؤسساتنا الدستورية من الاضطلاع بمهامها ودورها في الوضوح . و هي شروط تمكن شعبنا من مواصلة السير على طريق الانصاف و الرقي و التضامن بين كل مكوناته الاجتماعية و تمكنه من ادراك كل المتطلبات و رفع كل التحديات الراهنة و هي شروط تجعل دولتنا محل ثقة و مصداقية وجدية لدى شركائها وجيرانها "[2]

و في الوقت الذي التفت فيه المعارضة حول مبادرة تنسيقية الانتقال الديمقراطي لبحث السبل لإحداث التغيير السياسي السلمي اختارت جبهة القوى الاشتراكية اقدم معارض

---

[1] احمد عظيمي ، مرجع سابق .

[2] انظر بيان السيد مولود حمروش ، على الرابط: http://lequotidienalgerie.org/2014/02/17/declaration-de-/mouloud-hamrouche

في البلاد ان مسعى التنسيقية و حوار السلطة لتعديل الدستور باقتراح عقد ندوة للإجماع الوطني، و لقد جاءت مبادرة الاجماع الوطني في ظل ازدحام الساحة السياسية بعديد المبادرات، فبالإضافة الى التنسيقية و مرورا بندوة الوطنية الجامعة التي تحدث عنها رئيس حزب تجمع امل الجزائر "عمار غول" ، و وصولا الى ندوة الجدار الوطني لحركة البناء الوطني ،الامر الذي يبقي المتتبع يتساءل عن الغرض من هذه المبادرات و ان كانت هذه الاخيرة تهدف فعلا الى الاصلاح السياسي بما يكفل توفير مناخ صحي للعمل السياسي ام هي مبادرات لتنشيط الساحة و العمل السياسي؟ .

و لقد جاء حزب جبهة القوى الاشتراكية بمبادة الاجماع الوطني بعد تخلي زعيمه التاريخي حسين ايت احمد لأسباب صحية على تسيير الحزب و الذي حضي منذ تأسيسه عشية الاستقلال احترام و ثقة كل الاطياف السياسية في البلاد حيث استلمت قيادة جديدة لهذا الاخير ،و حسب المراقبين فان مواقف الحزب بدأت تدور اكثر في مجال السلطة ،الا اننا نلاحظ ان هذا النقد ليس بريئا اذ سيوجه لكل حزب اراد الجلوس للتحاور مع السلطة و ايجاد حل يجمعها مع فصائل المعارضة ، و لقد اثبتت التجارب التي لجبهة القوى الاشتراكية باع كبير كأقدم حزب معارض ان مجابهة السلطة و فرض راي عليها سوف لن يأتي باي نتيجة.

حيث بدا حزب جبهة القوى الاشتراكية اواخر سنة 2014 عمله في الميدان لإقناع الجميع دون اقصاء لأي طرف (الاحزاب السياسية و التشكيلات و الشخصيات الوطنية النقابات ، الفاعلين في المجتمع المدني)، بكل انتمائهم او لونهم السياسي تمهيدا للإطلاق مشروعه السياسي المتمثل في الندوة الوطنية حول الاجماع الوطني و البديل الديمقراطي المنتظر انعقادها قبل نهاية السنة المذكورة و هو المشروع الذي انبثق عن المؤتمر الاخير للافافاس الذي الح على ضرورة التوجه الى هذا المشروع خاصة في ظل الصراعات السياسية التي تميز البلاد والازمة الكبيرة التي تعيشها[1]و لم تملك المبادرة لبرنامج واضح مفروض على المشاركين ،و لقد راهن الحزب على مشاركة بعض الأحزاب في المبادرة كحزب جبهة التحرير الوطني لسان حال السلطة الذي كان بقيادة امينه العام "عمار سعداني" الذي راهن اصحاب مبادرة ندوة الاجماع الوطني على حضوره الندوة فعدم مشاركة جبهة التحرير

[1] هادي ايت جود و سعاد نحال، (المشروع السياسي للافافاس بين مطرقة المعارضة و سندان النظام)، جريدة التحرير، العدد 467 ، بتاريخ 2014/10/29. ص 02.

في الندوة تعد بمثابة صفعة للافافاس من شانها التأثير على باقي احزاب السلطة التي بقيت تترقب موقف الحزب العتيد من الندوة، و لقد "فصل عمار سعداني بمشاركة حزبه في اشغال الندوة، حيث اعلن في لقائه الثاني بقيادة جبهة القوى الاشتراكية ، شريطة ان لا تتطرق الندوة الى مؤسسات الدولة ولا ينبغي السطو على الوحدة الوطنية و حماية التراب الوطني و التصدي للمخاطر التي تحاك ضد الوطن و كذا حماية الشعب الجزائرية اضافة الى ان لا تكون ندوة للتصادم بين الاحزاب السياسية توجيه الانتقادات" [1] كما اعلنت حركة مجتمع السلم ايضا بمشاركتها .

و بدا الأفافاس غير متأثر حينها من غياب تنسيقية الانتقال الديمقراطي عن الندوة غير ان المستجدات الاخيرة عكست طموحه في تحقيق التوافق المنتظر في ندوة الاجماع الوطني خاصة بعد ان اعلنت احزاب اخرى عدم مشاركتها على غرار حزب العمال ، الجبهة الوطنية الجزائرية وعهد 54 ، و كان موقف حزب التجمع الوطني الديمقراطي اقرب للمقاطعة حينها ، اضاف الى ذلك غياب شخصيات وطنية مثل الطالب الابراهيمي ، سيد احمد غزالي و علي بن فليس و بن بيتور ،حيث يبدو ان الندوة لم تكن لتعقد في ظل هذه المقاطعة الهادفة الى جمع السلطة و المعارضة على طاولة و احدة يكون فيها الافافاس وسيطا، حيث تم الاعلان في شهر فيفري 2015 من طرف "محمد نبو "السكرتير الاول لجبهة القوى الاشتراكية عن تأجيل الندوة الى اشعار اخر، غير ان الافافاس في الذكرى 53 لتأسيسه وعلى لسان " عبد المالك بوشافة" لا زال مصرا على الاستمرار في نهج المبادرة و عدم التخلي عنها مع الالتزام على بخطى الزعيم ايت احمد، ويبدوا ان اقدم حزب معارض في الجزائر لم ييأس من المحاولة للنداء للإجماع الوطني حيث " لم تصطدم جبهة القوى الاشتراكية باليأس من التسويق لمبادرة الاجماع الوطني رغم أنها لم تتمكن في المرحلة الاولى من كسر جدران الاحزاب السياسية وقررت توجيه تصورها بضرورة التوافق الوطني لحل الازمة الى الشعب مباشرة عبر الخطاب الخاص بالحملة الانتخابية "[2] لتشريعيات 04/ ماي 2017 .

[1] انظر حزب جبهة التحرير الوطني يعلن مشاركته في ندوة الاجماع الوطني التي بادرت بها جبهة القوى الاشتراكية ، على موقع حزب جبهة التحرير الوطني : www.pfln.org.dz/ ?p=7431

[2] حكيمة ذهبي، (الافافاس يبحث عن الشرعية الشعبية لمبادرة الاجماع الوطني)، جريدة المحور، العدد 1398 ،بتاريخ 20 أفريل 2017. ص7.

وعن مختلف الآراء بخصوص مبادرة الاجماع الوطني فيقول "براهيم تازاغارت" عن مبادرة الاجماع الوطني انها " حركت المشهد السياسي و خلقت ديناميكية في المتجمد لقد شدت اهتمام الجميع ولا احد استطاع ان يقول انها لا حدث فهي محود الحديث السياسي و الاعلامي منذ اطلاقها الجدل بين من هو موافق و الذي يتريث و من هو معارض سيجلب اهتام المواطن بلا محالة في المرحلة المقبلة ...الوصول الى اجماع وطني مسار طويل و شاق يجب ان يستوقف النخب و على هذه الاخيرة الخروج من التهميش تلعب دور تنويري في عوض قبول الادوار الهامشية "[1] اما اعضاء هيئة التشاور و المتابعة لتنسيقية الحريات و الانتقال الديمقراطي اعتبرت الافافاس إضعافا لصفها رافضتا المشاركة فيها، كما يعتبر الحقوقي "علي يحي عبد النور" منتقدا سياسة جبهة القوى الاشتراكية انه من غير المستبعد ان تكون للنظام يد في هذه المبادرة متسائلا عن سبب اذا كان اختيار النظام للافافاس له علاقة بمنطقة القبائل و ما تطرحه من مشاكل لغوية و ثقافية .

كما يرى المحللون السياسيون المتابعون لمشروع الافافاس ان هذا الاخير مهدد بالفشل في حالة تبني مبدا الزعامة من طرف بعض الاحزاب الكبرى ،التي اشترطت الدخول في المبادرة مع توليها قيادة الندوة ما قد ينعكس سلبا على المشروع خاصة ان الاحزاب الاخرى سترفض بدون شك هذا الطرح ،حتى هي تريد التسيير ما يعقد من مأمورية حزب الافافاس المطالب بمسك الامور جيدا و السيطرة عليها، لتفادي الانشقاقات اثناء هذه الندوة.[2]

ان ما تطرقنا اليه ضمن هذه الدراسة من خلال سردنا للوقائع خاصة عند غياب بحث النظام الجزائري عن الشرعية و تخوينه للمجتمعين في سانتجيديو بالرغم من ان من بينهم اشخاص لا يمكن باي حال من الاحوال التشكيك في ولائهم للوطن و رفضه لهذه المبادرة و قد بادر حينها النظام بما اطلق عليه ندوة الوفاق الوطني بل و استعمل لغة قاسية تشبه التهديد للدفع بالمشاركة فيها ، و لقد صمت اذن النظام الجزائري مرة اخرى لتنسيقية الحريات و لانتقال الديمقراطي و مبادرات اخرى لم تكن محل بحثنا الا انه قدم مبادرة للإصلاح السياسي من خلال قانوني الأحزاب السياسية و الانتخابات سنة 2012 ، و لذلك فان سلوك النظام تجاه المعارضة هو سلوك معياري يتميز برفضه لكل ما يأتي من المعارضة من مبادرات باستثناء

[1] حوار مع براهيم تازاغارت، (مبادرة الافافاس حركت المشهد السياسي و خلقت ديناميكية في المجتمع) على الرابط:
https://espoirmaghreb.wordpress.com/2014/11/16/الأفا-مبادرة -تازاغارت -براهيم- مع- حوار /

[2] هادي ايت جود و سعاد نحال، مرجع سابق. ص 02.

مغازلات لبعض التشكيلات السياسية لمحاولة احتوائها، و يصر على جمع الكل حول مبادراته بل يصف غير المستجيبين بمحاولتهم لزعزعت استقرار النظام و يحاول اقناع الراي العام بذلك و بالتالي فانه محكوم على مبادرة الاجماع الوطني التي يبادر بها الافافاس بالفشل ليس لنقص في قيمتها لكن لأنها جاءت من المعارضة بل سيحاول النظام من خلال التجاذبات باستمالة الحزب العنيد بكل الطرق و احتوائه حتى لا يصبح ذلك الحزب الممثل لأول معارضة في الجزائر بعد الاستقلال.

و بناء على ما سبق من هذه الدراسة فقد عرفت المراحل الاولى للاستقلال حتى بداية عهد التعددية الحزبية في بداية تسعينيات القرن الماضي هيمنة واضحة في ما يتعلق بجهد بناء الدولة الجزائرية من خلال تدخل السلطة في تشكيل النخب وزجها في معركة البناء و التشييد بطريقة تسمح بتعزيز تلك السلطة اكثر من توفير الاجواء لتلك النخب للقيام بأدوارها التاريخية [1] و عليه فانه بالرغم من وصف النخبة الحاكمة نفسها بالديمقراطية و فتح المجال للمشاورات و تفهم الاخر و الى غير ذلك من المصطلحات التي هي موجهة اصلا للاستهلاك الشعبي الا انه لها يد ايضا في افشال بناء نخب قوية يستطيع من خلالها النظام السياسي ان يكسب من خلالها هامشا للمناورة تحميه من تدخلات لقوى خارجية ،حيث ان هذه الاخيرة تفرض افكارها و آرائها اذا وجدت النظام السياسي لأي دولة مفصول عن القاعدة و خاصة النخب التي تؤدي دور الوسيط .

المبحث الثاني: دور المعارضة السياسية في بعض القضايا الوطنية.

- **المطلب الأول: دور المعارضة السياسية في قانون المالية 2016**

لقد خلق قانون المالية 2016 جدلا واسعا من طرف أحزاب المعارضة بالمجلس الشعبي الوطني بسبب رفض الزيادات في اسعار المواد الاساسية التي تمس مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن، اضافة الى التقليل من حدة الاجراءات المتخذة في هذا القانون من طرف بعض من الشخصيات المسؤولة في مؤسسات الدولة، حيث اقر مشروع قانون المالية سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع اسعار بعض المنتجات منها السيارات والوقود واجهزة الاعلام الالي، زيادات ستمس قطاعات متصلة مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر

[1] مراد بن سعيد و صالح زياني ، مرجع سابق. ص76.

المازوت والخدمات بالنسبة لأسعار اجهزة الاعلام الالي فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر، ويكشف القانون عن توجه اضطراري للحكومة لرفع الضرائب والجبايات أمام استمرار تدني اسعار النفط والعائدات، حيث انخفضت الميزانية المقدرة بـ 7984.2 مليار دينار بنسبة 8.8%، انجر عنها الغاء عدد من مشاريع البنى التحتية منها مشاريع الترمواي و مستشفيات و تقليص الواردات بقرارات ادارية و فرض رخص الاستيراد ...الخ.[1]

أولا: مناقشات قانون المالية 2016 على مستوى البرلمان:

لقد تميزت المناقشات على مستوى الغرفة السفلى للمجلس الشعبي الوطني بالحدة بين المعارضة و الموالاة كل يعبر على موقعه كفاعل ملتزم.

طالب نواب المجلس الشعبي الوطني بزيادة الرسوم على المواد الكمالية عوض الرفع في أسعار المواد الأساسية مبرزين ضرورة التسريع في وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية للمحروقات، وذهب عدد من المتدخلين من النواب في جلسة المناقشة في اليوم الثالث للمناقشات قبل عرض القانون على التصويت التي حضرها عدد من الوزراء، الى ضرورة الرفع في الضرائب المفروضة على المواد الكمالية المستوردة بدل رفع أسعار بعض المواد الطاقوية كالوقود والغاز والكهرباء و قسيمة السيارات و التي من شأنها أن تمس بالقدرة الشرائية للمواطن، و يرمي هذا الإجراء - حسب النواب إلى تعزيز الموارد الجبائية والمساهمة في الحفاظ على التوازنات المالية وعدم المساس بالمكتسبات الاجتماعية للمواطنين مشددين على ضرورة مراجعة سياسة الدعم بإعداد بطاقية وطنية للذين يستحقون بالفعل الاستفادة من دعم الدولة للمواد الأساسية

لقيت المادة 59 من مشروع قانون المالية 2016 انتقادات واسعة و التي تنص على توفير التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي ما اعتبرته النائب نادية شويتم عن حزب العمال "استدانة مباشرة بالنسبة للخواص من طرف بنوك أجنبية بضمان من الخزينة العمومية وهي عملية ضد السيادة الوطنية"، وأكد النائب احمد خليفة عضو لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني الشعبي وممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي إلغاء مجموعة من المواد في مشروع قانون المالية لسنة

[1] حفيظ صواليلي ، (قانون المالية 2016..بداية السنوات العجاف في الجزائر)، جريدة الخبر اليومي،23 اكتوبر 2015. على الرابط : www.elkhabar.com/press/article/92994/

2016، وحذفت لجنة المالية والميزانية لخمس مواد لنص المشروع ، واقترحت حذف المادة 53 منه لتضمنها التنازل عن أملاك الدولة بمجرد الانتهاء من المشاريع السياحية و نفس رد الفعل كان من قبل النواب، وإعادة صياغة المادة 66 بتحديد فتح رأس المال للخواص فقط بالنسبة إلى الشركات المفلسة أو التي تعاني من عجز مالي متواصل.[1]

وبخصوص المقترح المتعلق برفع المواد الطاقوية في مشروع قانون المالية 2016 فوصفت من طرف النواب أن الإجراء مبالغ فيه ،حيث اعتبرت "سليمة عثماني" نائب بحزب جبهة التحرير الوطني أن "رفع سعر الكهرباء يسود الوضعية ، مقترحة أن الذي له استهلاك أقل من 1000 كيلو واط من المفروض أنه غير معني بالزيادة." اما حسب "صديق شهاب "نائب عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي فان "رفع أسعار المواد الطاقوية حتمية اقتصادية للابتعاد عن رفع سعر بعض المواد الأساسية حتى يكون العبء موزعا "من جانب آخر أبدى عدد من النواب تحفظاتهم حول المواد التي تفتح المجال لشركات المناولة الأجنبية، لأن ذلك حسبهم سيكون على حساب الشركات الوطنية، و من الواضح ان النائب المذكور اعلاه قد اغفل ان الرفع من المواد الطاقوية سيكون له اثر بشكل مباشر و غير مباشر على المواد الاساسية فمادة المازوت هي مادة حيوية ينجم عن الزيادة في سعرها زيادة في كل المواد سواء كانت اساسية او كمالية الو غيرها.

ثانيا: ردود افعال احزاب المعارضة و الشخصيات الوطنية :

انتقدت التنسيقية من اجل الحريات والانتقال الديمقراطي بشدة مشروع قانون المالية 2016 الذي تتم مناقشته تحت قبة زيغود يوسف موضحة بانه قانون جاء ليهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي لا سيما بعد ارتفاع تكاليف العيش و اوضحت ذات الجبهة في اجتماع لها بقمر التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية بانها حذرت من هذا القانون الذي يبين اخطاء خيارات السلطة الاقتصادية مضيفة ان قانون المالية 2016 هو قانون جائر و شرس جاء ليرهن مستقبل الاجيال .

كما وصفت الامينة العامة لحزب العمال لويزة حنون ان قانون المالية 2016جرمة و اعلان حوب على المواطنين في اشارة الى سلة الرسوم و الضرائب التي سوف يدفعها

[1] موقع الإذاعة الجزائرية ،(قانون المالية 2016:انتهاء المناقشة اليوم و النواب يضغطون لفرض تعديلات على المشروع). على الرابط: www.radioalgerie.dz/new/ar/article/20151124/59209.html

المواطنون من جيوبهم ، و اكدت ان اسقاط المادة 71 جاء نتيجة لنضال حزبها الذي كان اول من رفع الفيتو ضد مرورها مؤكدة ان واضعي هذه المادة ارادوا الاستيلاء على صلاحية مهمة من صلاحية رئيس الجمهورية المتعلقة بإدارة المال العام، حيث كان وزير المالية سيستحوذ عليها لتحويل الاعتمادات المالية من حساب لأخر دون الرجوع الى رئيس الجمهورية مستغربتا المنطق الذي اعدت على اساسه الميزانية في الوقت الذي توزع فيه الهدايا على من اسمتها بالأوليغارشية التي توظف علاقاتها مع مسؤولين و اطارات في دواليب الدولة في سبيل نهب المال العام ووضع اليد على العقار على شاكلة خفض الرسم على النشاط المهني والضريبة على ارباح الشركات، بالإضافة الى تسهيل سرقة العقار على مستوى البلديات واراضي مناطق التوسع السياحي مقابل اتجاه حكومة عبد المالك سلال الى تفقير الشعب بفرض رسوم على الوقود و الكهرباء والغاز ورفع الرسم على القيمة المضافة و التي تعني في المحصلة ارهاق المواطن و تجويعه، استغربت ايضا العودة الى الاستدانة في قانون المالية 2016 في حين شدد مجلس الوزراء بداية سنة 2015 على عدم العودة اليها.[1]

في حين يعتبر "محمد العربي ولد خليفة" رئيس المجلس الشعبي الوطني، ان قانون المالية لسنة 2016 يتضمن ترشيدا للنفقات ولا يتحدث عن التقشف، حيث صرح أن المادتين 66و 71 من قانون المالية اللتان خلفتا جدلا في الاوساط السياسية والاعلامية لا تمس المواطن و انما تخص اعادة التوزيع الصحيح للثروة والمداخيل، وأنه لم يتم استعمال كلمة تقشف في اي مادة من مواد هذا القانون بل هناك ترشيد للنفقات على الذين يرون ان هذا القانون غير مناسب لهم ان يتقدموا و يلحون هذا الخطأ.[2]

و لقد حاولت احزاب المعارضة الضغط من خلال قانون المالية الموضوع للنقاش امام البرلمان كحتمية يستوجبها مصير تواجدها على الساحة السياسية الا ان هذه الاحزاب تمثل الاقلية في البرلمان فمهما بلغت حدت معارضتها لهذا القانون او غيره فإنها لا تستطيع فعل الكثير امام الاغلبية البرلمانية مضاف اليها احزاب الموالاة، التي تمثل السلطة السياسية او تنوب عنها في كبح جماح المعارضة داخل البرلمان، ناهيك ان كل من الطرفين (احزاب

[1] جلال بوعاتي ،(قانون المالية 2016 اعلان حرب على المواطن) ، جريدة الخبر ، بتاريخ 2015/11/24 ، متوفر على الرابط:
www.elkhabar.com/press/article/95071/

[2] تصريحات العربي ولد خليفة للإذاعة الجزائرية، بتاريخ 2015/12/12،على الرابط:
:www.radioalgerie.dz/new/article/20151212/6111.html

موالاة أو معارضة)، غير قادرة على طرح بديل ناجع على الاقل لما تقترح السلطة ضمن مشاريع القوانين.

لكن بالرغم من النقاشات الحادة لمختلف النواب في المجلس الشعبي الوطني معارضة و موالاة و التصريحات و ردود الافعال النارية التي صرح بها رؤساء الأحزاب السياسية الا ان قانون المالية 2016 قد وجد طريقا الى التأثير السلبي على معيشة المواطنين حيث سجل زيادات في المواد الطاقوية اثرت بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطن واثقلت كاهل العائلات بمصاريف زائدة، الأمر الذي يبين ان كل ما جرى لم يكن له بديل جاد ومدروس من قبل المعارضة ، فهي تكتفي بالنقاشات والانتقادات والتراشق بالتهم و لكن لا تقدم حلولا لما تطرحه الحكومة من مشاريع قوانين، هذا يفسر ضعف قدرت احزاب المعارضة على ايجاد البديل ، و هذا يفسر بوجه اخر ان السلطة هي وحدها من لديها البدائل التي تفاضل بينها حسب ما تقتضيه مصلحة توفير اموال لتسيير شؤون العامة ، فالمعارضة التي لا تملك بديل احسن من البدائل المتوفرة لدى السلطة الحاكمة ، وإن كان هناك بديل فهو بديل عقيم يبتعد عن الواقعية، و هذا يتجلى من خلال العملية التشريعية فاكثر عائق للقيام بمقترح قانون هو ايجاد المصادر المالية لما يراد ان يعطيه القانون من حق لجهة او شريحة معينة، وعليه كيف يمكنها الحصول على ثقة المواطن في مختلف المواعيد الانتخابية و كيف لها ان تصل يوما ما الى السلطة.

وفي نفس السياق نرى ان قانون المالية ارادت من خلاله احزاب المعارضة كل حسب وجهة نضره ان يكسبها دعم القاعدة موازاة مع اقتراب انتهاء العهدات الانتخابية بمختلف مستوياتها ، لتبين مدى خطا سياسات السلطة خاصة في القرارات المؤثرة على الجانب الاجتماعي للمواطن هذا من جهة و مدى صحتها من خلال الدفاع عن الخيارات المنتهجة بالنسبة لأحزاب الاغلبية او المولاة، ولكن اي من الفريقين لم يعير نفس الانتباه لبقية القوانين المالية السابقة التي كانت تتخذ في فترة الوفرة المالية، والتي كانت موجهة لتقسيم الريع و شراء الامن الاجتماعي دون ان تتخذ اجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني لتخليص تبعية للبترول مثل توطين الصناعات كتشييد المصانع وتقديم تسهيلات استثمارية لخلق بنية اقتصادية خارج المحروقات في وقت كان الاولى ان تتخذ هذه القرارات حين كانت الوفرة المالية كفيلة بسد احتياجات المواطن دون اللجوء الى الضغط عليه ليدفع المزيد من الضرائب، و بالتالي يمكن

القول أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تتمتع ببعد نظر وأنها من الضعف ما يسمح الاستخفاف بها من طرف السلطة اذ لم نشهد مواقف لمعارضة في الجزائر منذ تنحية المرحوم عبد الحميد مهري من على رأس الامانة العامة لجبهة التحرير، وبوفاة الراحل حسين ايت أحمد يكون قد دق اخر مسمار في نعش المعارضة السياسية في الجزائر.

- **المطلب الثاني: دور المعارضة السياسية في التعديل الدستوري 2016 .**

يعد الدستور بمثابة القانون الذي يرتكز عليه الحكم و ينظم العلاقة بين هيئات الدولة المختلفة، وفقا لمبدا وكيفية حماية الحقوق الفردية و الحريات الجماعية ،كما ان الدستور لا يخلو من سمات ومميزات شكلية تميزه عن غيره من القوانين ،و تضع الدول هذه السمات بما يتوافق وطبيعة وعادات و تاريخ الدولة التي تريد اختيار نظام الحكم الامثل و الانسب لمجتمعها، ولذلك تقوم بإجراء تعديلات دستورية بما يتماشى و تطور المجتمع و ترسخ الديمقراطية.

و لقد وعد الرئيس "بوتفليقة" خلال ادائه لليمين الدستوري بدستور توافقي بمناسبة ادائه اليمين الدستوري في أفريل 2014 الا ان المعارضة نظرت بعين الريبة الى ملف الدستور حيث اعتقدت انه لن يكون توافقيا، حيث شكل "بوتفليقة" هيئة مشاورات سياسية تتولى الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الاصلاح التي اسندت رئاستها الى عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الامة بمساعدة مستشارين في رئاسة الجمهورية هما "محمد علي بوغازي" و الجنرال المتقاعد "محمد تواتي" حيث اجرت الهيئة السالفة الذكر بين الفترة المحددة بين 21 ماي الى جوان 2011 سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وبعض من فعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، ومن ضمن ما كان مطروحا للنقاش خلالها هو مراجعة الدستور الذي كان قد و عد به رئيس الجمهورية الطبقة السياسية "دستور توافقي " *[1] و من ضمن اهم المحاور التي كانت مطروحة والمتعلقة بمراجعة الدستور هي نوع النظام السياسي الانسب (البرلماني او شبه الرئاسي)، عدد العهدات الرئاسية و مدة العهدة الواحدة ، الابقاء على الغرفة العليا للبرلمان "مجلس الامة " أو الغائها، وصلاحيات المؤسسات الدستورية، وتفعيل دور

[1] ما تضمنه خطاب اداء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لليمين الدستورية يوم 28 أفريل 2014 بفتح ورشات الاصلاح بهدف مراجعة الدستور تعزيزا للوفاق و تحقيق ترسيخ ديمقراطي يدعم الحكامة و استقلالية القضاء.

البرلمان بعد استعادته لمصداقيته و شرعيته الناقصة ، لينتهي بعد المشاورات رئيس الجمهورية بتنصيب لجنة مختصة من فقهاء القانون الدستوري لصياغة دستور جديد.[1]

عرفت الوثيقة الدستورية الجديدة تحت قيادة لجنة المشاورات الرئاسية برئاسة السيد "احمد اويحى" الامين العام الاسبق لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تنظيم 114 لقاء مع شخصيات سياسية و حزبية و جمعوية و نقابية وطنية و تلقى 30 مساهمة كتابية لاقتراحات تخص اثراء نص الدستور الجديد كان قد سبقها في المشاورات السياسية التي قادها عبد القادر بن صالح استقبال اكثر من 250 شخصية سياسية وحزبية في ظل مقاطعة تاريخية للمعارضة الا انه وبعد تقديم مسودة الدستور الى البرلمان تمت المصادقة عيها و صدر الدستور الجديد في 06 مارس 2016، و من بين اهم ما جاء فيه:

و لقد اجاب دستور 2016 علي بعض من زعماء المعارضة السياسية في الجزائر و لقد كانت مسالة فتح العهد الرئاسية في التعديل الدستور سنة 2008 ، و الذي سمح للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح الى عهد ثالثة و رابعة، حيث شكل ذلك هاجسا يؤرق المعارضة و اثار العديد من الانتقادات و المطالبة بتحديد العهدات الرئاسية الذي يعكس التداول على السلطة و في هذا الخصوص حدد الدستور الجديد العهدات الرئاسية كما قدم ضمانا لعدم امكانية المراجعة الدستورية لهذا المبدأ .

فزعيمة حزب العمال "لويزة حنون" كانت من اكبر المركزين على مطلب "حل البرلمان"، بسبب قضية الأزمة الداخلية لحزب العمال مع النواب الراحلين "المقالين"، نتيجة رفضهم الالتزام باللوائح الداخلية للحزب، حيث شنّت حملة سياسية و إعلامية للمطالبة بقانون يمنع ظاهرة التجوال الحزبي في الجزائر، و اكدت لويزة حنون ان العهدة البرلمانية تعود للحزب، و ليس للنائب و انتهت القضية بتهديد زعيمة حزب العمال برفع قضية لدى مجلس الدولة، ضدّ إدارة الغرفة السفلى للبرلمان لذلك، التقت السيدة لويزة حنون رئيس الجهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي ناقشها حول مسألة حل البرلمان معتبرا أنّ رفضه للفكرة التي تقدمت بها في أوج الربيع العربي، كان لتجنّب الفراغ الدستوريّ المحتمل على أمن البلاد، واستقرار

[1] عصام بن الشيخ، (مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر :مبادرة تاريخية للتغيير ام استمرار احتكار السلطة للصواب)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، جويلية 2011. ص07.

المجتمع[1] و قد اجاب دستور 2016 على قضية التجول الحزبي لنواب البرلمان في مادته 117 التي تنص على ان "يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني او في مجلس الامة المنتمي الى حزب سياسي الذي يغير طوعا الانتماء الذي انتخب على اساسه من عهدته الانتخابية بقوة القانون"[2].

و لقد كانت جبهة القوى الاشتراكية متمسكة بمطلب العودة الى المجلس التأسيسي بالرغم من تطور نظرتها للحياة السياسية خاصة في حياة زعيمها المرحوم حسين ايت احمد و هو المطلب الذي ظل مرفوضا من اغلبية الفعاليات السياسية و الشعبية في الجزائر لما ينطوي عليه من مخاطر جمة منها مثلا ان العودة للمجلس التأسيسي يعني العودة بالجزائريين مرحلة ما بعد 05 جويلية 1962 ، و مناقشة جميع القضايا المفصول فيها خلال العقود الماضية ، ما من شانه ادخال البلاد في نقاشات يصعب تجاوزها [3]، و عليه انتهى الدستور بدسترة تامزيغت كلغة رسمية، ما ادى بتبديد المرتكز الذي كانت تستند اليه جبهة القوى الاشتراكية.

من أهمّ الاعتراضات المسجّلة من قبل المعارضة، رفضها للطريقة التي تقدّم بها السلطة مسودة الدستور للمشاورات السياسية، ورفض تهديدات رئيس الجمهورية التي تتضمنها رسائله السياسية، وهو ما سجّله عبد الرزاق مقري عن حركة حمس، و "الطاهر بن بعيبش" عن حزب الفجر الجديد، بحجّة أنّه: تعامل بالأوراق والأوامر، استغلال لقداسة مناسبات تاريخية،.. وغيرها من الاتهامات "الجانبيّة" الأخرى.[4] أما بخصوص ما جاء به الدستور الجديد المتعلق بالهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات فترى المعارضة ان هذا الاجراء غير كافي لضمان نزاهة الانتخابات ، فرئيس جبهة العدالة و التنمية عبد الله جاب الله يرى ان الهيئة لا تقدم و لا تؤخر حيث طالب في لقاء حزبي بهيئة وطنية مستقلة تتولى الاشراف الكامل على الانتخابات و طالب بسحب ملف الانتخابات من وزارتي الداخلية و العدل

---

[1] عصام بن الشيخ، (أداء المعارضة الجزائرية في ضوء مبادرة الإجماع الوطني: ضبابية الرؤية تضارب الآراء الفرص الممكنة و المخاطر المحدقة)، مرجع سابق.

[2] **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع تعديل مارس 2016**،ط1.منشورات كليك ، الجزائر،2016. ص26.

[3] حمزة خضري ، (المعارضة في الجزائر بين الاغتراب و الافلاس)،مقال منشور على موقع الجزائر 24، بتاريخ 28 فيفري 2016 ، على الرابط:

htt://aldjazair24.com/articles/28282.html

[4] عصام بن الشيخ، ،(اداء المعارضة السياسية في ضوء مبادرة الاجماع الوطني: ضبابية الرؤية تضار الآراء الفرص الممكنة و المخاطر المحدقة) ، مرجع سابق.

كما وصف رئيس حركة مجتمع السلم مشكلة الانتخابات بغموض المسألة التنظيمية خاصة الكتلة الناخبة غير المعروفة بدقة، و تحديد ما يتعلق بإعداد من الناخبين تنتخب عدة مرات في عدة صناديق ويطالب في الاخير بهيئة مستقلة دائمة تتكفل بتنظيم الانتخابات من الاول للأخر و منها رقابة الانتخابات.[1]

نخلص للقول انه في الواقع فان مبادرة السلطة بالتعديل الدستوري 2016 كانت تنم عن حنكة سياسية من رئيس الجمهورية و نلمس ذلك في امرين الاول تأخير عرض مسودة الدستور الجديد على البرلمان الى غاية 2016 ، اي ما بعد قرابة اربعة سنوات من اطلاق المبادرة من طرف رئيس الجمهورية ،و حيث كانت الساحة السياسية تعج بكثير من المبادرات للمعارضة السياسية في الجزائر لمراقبة ما ستدر به حناجر المعارضة من مطالب، أما الأمر الثاني فهو إلقاء الكرة في ملعب المعارضة لتأخذ زمام الاقتراح فيما يخص التعديلات الدستورية واستخلاص كل ما من شأنه أن يكون حجة لها، و تظهر السلطة محل المستمع لانشغالات المعارضة لكسب ود بعضها، و كسر شوكة ما تبقى منها، اما الممتنعون عن المشاركة في هذه العملية سيظهرون معزولين أكثر ومحرومين من القاعدة الشعبية .

اما من ناحية المعارضة الممتنعة عن المشاركة في مشاورات اعداد الدستور و التي شككت من البداية بتوافقية الدستور الجديد نلاحظ انها تتصف بنفس ما تصف به السلطة ، فكما جاء فيما سبق ان السلطة ترفض مبادرات المعارضة فكذلك نرى ان المعارضة ترفض مبادرة السلطة ، و في هذا المقام نسمح لأنفسنا القول انه ليس كل ما يأتي من السلطة سيئ بالنسبة للمعارضة ،و ليس كل ما يأتي من المعارضة سيئ بالنسبة للسلطة ، وبالتالي فالأمر هنا لا يتعلق بالمبادرة في حد ذاته بالقدر الذي يتعلق بمن يقود المبادرة، فحتى المعارضة فيما بينها يرفض فصيل منها مبادرات فصيل اخر و يتهمه بتعطيل عمله وموالاته للسلطة، اذا فالنخب في الجزائر تربى لديها ثقافة الامتناع عن الاخذ من ثقافة الاخر وهي خارج رحمة الاختلاف الذي يعكس التنوع الثقافي و داخلة و الخلاف الذي لا يقبل راي الاخر، وعليه فلدينا معارضة سياسية تجمعها معارضة السلطة و تفرقها مكاسب و رهانات سلطوية.

[1] بلال ع ز ي، (تباين الآراء حول لجنة مراقبة الانتخابات و توسيع دور المعارضة البرلمانية) ،على الرابط:
www.djazairess.com/elhayat/53660

المبحث الثالث: تقييم دور المعارضة السياسية في العملية السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: صورة المعارضة السياسية في الاعلام الرسمي الجزائري.

يعتمد انتشار الاعلام في المجتمعات على مجموعة من الوسائل الاعلامية رئيسية اهمها (الصحف اليومية ، التلفزيون و الراديو، المجلات اضافة الى الاعلام الالكتروني خاصة فيما يتضمنه هذا الاخير من مواقع التواصل الاجتماعي)،و للإعلام عدة وظائف اهمها تزويد الافراد بالمعلومات المهمة و الضرورية لتمكينهم من فهم المجتمع والعالم والتصرف والتواصل بطريقة سليمة و تحقيق التنشئة الاجتماعية بتوفير المعرفة المناسبة للأفراد، اضافة الى الحوار المتمثل في تبادل الافكار حول الحقائق والتربية والدعاية للمساهمة في دعم مختلف الانشطة الاقتصادية منها والاجتماعية وكذا السياسية أيضا، وللإعلام عدت تأثيرات ترتبط بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ويرتبط حق الاتصال بالحق الكامل للفرد والجماعات في التعبير عن آرائهم والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم اليومية وفي الحق في التأثير في القيادات السياسية و الاجتماعية بما يخدم المصالح العامة و المشاركة.[1]

فالإعلام يعتبر ظاهرة من ظواهر الكون وسنة من سنن الحياة، و هو القيام بالإرسال أو الايصال كما هو اعطاء و تبادل للمعلومات سواء كانت مسموعة او مرئية بالكلمات والجمل او بالإشارات والصور والرموز، ولا يدخل ضمن مفهوم الاعلام كل رسالة لا يفهم المستقبل معناها و لا يشارك المرسل في فهم رموزها.[2]

تقتضي حرية وسائل الاعلام جملة من المقومات لعل ابرزها الفصل بين السلطات اقامة تعددية سياسية، اعلامية فعلية و وجود مجتمع مدني فعال و حرية الوصول الى مصدر الاخبار وحمايته و الشفافية في تمويلها و ملكيتها.. الخ لكن التجربة الانسانية اثبتت بشكل يصعب دحضه عدم استقلالية الحقل الاعلامي عن الحقل السياسي، فتأثير الممارسة السياسية

---

[1] احمد قران الزهراني ، (السلطة السياسية و الاعلام في الوطن العربي)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 445 ، مارس 2016 .ص 48.

[2] محمد عبد الملك المتوكل ،**مدخل الى الاعلام و الراي العامة** ،ط2. كلية التجارة و الاقتصاد جامعة صنعاء، 2005 .ص (13-14).

يصعب فصله على نشاط المؤسسات الاعلامية، كما ان التحليل العلمي للظاهرة الاعلامية في المجتمعات المعاصرة اصبحت تشترط التسلح بجملة من المعارف في مختلف العلوم.[1]

في الجزائر بعد اقرار التعددية الحزبية رافقتها تعددية اعلامية فتحت المجال للخواص لإنشاء جرائد او صحف اضافة الى بعض الروافد الاعلامية مدعومة من الدولة جعلتها السلطة كواجهات اعلامية لا تتحمل السلطة مسؤولية ما يكتب فيها، اضافة الى توسع مؤسسات الاعلام الرسمي الذي نحن بصدد دراسة جزء منه فيما يعلق بصورة المعارضة في المؤسسات الاعلامية الرسمية، حيث سنتعرض لبعض الجداول التي تبين ما يشبه الغياب للمعارضة على الاعلام الرسمي من خلال حضها الضئيل في الظهور للتعبير عن آرائها للجمهور المتلقي.

جدول رقم (3): يوضع توزيع الفاعلين في نشرة الاخبار التلفزيونية (8 مساء)

الفاعل	النسبة %
رئيس الجمهورية	11.11
رئيسا غرفتي البرلمان	4.55
رئيس الحكومة	4.04
الوزراء	38.38
مؤسسات حكومية	26.26
منظمات وطنية	5.05
مواطنون	9.60
المعارضة	1.01
المجموع	

المصدر:نصر الدين لعياض، (صورة المعارضة الجزائرية في الاعلام الرسمي:الواقع و التماثلات)،مركز الجزيرةللدراسات،21 ماي 2015. ص9.

جدول رقم (4): يبين توزيع الفاعلين في صحيفة المجاهد

الفاعل	النسبة %
رئيس الجمهورية	13.28
رئيسا غرفتي البرلمان	4.69
رئيس الحكومة	7.03
الوزراء	49.22
مؤسسات حكومية	15.63
منظمات وطنية	3.13
مواطنون	0.77
المعارضة	6.25
المجموع	100

المصدر:نصر الدين لعياض، نفس المرجع .ص 8.

[1] نصر الدين لعياض، (صورة المعارضة الجزائرية في الاعلام الرسمي :الواقع و التماثلات)، مركز الجزيرة للدراسات،21 ماي 2015. ص 3.

جدول رقم (5): يوضح توزيع الفاعلين في نشرة الاذاعة الوطنية القناة الاولى(الواحدة زوالا)

الفاعل	النسبة %
رئيس الجمهورية	10.95
رئيسا غرفتي البرلمان	5.47
رئيس الحكومة	3.98
الوزراء	36.82
مؤسسات حكومية	26.37
منظمات وطنية	4.98
مواطنون	9.94
المعارضة	1.49
المجموع	100

نصر الدين لعياض، مرجع سابق. ص8.

فمن خلال تفحص الجداول المختارة فيلحظ ان حض المعارضة في الضهور في الاعلام الرسمي ضئيل جدا مقارنة بنشاط الحكومة في الجداول الثلاثة التي تمثل نموذجا عن ثلاثة انواع من وسائل الاعلام الرسمي الذي يقود للاستنتاج ان **عملية تغييبها** امر ليس صدفة هذا من ناحية ، من ناحية اخرى فان "**استحضار المعارضة في الاعلام الرسمي** لا تتم عفويا او وفق ما يقتضيه العمل الاخباري لإعلام الجزائريين بما يجري ببلدهم والكشف عن موقف المعارضة السياسية منها بل تقتصر على قائمة من الاحداث و نشاطات لا تثير خلافا في الراي العام و المواقف ، بل تساير توجهات السلطة الحاكمة ، كما تختار شخصيات وأحزاب موالية تشيد بإنجازاتها على غرار ما تنشره الصحف الرسمية كالمجاهد و المساء عن بعض الاحزاب كحزب الكرامة و التحالف الوطني الجمهوري".[1]

كما تخضع نشاطات المعارضة في الصحف الرسمية الى اعادة صياغها ،و يعتبر ظهروها على وسائل الاعلام المرئية محصور في أقل من بضع دقائق و تدخل عليها تعديلات " لتقريب موقفهم من توجهات الخطاب الرسمي وهو الاسلوب ذاته الذي تتبعه الصحف الرسمية فتقول بعض الاحزاب السياسية التي تتسم بحدة خطابها المعارض للنظام بما لم يقولوه و تحطف ما يعبر بعمق عن جوهر موقفهم و هكذا تبدوا بعض قادة المعارضة متناقضة لدى جمهور

[1] نصر الدين لعياض ، مرجع سابق. ص9.

وسائل الاعلام للاختلاف الكبير بين ما تظهره وسائل الاعلام الرسمية من مواقفهم و ما تنشره الصحف المستقلة عنهم "[1]

فعلى سبيل المثال **"فقد بثت في نشرة الاخبار 2015/03/25 ثلاث رسائل كاملة بعث بها رئيس الجمهورية الى رؤساء الدول (مصر و السودان و اثيوبيا) بمناسبة مصادقتهم على معاهدة تقسيم مياه النيل اخذت مدة 12 من نشرة الاخبار، في حين ان نشرة الاخبار التلفزيونية منحت ثانية و نصف لرئيس حزب عهد 54 من تدخله في مؤتمر صحفي عقده الحزب بمقره تضمنة جملة " يجب ان نتحد و نحل مشاكل البلاد ، بينما نشرت صحيفة المجاهد الصادرة في 2015/03/31 جانبا اخر من تصريحه يؤكد فيه ضرورة توجه الجزائر نحو استقلال الطاقة المتجددة ، و طالب بإبرام عقد اجتماعي و سياس و اقتصادي كمرحلة انتقالية من اجل اجراء انتخابات تشريعية بالاتفاق بين السلطة الحاكمة و المعارضة بينما نقرا في الصحف المستقلة مثل صحيفة "ليبارتي" الصادرة في اليوم نفسه شيئا اخر يعبر بوضوح عن مواقف الحزب المعارض للسلطة و لاستغلال الغاز الصخري في جنوب الجزائر فتحت عنوان "اتهم بوتفليقة برغبته في كسب الوقت بمراجعة الدستور على .علي فوزي رباعين : ان وضع البلاد مقلق جدا"تكتب الصحيفة ، و تؤكد ان امين عام حزب عقد 54شدد على ان السلطة لم تفعل سوى استهلاك اموال الجزائريين دون ان تنتج اي شيء .لقد استهلكت 900 مليار دولار في 15 سنة"**[2]

المعارضة السياسية دائما ما تظهرها وسائل الاعلام الرسمي بتلك المعارضة العميلة للخارج المعارضة .

المطلب الثاني: معوقات المعارضة السياسية في الجزائر:

إن تلك التعثرات التي شهدتها المعارضة السياسية في الجزائر ترجع إلى مجموعة من المعوقات بعضها مرتبط بطبيعة النظام السياسي و بعضها الآخر يتعلق بتلك التحولات بحد ذاتها، و لعل أبرزها يتمثل في كون التجربة الديمقراطية تتعثر أحيانا، وتمتزج بالعنف والنكسات السياسية خاصة عند بداية التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى أن "الجزائر تعيش مخاضا ديمقراطيا عسيرا، تتبدى بعض مؤشراته في الإنفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة (دون السمعية البصرية في غالب الأحيان) على معظم الخطابات السياسية، و الإنتخابات

[1] نصر الدين لعياض، المرجع السابق. ص10.
[2] نفس المرجع. ص14.

التعددية وأسلوب القيادة الجماعية و من بين اهم معوقات المعارضة السياسية في الجزائر نحصي مايلي:

ـ **مدى جدية الحكام في تطبيق تعددية سياسية حقيقية :** لقد تم توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 في الجزائر لعدة أسباب، و رفضت مقترحات المعارضة في عدة مناسبات من اجل الاصلاح السياسي ما يترك الامر مفتوح للحديث عن عدم جدية الحكام في تطبيق التعددية بشكلها الحقيقي خوفا على مراكزهم وسلطاتهم، فهم و إن عملوا على إجراء بعض التعديلات الدستورية واتخاذ بعض الخطوات العملية في طريق تحقيق التعددية إلا أنهم حاولوا استخدام هذه التعددية لصالحهم بهدف تأسيس شرعية جديدة للنظام"[1] .

و يمكن القول بأن هذا العائق لا يتيح فرصة التداول على مؤسسات الحكم مما يمنع على أحزاب المعارضة طرح البدائل والآراء السياسية، كما تعتبر من المعوقات "فجائية التحول وعدم تهيئة المجتمع له بشكل كاف وعدم إعداد مؤسسات دستورية وسياسية تستقبل هذا التحول وتقوم بدور الممهد والمكرس له في البنية الاجتماعية"[2]، فالتعددية في الجزائر قد أتت من خلال عمل النظام الحاكم على استنساخ نموذجا جاهزا دون مراعاة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ـ **العمل في مجال سياسي معادي إنتباذي:** ومن أكبر مشكلات المعارضة السياسية انه تعمل في مجال سياسي إنتباذي، هو أن المجال السياسي لا يقدم لها امكانية حقيقية للعمل الطبيعي، فغياب المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال او الحقل السياسي اذ هو لم يتكون بعد بمعناه الحديث كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية السلمية والصراع الديمقراطي على كسب الراي العام و على المشاركة في صنع القرار و صياغة المستقبل والمصير ولذلك فالسياسة تعاني من حيث هي فاعلية اجتماعية، والمعارضة السياسية بوصفها تجليا من تجليات التعبير عن الممارسة السياسية هي اكثر من يتلقى نتائج الانسداد الذي تنتهي اليه الدينامية المحجوزة للسياسة بسبب غياب مجال اشتغالها الطبيعي.[3]

---

[1] محمد صالح نغم ، (التعددية في بلدان المغرب العربي)، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 37 ، 2002. ص 155.
[2] نفس المرجع. ص 156.
[3] عبد الاله بلقزيز و اخرون ، مرجع سابق . ص (19-20).

ـ عدم وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة: فالأحزاب الموجودة لا تعدوا أن تكون جمعيات سياسية أو تكتلات انتخابية، فهذه الأحزاب هي مجرد غطاء لنزاعات قبلية أو تطلعات جهوية أو الزامات شخصية"[1]، و إذا كان الأمر كذلك فحتما ستنتهي التعددية الحزبية بالفشل مما يساعد على ظهور عائق جديد نحو الديمقراطية.

ـ صب الأحزاب للحياة السياسية في قالب آلي: فبذلك تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء، إذ أن الأحزاب تجعل أعضاءها يخضعون لآراء الحزب دون أن يقتنعوا بها وهكذا تنعدم حرية النائب فيذهب إلى البرلمان وهو يعلم مسبقا في أي جانب سيكون صوته ولعل هذا يؤثر سلبا على الرأي العام ويجعله يفقد الثقة في احزاب المعارضة .

بالإضافة إلى كون هذه الأخيرة " تقلص من دور البرلمان نتيجة سيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية المؤتلفة، و أنها تؤدي إلى إضعاف دور المواطن في الاشتراك في الحكم لاسيما الذين لم يرتبطوا بأي حزب سياسي وأن الأحزاب قد تعمل على تزييف الرأي العام و أنها كثيرا ما تسعى إلى إبعاد غيرها من الأحزاب من خصومها السياسيين"[2]، ونظرا لكون معظم عوائق المعارضة السياسية متعلقة بالأحزاب السياسية، فإنه لابد من أن يتمرس الحزب في مختلف مستوياته الهيكلية ،الوظيفية و العضوية على فتح المناقشة الحرة و الاستماع إلى كل الآراء المؤيدة والمعارضة في الحزب وتمحيصها للخروج بقرارات تحضى بقبول الأغلبية.

و في ظل عدم وجود معارضة سياسية منظمة و قوية تستطيع أن تطرح برامج بناءة مع عدم امتلاكها قاعدة شعبية خاصة عند ظهورها في الجزائر بداية التسعينيات و الى حد الان اي التاريخ المخصص لهذه الدراسة فان الاحزاب السياسية لا تستطيع ان تأخذ صوتا واحدا دون ان تضع على راس قوائمها اناس لهم قاعدة عروشية واسعة في مختلف الولايات و بذلك فالهيئة الناخبة في الجزائر اغلبها لا تصوت للحزب و لكن تصوت لصالح من ينتمون اليهم في القبيلة و العرش و القرية و الحي...الخ.

الفساد السياسي: عند الحديث عن الفساد السياسي، فان بناء الأحزاب جزء من بناء نظام سياسي ديمقراطي غير أن التمويل السياسي الفاسد يفسد بناء الاحزاب والنظام معا

[1] محمد صالح نغم ، مرجع سابق. ص 155 .
[2] نفس المرجع. ص 184.

ويضعف التمويل السياسي الفاسد بنية النظام الديمقراطي، حيث يؤدي مع الصور الاخرى للفساد السياسي الى الحط من المثاليات الديمقراطية، ونمو اللامبالاة السياسية لدى الناخبين وهز الثقة في السلطات، ويعتقد الكثير من الناخبين ان الاحزاب تتجاوب بالدرجة الاولى مع المصالح المنظمة والخاصة وأنّ الساسة لا يهمهم المواطن العادي.[1]

ـ **تدخل وسيطرة القوة العسكرية في الحياة السياسية:** فقد عد الجيش الوطني الجزائري سليل جيش التحرير الذي قاد النضال ضد الاستعمار وكان له دور في البناء والتنمية وهذا ما أكده عبد العزيز بوتفليقة مرشح العسكريين خلال التصريحات التي أدلى بها أثناء حملته الإنتخابية "[2]، وهذا ما يجعل أفراد الجيش مجبرون على ميولهم لبعض الأحزاب السياسية وهذا يعد مناهضا وعائقا للديمقراطية.

ـ **تصميم المجال السياسي على مقاس النخبة أو النخب الحاكمة :** اي على مقاس مصالحها يستتبع ذلك احتكار السلطة القائمة للجال السياسي وللحق في ممارسة السياسة فيه على نحو حضري ولا يتبقى لغير النخبة المسيطرة فائض مجال يستطيع فيه أن يمارس السياسة من حيث هي حق عام فحين يكون المجال السياسي ملكية خاصة للسلطة وللنخبة الحاكمة وليس ملكية عمومية لسائر قوى المجتمع لا يبقى ثمة من معنى للاستغراب لحرمان قوى المعارضة من حقها المشروع في التعبير والعمل.[3]

ـ بروز التيارات الإسلامية المتطرفة التي تنزع الى استخدام القوة لتحقيق أهدافها:

و هذا ما أدى إلى إثارة العنف ومن ثم إلى عدم الاستقرار السياسي[4]، وهذا ما حدث بعد الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث أصبحت تنادي بالتطرف بعد توقيف المسار الانتخابي، وهذا ما يدل على عدم وجود الحنكة السياسية والتسرع لدى هذا التيار و لفهم ذلك فلنا ان نتوقع ماذا كان ليحصل حينها لو الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة قبلت بتوقيف المسار الانتخابي و رجعت الى صف المعارضة و رجعت الى القاعدة لشرح الموقف الجواب كان سيكون الرسوخ القوي لهذا الحزب و توسيع كاسح لقاعدته الشعبية، الذي كان ستقف النخبة الحاكمة امامه بدون حراك.

---

[1] بوحنية قوي، ازمة الحراك الحزبي الداخلي في الجزائر :قراءة نقدية، مرجع سابق.
[2] محمد صالح نغم ، مرجع سابق. ص 156.
[3] عبد الاله بلقزيز و اخرون ، مرجع سابق. ص 20.
[4] محمد صالح نغم ، مرجع سابق. ص 156.

ـ **تردي الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية** :أما في الجانب الاقتصادي فانه هناك مشكلات قد تعيق المعارضة السياسية كالبطالة، و تردي القطاع الصناعي فكل تلك المشكلات "تظل ذات تأثير وتماس يومي على حياة المواطن العادي فاغلب الدراسات تشير إلى أن الديمقراطية والتعددية كأحد شروطها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وأن المجتمع الذي ينجح بالوصول إلى مستوى عال من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية"[1] أما في المجتمعات التي تعاني من الفقر والبطالة فتكون فرصة المشاركة في العملية الديمقراطية ضئيلة.

المطلب الثالث : المشاهد المستقبلية للمعارضة السياسية على ضوء تشريعيات 2017 .

ان تسارع الاحداث السياسية والاجتماعية و كذا الاقتصادية المتسارعة التي مرت و تمر بها تجعل من الدارس في سباق مع الزمن للتتبع كل هاذه الاحداث، لما هذه الاحداث من انعكاس على مستقبل للبلاد على كامل المستويات، و رغم كثرة الاحداث خاصة في ظل الانتخابات التشريعية 2017 ، و نحن على مرمى حجر من المحليات و كذا الانتخابات الرئاسية التي يتفق اغلب المحللين و المتتبعين ان كل ما تشهده الجزائر على الساحة السياسية من حراك يرتبط بشكل او باخر مع هذه الاخيرة و بالتالي هناك البعض من المشاهد المستقبلية سنحاول ان نطرح بعضها على ضوء الواقع الحالي للمعارضة السياسية في الجزائر و مع ما تشهده الساحة السياسية من تغيرات .

اولا:

تكريس قطب مهيمن مكون من جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي و الحال انها واجهة ثنائية ظاهرية لأنها في اخر المطاف تابعة لمنطق سياسي وحيد هو منطق جبهة التحرير كحزب يزاول السلطة رسميا منذ 1962 هذه الاستمرارية الطويلة المتسمة بقربها من المراكز الحقيقية للسلطة ومن جهاز الدولة على كل المستويات و التي لا يبدوا ان الزمن قد اوهنها بعد ، كما يبدوا ان القطب المتشكل حول النواة المتمثلة بجبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي و كانه محافظ من حيث الجوهر بصفته ضامنا

[1] محمد صالح نغم ، المرجع السابق. ص 157 .

لنظام ريعي تنبني من حوله الرهانات الاجتماعية يطرح هذا القطب المهيمن الذي يبدوا و كانه لا يتملك برنامجا قادرا جديا على ان يأخذ على عاتقه التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الحقيقية، التي تفرض نفسها على المجتمع الجزائري في سياق التحولات العالمية الكبرى يطرح خطابا وطنيا يحظى اساسا باستمرارية تاريخية طويلة و يقدمه كبرنامج و يهدف هذا القطب الى ان يجمع حوله التشكيلات السياسية الجديدة و التي معظمها قريبة جدا منه موضوعيا، و من جهة اخرى الاحزاب السياسية الاسلامية القادرة في سياق المجتمع الجزائري وحدها على مجابهة مواقفه المهيمنة، زيادة على ذلك سوف يكون هذا القطب محفوفا أكثر من ذي قبل بمجموعة من الاحزاب التي تبدوا و كأنها تأخذ تعليمات صادرة عن هذا القطب، و في اقل حال تنتظر دائما موقف هذا القطب من اي قضية تثير الراي العام او المعارضة لتفصح بدورها عن توجهها حيالها.

ثانيا :

ان الاحزاب السياسية ذات التيار الاسلامي غير المتطرف استطاعت ان تتكيف مع مختلف التغيرات الطارئة على الساحة السياسية على مدى اكثر من 26 سنة منذ اقرار التعددية على الاقل، فهي توالي السلطة تارة و تعارضها تارة اخرى ، اشبته ما يكون بقياس ضغط السلطة ، حيث يبدوا انه من الذكاء مجابهة نظام كالنظام الجزائري الذي قد يكون بمثابة انتحارا سياسيا ، و ما تجربة الاخوان المسلمين بمصر خاصة ببعيد، و استطاعت هذه التيارات رغم ما تعرضت اليه من انقسامات افضت الى بروز العديد من التشكيلات السياسية الحاملة لنفس الافكار و البعد الايديولوجي الا انه استطاعت ان تنقل قضايا وعائها الانتخابي و مناضليها الى المؤسسات الرسمية في الدولة بحيث اصبحت تشكل طرفا في المعادلة السياسية يجب على الاقل الحساب له ، حيث تشكل حاليا التيار الاسلامي المعتدل.

و كأكثر مستقبل مشرق بعد الانتخابات التشريعية 2017 ، خاصة في ظل التحالفات الانتخابية التي عقدتها بينها في قناعة بانه لا يمكن مواجهة احزاب السلطة منفردة و تعتبر هذه استراتيجية اهتدت لها احزاب التيار الاسلامي بدأت انها قد استفادت منها في تشريعيات 2012 و قد اعادت الكرة هذه المرة، على غرار اتحاد النهضة والعدالة والتنمية ، الذي يتشكل من ثلاثة احزاب اسلامية حيث يبدو جيليا ان المصلحة قربت بين المنشقين بالأمس في العمل

السياسي، و ايضا تكتل حركة مجتمع السلم، حيث تطمح هذه الاحزاب ان تتمكن من ان تضمن لنفسها كتلة لا باس بها تستطيع من خلالها اقلاق احزاب الاغلبية و الموالاة تحت قبة البرلمان ،بتشكيلها رقما صعبا اين يمكنها اثارة بعض القضايا المهمة .

ثالثا :

و بالنسبة الى ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في الجزائر و التي افاضت الكثير من الحبر خاصة بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اين طالبت العديد من الاحزاب بتفعيل المادة 88[1] من دستور 1996 التي تحولت الى المادة 102 من دستور مارس 2016، للقيام بانتخابات رئاسية مبكرة ، الا انه يبدوا ان السلطة تريد كسب المزيد من الوقت لإيجاد مرشحها للرئاسيات و الذي يتطلب تحضيرا لشخصية تلقى اجماعا و قبولا لدى الشعب و منافسا قويا لمرشحي المعارضة .

و لقد لعب الرئيس الحالي دورًا مهمًا في إخراج الجزائر من ما شهدته الجزائر خلال التسعينيات، وحظي بتعاطف سياسي وشعبي واسع خلال العقد الأول من القرن الجاري لما حققه من استقرار في البلاد، حيث لم تطرح إشكالية الانتقال الديمقراطي بالجزائر خلال تلك الفترة، بالرغم من غياب تعددية سياسية وإجراءات ديمقراطية و قوانين دستورية حقوقية تحكم البلاد ،الا ان الامر لم يعد كذلك في السنوات الخمس الاخيرة ، حيث صار الانتقال السياسي في الجزائر محل اهتمام شعبي و سياسي، بعد ما ألم المرض بالرئيس بوتفليقة الذي تزامن و ما اطلق عليه بثورات الربيع العربي التي كشفت دكتاتورية الأنظمة السياسية بالمنطقة وفسادها بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول كل ذلك خلق مناخًا محفزًا لتزايد الأصوات الشعبية والسياسية بضرورة إحداث تغيير حقيقي في حكم قصر المرداية.

و بالنظر الى نتائج الانتخابات التشريعية 2017 التي افرزت بعض التغيرات على مستوى المقاعد البرلمانية سواء بالنسبة لأحزاب السلطة او الاحزاب الاسلامية المعارضة

[1] تنص المادة 102 من دستور مارس 2016 "اذا استحال على رئيس الجمهورية ان يمارس مهامه بسبب مرض خطير و مزمن ،يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ،و بعد ان يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة ، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع....في حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة و اربعين يوما ، يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا ....يتولى رئيس مجلس الامة مهام رئيس الدولة مدة اقصاها تسعون 90 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية...."

خاصة، و في ظل عدم الزام الدستور لرئيس الجمهورية باختيار الوزير الاول من الاغلبية البرلمانية حيث اكتفا باستشارتها غير الملزمة ، فان احزاب المعارضة لا زالت تملك قدر من الهامش خاصة في ظل الاوضاع التي تمر بها البلاد سواء كانت اقتصادية او اجتماعية و سياسية و امنية ،سيكون على السلطة اشراك احزاب المعارضة في الحكومة لضمان التوازن بين الكتل السياسية من جهة ، اضافة الى العمل من خلال هذه الخطوة على التحضير للرئاسيات القادمة ، ففي ظل عدم وضوح الرؤيا لوجود مرشح للسطلة فان مرشح السلطة للرئاسيات سيكون بحاجة الى دعم مختلف الكتل السياسية الذي سيضمن استمرار هيمنة النخبة الحاكمة على السلطة ، و بالتالي حسم اللعبة الديمقراطية لصالح احزاب السلطة.

الا ان المسألة ليست فقط بين مكونات الطبقة السياسية وحدها في الجزائر للخلافة في منصب الرئيس، و لكن صارت المسالة تخضع الى تجاذبات خارجية و بصورة أدق تجاذبات امريكية /فرنسية، و لقد نشر في هذا الشأن على موقع الـ "CNN بالعربية" **"انه طفا الى السطح مؤخرا صراع فرنسي – امريكي ينبني حول مصلحة كل طرف في الرئيس القادم للبلاد و قد تسارعت وتيرة هذا الصراع بعد التعديل الدستوري الاخير الذي اعاد غلق العهدات الرئاسية، و كذا اتضاح الوضع الصحي الذي لم يعد بإمكان المحيطين ببوتفليقة اخفاءه، و تجلى الصراع المذكور في الضغط الفرنسي الذي اشتد مؤخرا و محاولة تطويق اي مسعى قد يكون بعيدا عن محور الجزائر باريس"**[1] .

و في ظل ما سبق فان النخبة الحاكمة في الجزائر ستعمل على امتلاك الاوراق الحاسمة لترتيب بيت الرئاسة و الحكم بعد 2019، و ما يرجح هذا السيناريو هو تلك التغيرات التي ادخلت على جهاز المخابرات الذي يعتبر كأحد الفواعل الرئيسين في وضع ترتيبات نزيل قصر المرادية، و اقالة العديد من جنرالاته و مقاضاة بعضهم، كأحد اهم الملامح لهذه الترتيبات، فيما ستكون بطانة بوتفليقة بعد رئاسيات 2019 اضعف مما هي عليه خلال ما تبقى من عهدته الرئاسية .

و بالتالي فان امكانية حصول احزاب المعارضة في الجزائر على مقاليد الحكم ضئيل جدا يتطلب معجزة وقوع انتخابات حرة و ديمقراطية نزيهة، غير مهندسة مسبقًا و ذات

[1] حمزة عتبي، (اي مستقبل للحزائر بعد نهاية حقبة الرئيس بوتفليقة) ، موقع CNN بالعربية، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/2016/05/21/algeria-future-after-boutaflika

مصداقية مع وجود رؤية سياسية توافقية يحترم فيها قرار الشعب و حريته في اختيار من يحكمه، و نافلة القول في هذه الجزئية هو ما قالته الباحثة بالمعهد الألماني للتنمية "إيزابيل شيفر" بأن «بنية الحكم القائمة على مركب معقد من دوائر النفوذ العسكرية والاستخباراتية و الأوليجارشية، لم تسمح حتى الآن بإحداث تغيير ديمقراطي»، ما يعطي انطباعا مشبوها بالغموض حول مستقبل الجزائر في مرحلة ما بعد بوتفليقة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن نستخلص أن المعارضة السياسية هي عبارة ان حزب او احزاب سياسية تضم مجموعة من الافراد لهم عقيدة و احدة تعمل من اجل الوصول الى السلطة و هي ايضا ذلك الحزب او الاحزاب التي لم تتمكن من حيازة اغلبية الهيئة الناخبة في الانتخابات فتجلس بمقتضى هذه الوضعية في صف المعارضة (الاقلية)، حيث تقوم خلال فترة تواجدها في هذا الصف بالانتقاد البناء للأداء الحكومي، و ان وجود معارضة سياسية هو من بين مظاهر الديمقراطية و التعددية السياسية و الحزبية في بلد ما، و هي تعد امر صحي في اي بلد ديمقراطي ، لأنها تصوب اخطاء الحكومة و تراقبها و تمتع الاستبداد بالحكم الذي ينجر عنه تضييع الحقوق و الحريات ، و للمعارضة عدة اشكال و صور فمن فعل معارضة الحكومة و عدم معارضة نظام الحكم الى اتخاذ بعض مكوناتها المعارضة مبدا سياسي لممارستها المعارضاتية اي المعارضة من اجل المعارضة ، و معارضة عضوية تحافظ على قيمها و اهدافها المستقبلية مع التعامل مع الأحداث بما يقتضيه الامر لذلك ، كما توجد معارضة سرية فاعلة و نشطة بعيدة عن الظهور العلني ، كما نلاحظ وجود معارضة ذات وجهين ، و هي بذلك تستعمل اقصى درجات النفاق السياسي حيث لا تستطيع التخلي عن طرفي المعادلة التي تمثل القمة و القاعدة لجلب اقصى المكاسب ،و معارضة تابعة إلى النظام الحاكم و التي تكون من صناعته او باحتواء جزء من المعارضة قصد اضعاف المعارضة .

و لقد كان للمعارضة السياسية في الجزائر جذور تاريخية، حيث نشأت اولى فسائلها في عصر وجود محتل اجنبي للبلاد، و تميزت آنذاك بتعددها و آرائها المختلفة و لتحقيق الهدف الاسمى لكل جزائري اتحدت تلك القوى المعارضة في جبهة و احدة لتحقيق الاستقلال، و على اثره رات اطراف عملت لفترة في مكافحة المحتل الفرنسي بان الوقت قد حان للعمل السياسي في ظل تعددية الا ان سيطرة نخبة بعينها على نظام الحكم بلغة القوة و السيطرة بإقرار نظام الحزب الواحد، افضى الى ظهور معارضة سرية غير علنية و التي تجرا بعضها الى استعمال السلاح لانتزاع الاعتراف بالتعددية السياسية في الجزائر الحرة، حيث إصدمت بواقع قاسي ادى الى اعتقال البعض و نفي الاخر الى حين تأكد جانب مهم من النخبة المسيطرة على الحكم ضرورة فتح المجال امام التعدد الحزبي و السياسي، بعد الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينيات التي امتدت بضلالها على كل المستويات حيث كانت احداث اكتوبر

1988 هي الشعرة التي قسمت ضهر الجمل، و تم التخلي عن النظام الاشتراكي و اقرار التعددية السياسية في دستور 1989.

و لقد كشفت مرحلة بداية التعددية السياسية على مدى عسر عملية الانتقال نحو الديمقراطية و ظهر ذألك اولا من خلال اول دستور تعددي للجزائر المستقلة سنة 1989 و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في نفس الفترة الذين لم يتضمنا مصطلح "الحزب السياسي"، اضافة الى ايقاف المسار الانتخابي و بالرغم ما قدمه النظام من تبريرات الا انه لم يكن له الحق في اتخاذ هذا القرار المضاد لقرار الشعب الذي صوت لذلك الاختيار و خاصة بتلك الشكلية مناقضا بذلك كل معاني الديمقراطية التي اقرها في الدستور و القوانين و لم تستقر الاوضاع فقط على ذلك بل دخول البلاد في فترة من العنف راح ضحيته الاف الاشخاص اضافة الى عكوف السطلة الى السيطرة على الساحة السياسية و استعمال كل الضغوط على المعارضة السياسية التي غيبت طوال ما يناهز بضع عقد من الزمن بسبب الفوضى التي عمت الساحة، و بالرغم من ذلك كان هناك مواقف لبعض احزاب المعارضة التي كانت تمثل قوة سياسية لا يستهان بها في من خلال قاعدتها الشعبية، حيث شكلت مصدر قلق للنخبة الحاكمة ما ادى بالسلطة الى استنساخ المعارضة السياسية ،انطوى ذلك على ظهور العديد من الاحزاب السياسية، كذا العديد من الانشقاقات وسط الاحزاب ادى الى تشتت و قاعدتها الشعبية و بالتالي وعائها الانتخابي، و في ظل هذه الوضعية أعيدت هندست صفوف المعارضة فمنها من اختار مجاراة السلطة في قراراتها و تبني برامجها، كموالاة حقيقية لها كما هو الحال لأحزاب التيار الوطني، و منها ما هو مولاة ظهرت في شكل تحالفات كما هو الحال لبعض الاحزاب ذات المنطلقات الاسلامي و الاخوانية منها خاصة، حيث رات ان المصلحة تقتضي ذلك و لقد خرجت من هذه الموالاة بمجرد ان رات الفرصة سانحة لتحقيق بعض المكاسب و هي قابلة لتغيير مواقعها ايضا من ظرف لأخر.

و بدخول الجزائر العقد الاول من القرن الحالي و في ظل الانفراج الامني، وتمتع البلاد بوفرة مالية استطاعت السلطة ان تدعم الاستقرار الامني و الاجتماعي و السياسي باستعمال الريع من اجل ذلك من خلال تحقق العديد من المطالب الاجتماعية و السياسية الا ان ذلك لم يدم طويلا لأنه لم توضع لبنة حقيقية الناتج عن عدم تقبل النخبة الحاكمة للتمكين

السياسي للمعارضة لممارسة وظيفتها الحقيقية و استمرت في ازدرائها لها، و ذلك ناتج عن رغبت عدم التخلي عن مراكز القرار للأخر الذي ينظر اليه على انه غير كامل و وجوب ممارسة الوصاية الابوية عليه .

يبدو مازال الطريق طويل امام المعارضة مليء بالعمل الجاد في شد و جذب بينها و بين النخبة المسيطرة على مراكز القرار للوصول الى مبتغاها، حيث انه مع اقتراب الاستحقاقات الرئاسية لسنة 2014 ظهرت على الساحة السياسية من طرف بعض احزاب المعارضة السياسية في الجزائر التي كانت تطمح الى الضغط على السطلة من اجل تغيير الوضع القائم العديد من المبادرات خاصة منها ما كان محل دراستنا و هي مبادرة الاجماع الوطني و مبادرة التنسيقية من اجل الحريات والانتقال الديمقراطي، حيث دعت من خلالها هذه الاحزاب السلطة للحوار على ضوء هذه المبادرات، محاولة بذلك طرح حلول تعتقد انها تؤدي الى اصلاح سياسي حقيقي يضمن حق الجميع، الا انه بشان هذه المبادرات لم تغير السلطة تعاملها معها منذ ظهور التعددية في الجزائر، و الذي يقضي برفض كلما يأتي من جانب المعارضة، فقد رفضت المبادئ التي توصلت اليها مجموعة سانتيجيديو في فترة التسعينيات و اتهمتهم بالخيانة، و بادرت السلطة بما اطلق عليه الوفاق الوطني و استعملت لغة التهديد للمشاركة المعارضة فيها ، كما رفضت مبادرات مختلف احزاب المعارضة و بادرت بالتعديل الدستوري و دعت مختلف فصائل المعارضة و الشخصيات السياسية لإثراء مشروع هذا التعديل و بالرغم من عدم مشاركة عدد من فصائل المعارضة ، تمكنت السلطة من تمرير مشروع التعديل الدستوري، و بالرغم ما جاء فيه من ايجابيات الا ان ذلك يبقى اعرجا من حيث الاطراف المشاركة فيه و ناقصا من حيث ما كان تطمح اليه شريحة كبيرة سواء من المعارضة او القاعدة خاصة في قضية فصل بين السلطات.

يبدوا ايضا ان النخبة الحاكمة ما زالت مصممة على التعنت و البحث بكل السبل للتشبث بعرى الحكم فبالرغم من انها قد تلجاء لبعض التنازلات تقر من خلالها بفتح الابواب امام فصائل المعارضة الا انها بمجرد ان تأكد من أن التنازلات المتراكمة ستودي في لحظة ما الى انسحابهم من السلطة تصبح مستعدة لكل الاحتمالات حتى و لو اقتضى الامر التعدي

على الحريات او حتى الانقلاب على القوانين و الاصلاحات التي باشرتها، و طبعا ذلك في حالة ظهور اي من الملامح التي قد تؤدي الى فرض نخب منافسة لمنطقها.

و عليه فان امام المعارضة السياسية في الجزائر العديد من المعوقات جانب يرجع الى المعارضة بحد ذاتها، و الذي ينم عن ضعف داخلها من حيث ضعف الولاء الحزبي الذي ينهار بمجرد الاختلاف في وجهات النظر، و غياب الديمقراطية في التسيير الداخلي لشان الاحزاب السياسية و عدم وجود معارضة سياسية منظمة و قوية اضافة الى او عدم اكتمال نضوجها في العمل السياسي، بالإضافة الى بروز الفساد السياسي، حيث أن التمويل السياسي الفاسد يفسد بناء الاحزاب والنظام معا، كما يوجد جانب اخر من العوائق اهمها الرغبة الشديدة من طرف النخبة الحاكمة بالتمسك بالسلطة بالرغم من فشلها من تسيير العديد من الملفات و يؤدي سيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية الموالية للسلطة على البرلمان التي تعمل على تزييف ارادت الشعب، إلى إضعاف دور المواطن في الاشتراك في الحكم لاسيما الذين لم يرتبطوا بأي حزب سياسي، و بعدم وجود فضاء عمومي بالمعنى الحقيقي لممارسة المنافسة السياسية السلمية و الديمقراطية لكسب الراي العام و مرافقته للمشاركة في صنع القرار و صياغة المستقبل و المصير ، يظهر عدم جدية السلطة في تطبيق التعددية بشكلها الحقيقي، و تقف عائقا اما المعارضة السياسية في الجزائر الحالة الاقتصادية للبلاد المنعكسة على الوضع الاجتماعي للأفراد في المجتمع و الذي لم يرتقي إلى مستوى عال من المعيشة من شانه تهيئت أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية.

و بعدم نجاح السلطة في النهوض بالبلاد الى مستوى تطلعات المواطن كان لابد لها ان تصرف انظار هذا الاخير عن المعارضة السياسية بإظهارها بمظهر الانتهازية تارة و التخوين و العمالة و عدم الاهلية تارة اخرى، بالاعتماد خاصة على وسائل الاعلام الرسمي منها خاصة، و بالرغم من التأثير المحدود لهذه الاخيرة الا انه ما يحدث تحت قبة البرلمان المنقولة في هذه الوسائل الاعلامية، و كذا النشرات الاخبارية اليومية لا زالت تحتل مكانة عند فئة مهمة في المجتمع و يشد اهتمامهم، حيث يتعمد ابراز قادت المعارضة السياسية وفق ما تقتضيه مصلحة السلطة باستعمال مختلف الوسائل .

و على ضوء ما سبق من الدراسة فانه من المتوقع استمرار خسارة المعارضة واحتكار أحزاب الموالاة للسلطة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة خاصة في ظل ما افرزته الانتخابات التشريعية شهر ماي 2017، كما ان إقرار دستور مارس 2016 الاخير لا يعني تفعيل الضمانات الدستورية لدعم فرص المعارضة في التمثيل، و ان صدور هذا الدستور ليس هو الا عملية لكسب الوقت من طرف النخبة الحاكمة لإطالة بقائها في السلطة، في نفس الوقت سيبقى هنالك تمثيل للمعارضة السياسية الا انه سيزيد انحسارا .

و قد تعمد السلطة الى تغيير آليات الإصلاح و جعلها أكثر تشاركية لأنها تحسم اللعبة الديمقراطية لصالح الموالاة على حساب احزاب المعارضة بشكل مستمر، الا ان الإصلاح المتدرج يظلّ في النهاية أفضل من التغيير المفاجئ الذي يكون وفق حسابات غير مدروسة غالبا قد تؤدي الى خلق الفوضى و التهور، كما انه لابد من إشراك المعارضة في العملية السياسية و العمل على تقويتها من خلال خلق الوسائل لعملها، فذلك من شانه ان يكون مصدر قوة للنظام السياسي و يشكل له هامشا للمناورة في مواجهة القوى الخارجية، فالمعارضة القوية تعني نظام سياسي قوي، و بالتالي فلا ينبغي التوجس الدائم مما تنتجه المعارضة السياسية بغية الاصلاح السياسي، و في ظل التعديل الدستوري الاخير و في انتظار ما ستسفر عليه الايام القادمة خاصة فيما يتعلق بالتشكيلة السياسية البرلمانية بعد الانتخابات التشريعية 2017 فما هي سلوك المعارضة السياسية الناتج كانعكاس لتلك الافرازات مستقبلا؟

الجـــــــــداول :

- ✓جدول رقم (1):يبين عدد التشكيلات السياسية المتواجدة في الساحة السياسية بعد اقرار التعددية الحزبية
- ✓جدول رقم (2):يبين خسارة بعض الاحزاب من النواب خلال ظاهرة التجوال السياسي
- ✓جدول رقم (3): يوضع توزيع الفاعلين في نشرة الاخبار التلفزيونية (8 مساء)
- ✓جدول رقم (4): يبين توزيع الفاعلين في صحيفة المجاهد
- ✓ جدول رقم (5): يوضح توزيع الفاعلين في نشرة الاذاعة الوطنية القناة الاولى(الواحدة زوالا)

المراجع و المصادر :

أولا :الكتب :

✓ **الكتب باللغة العربية :**

1. الأسود شعبان الطاهر, **علم الاجتماع السياسي**،ط1. الدار المصرية اللبنانية, القاهرة، آب 1999.
2. بلقزيز عبد الاله و اخرون ،**المعارضة السياسية في الوطن العربي :ازمة المعارضة السياسية العربية** ،ط1. مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2001.
3. بهلول محمد ، **الجزائربين الأزمة الإقتصادية و السياسية** . الجزائر، دحلب للطباعة، 1993.
4. بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري**. عين ميلة، دار الهدى للطباعة و النشر،1990.
5. تاملالت محمد، **الجزائر من فوق البركان :حقائق و أوهام 1988 – 1999**. الجزائر، (د د ن)، 1998 .
6. توفيق اشرف محمد ، **المعارضة**. دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،1989 .
7. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، ط1.دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
8. جرادي عيسى، **التعددية الحزبية السياسية في الجزائر**. رسالة الأطلس، العدد 212، 26 أكتوبر 1998
9. الخزرجي ثامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة :دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة** ، ط 1. مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004.
10. خضر صالح سامية ،**المشاركة السياسية و الديمقراطية** . كتب عربية ،(د م ن)، 2005 .
11. الخطيب نعمان ، **الاحزاب السياسية و دورها في انظمة الحكم المعاصر** . دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ،1983.
12. ديدان مولود ، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية** ،ط 2017 .دار بلقيس ، الدار البيضاء الجزائر ، 2017.
13. ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، طبعة 2010 .دار بلقيس، الجزائر،2010.
14. ربوح ياسين ، **الاحزاب السياسية في الجزائر :التطور والتنظيم** . دار بلقيس ، الجزائر،2010.
15. ربيع عمرو هاشم و آخرون ، **موسوعة المفاهيم و المصطلحات الانتخابية و البرلمانية (مع ملف تعريفي ببرلمانات دول العالم و المنظمات البرلمانية الدولية)**. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2009.
16. سعداوي عمرو عبد الكريم ، **التعددية السياسية في العالم الثالث** .الجزائر نمودجا، القاهرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1989.
17. سفير ناجي ، **تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي** ، الطبعة العربية الاولى. الشبكة العربية لدارسة الديمقراطية ، تموز 2013 .

18.السويدي محمد ، **علم الاجتماع السياسي :ميادينه و قضاياه ، الجزائر** . ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990.

19.الصفار فاضل ، **الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم و الضمانات،** ط1. دار العلوم للتحقيق و الطباعة و النشر ، بيروت، 2008.

20.عبد الخالق مصطفى نيفين ، **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي،** ط1. القاهرة، مكتبة الملك فيصل الاسلامية،1985.

21.عبد الملك المتوكل محمد ،**مدخل الى الاعلام و الراي العامة** ،ط2. كلية التجارة و الاقتصاد جامعة صنعاء، 2005.

22.العمار منعم ،**الجزائر و التعددية المكلفة** . بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .

23.عنصر عياشي ، **سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر** . القاهرة . دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ،1994.

24.العوطي أحمد ، **حكم المعارضة و إقامة الأحزاب السياسية في الإسلام،** ط1. دار النفائس، عمان، 1992.

25.قميحة جابر ، **المعارضة في الإسلاميين النظرية و التطبيق،**ط1. الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 1998.

26.مصطفى رشيد أميدي سربست ، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية – سياسية – تحليلية - مقارنة** ، طبعة 2011. مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل، 2011.

27.موريس دوفرجيه ، ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد ،**الاحزاب السياسية**. شركة الامل للطباعة والنشر ، القاهرة ،2011.

28.ناجي عبد النور ، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي** ، دار الكتاب الحديث ، مصر ،2010.

29.ناشر شهاب الدين, **قاموس أكسفورد الحديث**،طهران،ط1، 2003.

30.شريط الأمين ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (19-62)**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.

31.قيرة إسماعيل، غربي علي، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2002.

32.الرياشي سليمان و اخرون، **الازمة الجزائرية**، ط2. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1999.

33.بوقفة عبد الله ،**القانون الدستوري تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية**. دار الهدى، عين مليلة / الجزائر، 2008.

I. الكتب باللغة الأجنبية

1. Benissad Hocine, **Reformes Economiques En d'Algérie : L'Indicible Ajustement Structurel**. OPU, Alger, 1991.
2. Dahmani Ahmed, **L'Algérie a L'Epreuve Economique Politique Des Reformes : 1980-1997**. Edition CASBAH , Alger,1999.
3. leca John, **Les autres, Maghreb** : **les Années de Transition .** Edition Massou, **paris,** 1990.

ثانيا: المقالات

✓ **المجلات:**

1. بلعور مصطفى ،(حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر)، مجلة الباحث ،العدد 4 ،2006.
2. بن سعيد مراد و زياني صالح، (النخب و السلطة و الايديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة و التغيير السياسي)، المستقبل العربي، العدد 430، الصادر في ديسمبر 2014.
3. بن محمد علي، (حسين ايت احمد اخر القادة التسعة الذين فجروا الثورة الجزائرية داعية الكفاح المسلح و عميد المعارضة في الاستقلال)، المستقبل العربي ، العدد 444 ، الصادر فيفري 2016.
4. جابي عبد الناصر ، (وضع المعارضة الجزائرية و مساراتها المحتملة)، مركز الجزيرة للدراسات ،03 جانفي 2016 .
5. سويقات احمد ، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 ، مجلة الباحث ، العدد 2006/04 ، الصادرة عن جامعة ورقلة.
6. سويقات الامين ،(الانشقاقات الحزبية في الجزائر و المغرب: دراسة في الاسباب و التجليات)، دفاتر السياسة و القانون ،العدد 15، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جوان 2016.
7. قران الزهراني احمد ، (السلطة السياسية و الاعلام في الوطن العربي)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 445 ، مارس 2016 .
8. قوي بوحنية ،(دينامية الحراك الحزبي في الدول المغاربية دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر)، دفاتر السياسية و القانون ، عدد خاص ،أفريل 2011.
9. نغم محمد صالح ،(التعددية في بلدان المغرب العربي)، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 37 ، 2002.
10. يونس محمد فاتن ،النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992 –1997، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد السابع ، العدد 14/1 الصادر في العراق ، 2013 .
11. عصام بن الشيخ، (مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر :مبادرة تاريخية للتغيير ام استمرار احتكار السلطة للصواب)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، جويلية 2011.

12. Nathalie brack et Sharon wienblum, pour une approche renouvelée de l'opposition politique, revue internationale de politique comparée,vol.18,n° (2011/2).

13. Hastings Michel, «Oppositions parlementaires, gouvernements minoritaires et démocraties inclusives. L'exemple des pays scandinaves», Revue internationale de politique comparée, Vol 18 , n° (2011/2).

✓ **الجرائد:**

1. ايت جود هادي و نحال سعاد ، (المشروع السياسي للافافاس بين مطرقة المعارضة و سندان النظام)، جريدة التحرير ، العدد 467 الصادر بتاريخ 2014/10/29 .
2. ذهبي حكيمة، (الافافاس يبحث عن الشرعية الشعبية لمبادرة الإجماع الوطني)، جريدة المحور، العدد 1398 ،بتاريخ 20 أفريل 2017.
3. سكية عبد السلام ،(لم نقطع الطريق على الافلان ..ولم نفز بالتزوير)، الشروق اليومي،جريدة يومية، العدد 5018، بتاريخ 2016/02/23.
4. مسلم محمد ،(زروال هو من اقترح علينا تكوين قوة سياسية جديدة.. ولا وجود لأحزاب في الجزائر)، الشروق اليومي ،جريدة يومية، العدد 5018، بتاريخ 2016/02/23 .
5. جبر حافظ عبد العظيم، (ثقافة المعارضة)، الصباح اليومية، العدد(844)، بتاريخ 2006/5/27.

ثالثا: الوثائق غير المنشورة :

✓ **الأوراق البحثية :**

1. قوي بوحنية، ازمة الحراك الحزبي الداخلي في الجزائر :قراءة نقدية ،(ورقة مقدمة للقاء العشرين لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)، أكسفورد، بتاريخ 2010/07/24.
2. نورة يحياوي، (حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي)، مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،2001.

رابعا: الوثائق الرسمية :

✓ **الدساتير :**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 2016.

✓ **القوانين :**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 ،يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02 ،الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

خامسا: الروابط الالكترونية:

1. حوار مع براهيم تازاغارت: (مبادرة الأفافاس حركت المشهد السياسي وخلقت ديناميكية في المجتمع)، منشور بتاريخ 2014/12/16 ، على الرابط:
https://espoirmaghreb.wordpress.com/page/9/ ، تاريخ الدخول 2017/04/25 .

2. عظيمي احمد ،دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر ، مدونة الدكتور عظيمي على الرابط الالكتروني http://adimiahmed.over-blog.com/article-115557757.html ، تاريخ الدخول 2016/12/05.

3. انظر اجتماع تنسيقية الحريات و الانتقال الديمقراطي المنشور بتاريخ 2015/10/11 على موقع حركة مجتمع السلم على الرابط:

تاريخ الدخول 2017/30/10 http://hmsalgeria.net/ar/أخبار/1917-20151011-تنسيقية-الحريات-والانتقال-الديمقراط.html

4. حزب جبهة التحرير الوطني يعلن مشاركته في ندوة الاجماع الوطني التي بادرت بها جبهة القوى الاشتراكية ، على صفحة حزب جبهة التحرير الوطني: www.pfln.org.dz/ ?p=7431 ، تاريخ الدخول 2016/12/29.

5. انظر حمزة خضري ، المعارضة في الجزائر بين الاغتراب و الافلاس، مقال منشور بتاريخ 28 فيفري 2016 على موقع الجزائر 24، على الرابط: htt://aldjazair24.com/articles/28282.html ، تاريخ الدخول 2016/11/11.

6. انظر حوار مع تازاغارت براهيم: مبادرة الافافاس حركت المشهد السياسي و خلقت ديناميكية في المجتمع على الرابط:

7. انظر موقع الإذاعة الجزائرية ،قانون المالية 2016:انتهاء المناقشة اليوم و النواب يضغطون لفرض تعديلات على المشروع، على الرابط:
www.radioalgerie.dz/new/ar/article/20151124/59209.html ، تاريخ الدخول 2017/02/10.

8. بلال ع ز ي، تباين الآراء حول لجنة مراقبة الانتخابات و توسيع دور المعارضة البرلمانية ،على الرابط: www.djazairess.com/elhayat/53660 ، تاريخ الدخول 2017/04/18.

9. تصريحات العربي ولد خليفة للإذاعة الجزائرية، بتاريخ 2015/12/12،على الرابط:
www.radioalgerie.dz/new/article/20151212/6111.html ، تاريخ الدخول 2017/01/24.

10. جلال بوعاتي ،(قانون المالية 2016 اعلان حرب على المواطن) ،موقع جريدة الخبر، بتاريخ 2015/11/24 ، متوفر على الرابط www.elkhabar.com/press/article/95071/ تاريخ الدخول 2017/01/27.

11.حفيظ صواليلي، قانون المالية 2016..بدايةالسنوات العجاف في الجزائر، موقع حردية الخبر اليومي،23/ اكتوبر 2015: على الرابط :www.elkhabar.com/press/article/92994/ ،تاريخ الدخول 2017/01/10.

12.دهام حسن ، (ماهية المعارضة السياسية) ، على الرابط :http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1943 تاريخ الدخول 2016/11/27.

13.عصام بن الشيخ، (أداء المعارضة الجزائرية في ضوء مبادرة الإجماع الوطني: ضبابية الرؤية تضارب الآراء الفرص الممكنة و المخاطر المحدقة)، الحوار المتمدن، العدد 4802 ، الصادر في 2015/05/10 ،على الرابط :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=467338في 2017/01/18

14.محمد نبيل الشيمى ، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم، الحوار المتمدن- العدد: 2979 – 2010/04/18، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212068#تاريخ الدخول 2017/01/27.

15.نصر الدين لعياض ، صورة المعارضة الجزائرية في الاعلام الرسمي :الواقع و التماثلات، مركز الجزيرة للدراسات،21 ماي 2015. على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/05/201552111334528673.html ،تاريخ الدخول 2017/01/03.

16.مستو زارا، أهمية المعارضة في النظام السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد 3661، الصادر في 2012/03/08. على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298161#، تاريخ الدخول 2017/04/29.

17.معجم المعاني الجامع ، على الرابط: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9،تاريخ الدخول ،2017/01/01 .

18.حوار مع عبد الحميد مهري، الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ، حول مبادرة العقد الوطني سنة 1994، حصة لقاء مع الاحزاب، التلفزة الوطنية، بداية 1995. على الرابط: https://youtu.be/IMtpAxFdMMk، تاريخ الدخول 2017/02/16.

19. عتبي حمزة ، اي مستقبل للجزائر بعد نهاية حقبة الرئيس بوتفليقة، موقع CNN بالعربية، على الرابط:https://arabic.cnn.com/world/2016/05/21/algeria-future-after-boutaflika ، تاريخ الدخول 2017/05/04.

1. - LahouariAddi, «De la Démocratie en Algérie ». **le Monde Diplomatique**, N°427, 1989.

sur le lien suivant= https://remmm.revues.org/2868 , date d'entrée le 18/03/2017.

الفهرس

الفهـــرس

المحتـــــوى	الصفحة
الفصل الاول: اطار نظري لشرح نظرية المعارضة السياسية	10 - 40
المبحث الأول : نظرية المعارضة السياسية	10 – 22
المطلب الأول: تعريف المعارضة السياسية	10 - 13
اولا- المعنى اللغوي:	10
ثانيا - المعنى الاصطلاحي :	11
المطلب الثاني : اسباب نشأة المعارضة السياسية	13 – 18
اولا:النظرية البرلمانية:	14
ثانيا: أحزاب التكوين الخارجي:	16
ثالثا:نشأة المعارضة السياسية في دول العالم الثالث:	16
المطلب الثالث: الاطار النظري للمعارضة السياسية	18 – 22
المبحث الثاني : اشكال المعارضة السياسية و اهميتها	23 – 29
المطلب الأول: اشكال المعارضة السياسية	23 – 25
اولا: معارضة تابعة إلى النظام الحاكم:	24
ثانيا: معارضة سرية فاعلة و نشطة بعيدة عن الظهور العلني:	24
ثالثا: معارضة ذات وجهين:	25
رابعا: معارضة عضوية:	25
المطلب الثاني : اهمية المعارضة السياسية	26 – 29
المبحث الثالث: المعالجة الدستورية و القانونية لدور المعارضة السياسية في الجزائر	29 – 40
المطلب الاول: الإطار الدستوري للمعارضة السياسية في الجزائر	29 – 34
أولا :دستور 1989:	30
ثانيا :دستور 1996 :	31

ثالثا :دستور6 مارس 2016 :	33
المطلب الثاني: المحددات القانونية للمعارضة السياسية في الجزائر	34– 40
أولا :نظام تأسيس الأحزاب السياسية و الانخراط فيها :	35
ثانيا: إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية :	37
ثالثا: ضوابط الحياة الحزبية	39
الفصل الثاني: التطور التاريخي للمعارضة السياسية في الجزائر	41– 74
المبحث الأول: المعارضة السياسية في فترة الحزب الواحد 1962-1989	42– 47
المطلب الأول: حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب القانوني العلني)	42– 45
المطلب الثاني :المعارضة غير الرسمية في الاحادية الحزبية	45– 47
اولا: جبهة القوى الإشتراكية	45
ثانيا: الحزب الاجتماعي الديمقراطي:	46
المبحث الثاني: المعارضة السياسية في بدايات التعددية السياسية	47– 64
المطلب الاول: اسباب الانتقال من الاحادية الى التعددية الحزبية	47– 54
اولا- الاسباب الداخلية :	48
ثانيا: الاسباب الخارجية :	52
المطلب الثاني: نشأت احزاب المعارضة بعد الانفتاح السياسي في الجزائر 1989	54– 58
المطلب الثالث: ايقاف المسار الانتخابي و غياب الشرعية للنظام السياسي	58– 64
المبحث الثالث: المعارضة السياسية في الجزائر بعد دستور 1996	64– 74
المطلب الاول: النظام السياسي و بداية ترتيب خارطة المعارضة السياسية	64– 70
المطلب الثاني: الانشقاقات داخل احزاب المعارضة السياسية في الجزائر	70– 74
الفصل الثالث: المعارضة السياسية والاصلاح السياسي في الجزائر 2012-2017	75– 104
المبحث الاول: مبادرات المعارضة السياسية في الجزائر	76– 85
المطلب الأول: مبادرة التنسيقية من اجل الحريات و الانتقال الديمقراطي	76– 80
المطلب الثاني : مبادرة الاجماع الوطني	80– 85

المبحث الثاني: دور المعارضة السياسية في بعض القضايا الوطنية	85– 93
المطلب الأول : دور المعارضة السياسية في قانون المالية 2016	85– 90
أولا: مناقشات قانون المالية 2016 على مستوى البرلمان:	86–87
ثانيا: ردود افعال احزاب المعارضة و الشخصيات الوطنية :	87–90
المطلب الثاني: دور المعارضة السياسية في التعديل الدستوري 2016	90– 93
المبحث الثالث: تقييم دور المعارضة السياسية في الجزائر	93– 104
المطلب الاول : صورة المعارضة السياسية في الاعلام الرسمي الجزائري	93– 97
المطلب الثاني : معوقات المعارضة السياسية في الجزائر	97– 100
المطلب الثالث : المشاهد المستقبلية للمعارضة السياسية على ضوء تشريعيات 2017	100–104
اولا:	101
ثانيا:	102
ثالثا:	103
الخاتمة	35 - 36
فهرس الجداول	111
المراجع و المصادر	112– 117
فهرس المحتويات	118– 120